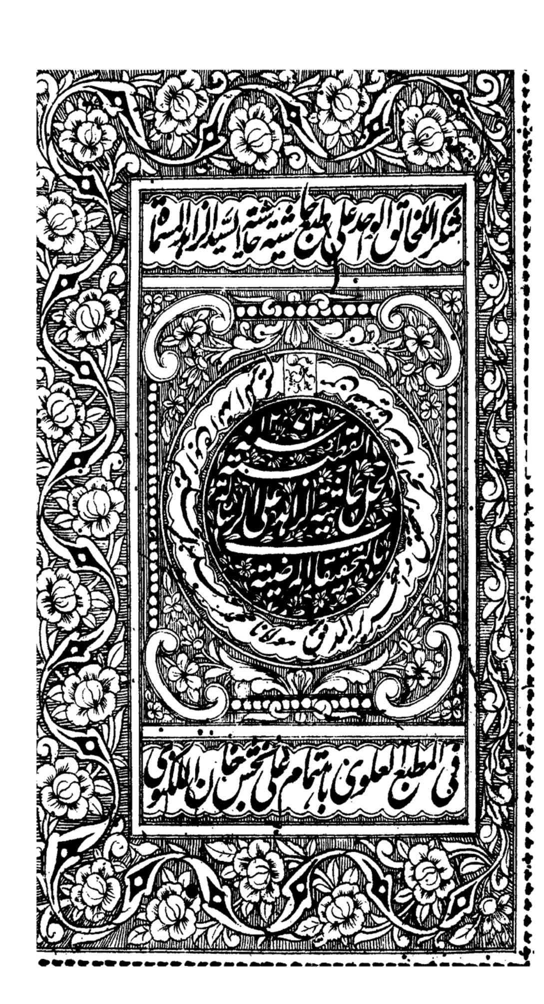
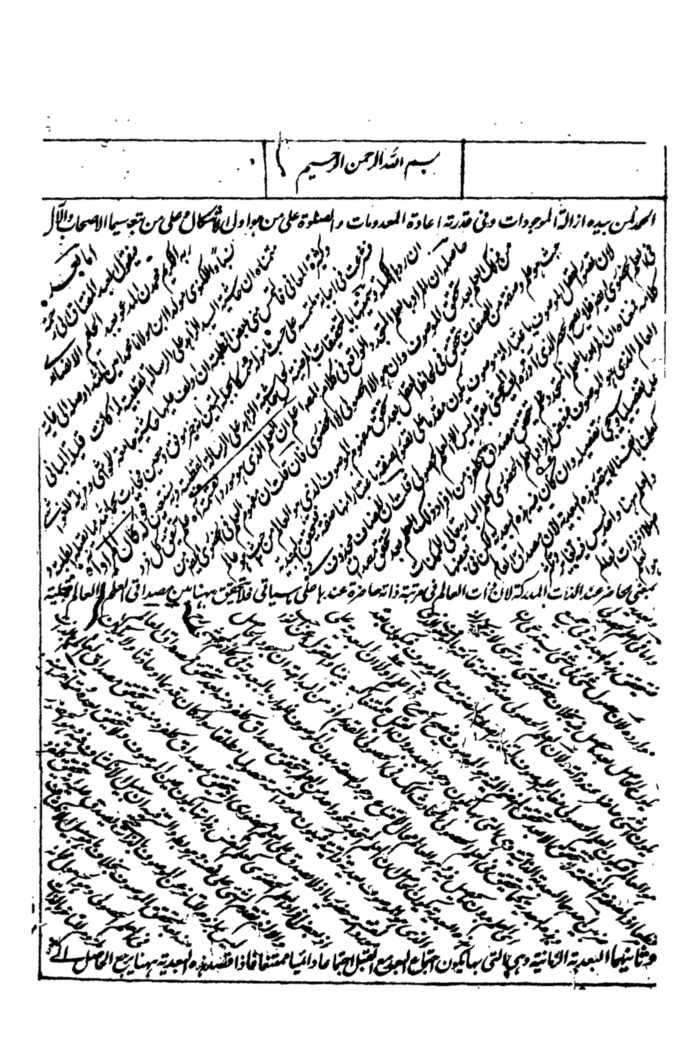


شكر الله الخالق الواحد على طبع حاشية السيد الزاهد المسماة
على حاشية الزاهد على الرسالة
بالتحقيقات المرضية
في المطبع العلوي باهتمام علي بخش خان اللكهنوي

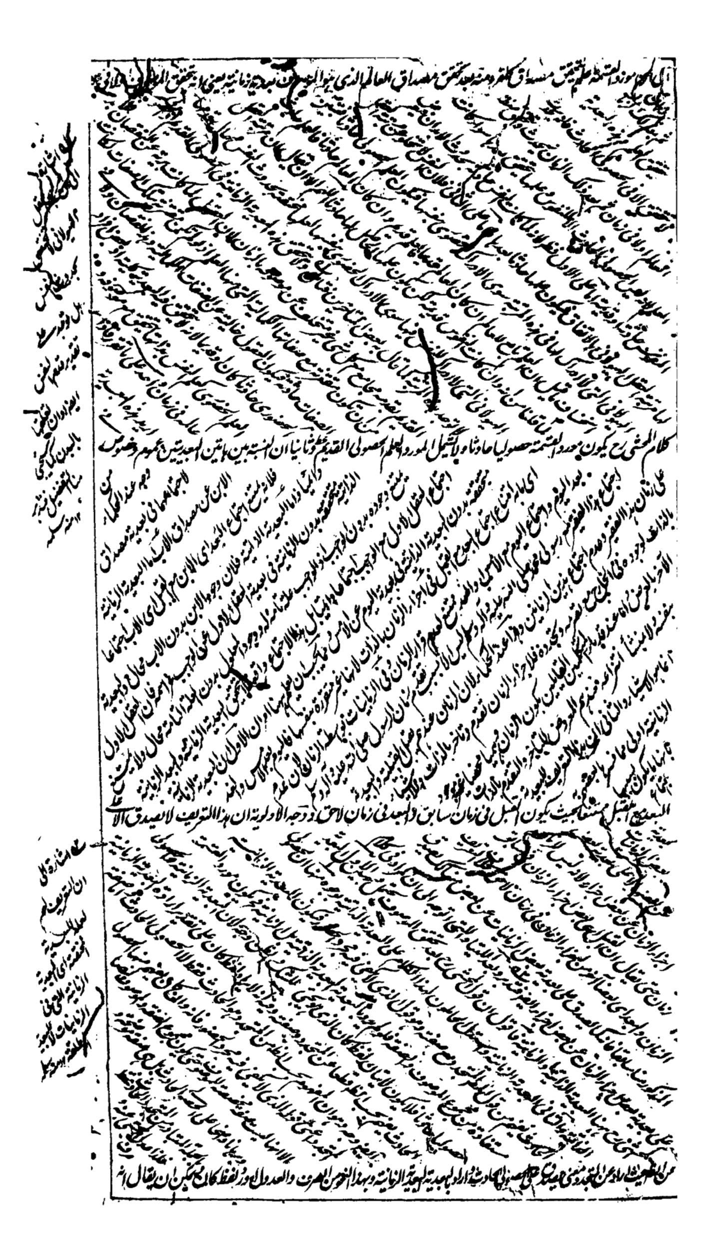
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن بيده ازالة الموجودات وفي قدرته اعادة المعدومات والصلوة على من هو اول الاشكال وعلى من تبعه سيما الاصحاب والآل



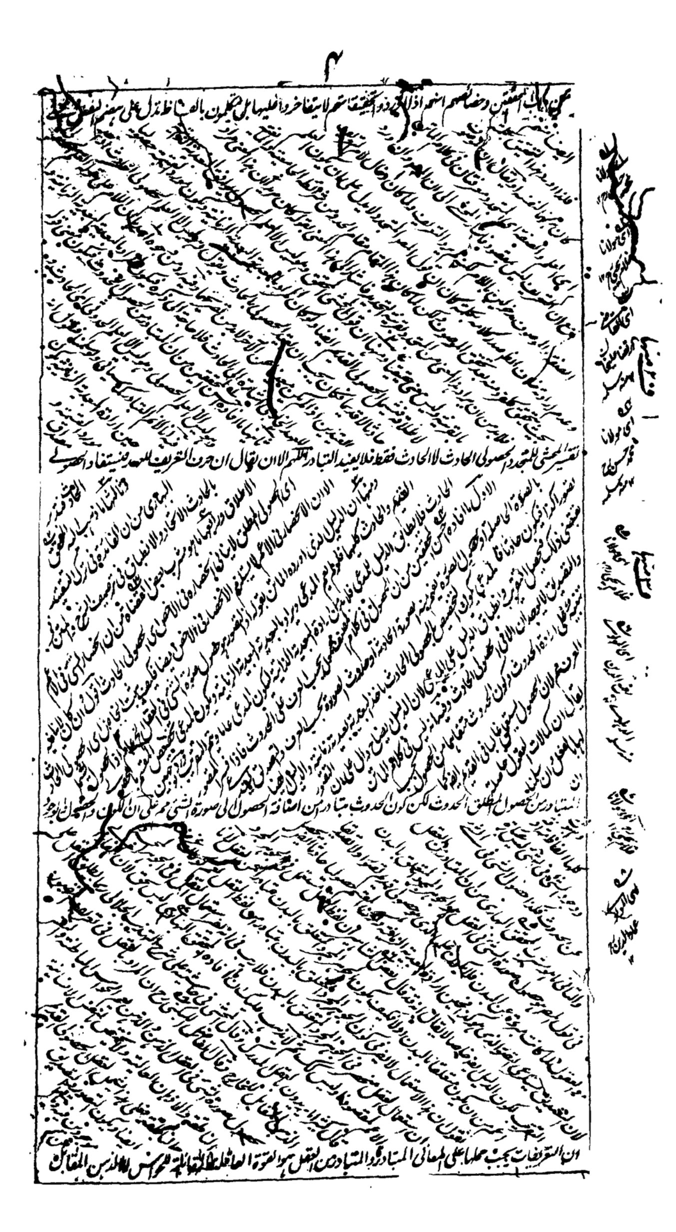
بمعنى الحاضر عند الذات المدركة لان ذات العالم في مرتبة ذاته حاضرة عندها على ما سياتي فلا تحقق ههنا من مصداقي العلم العالم مجلية

وثانيهما البعدية الزمانية وهي التي بها يكون اجتماع البعد مع القبل اجتماعا داتيا ممتنعا فاذا تقرر هذه البعدية ههنا يرجع الحاصل الى



كلام المحشي رح يكون مورد القسمة حصوليا حادثا ولا يشمل الحضوري والعلم الحصولي القديم وثانيا ان النسبة بين ما بين البعديتين عموم وخصوص

البعدية المتصلة بحيث يكون القبل في زمان سابق والبعد في زمان لاحق ووجه الاولوية ان هذا التعريف لا يصدق الا

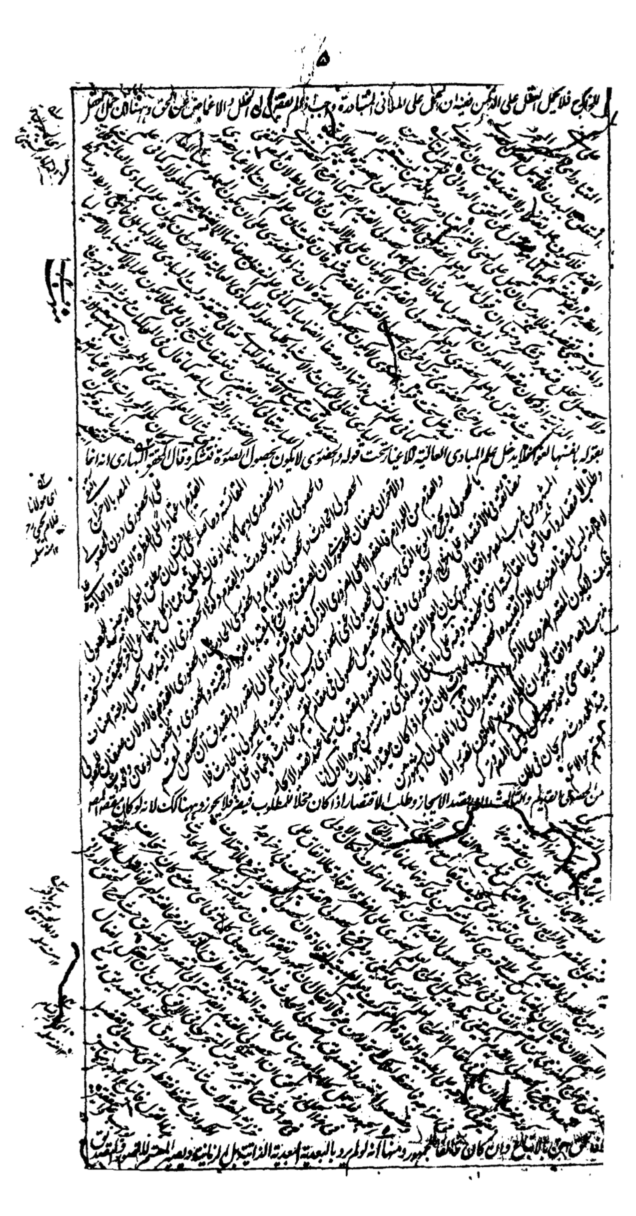


من كلام المحققين وخصائصهم انهم اذا اثبتوا ذو التحقيق ثم لا يتفاخروا عليها بل يتكلمون بالفاظ تنزل على فهم المتعلمين

تفسير المحشي للتجدد بحصول الحادث لا الحادث فقط فلا يفيد التبادر الكلام الا ان يقال ان حرف التعريف للعهد فيستفاد الحصول

المتبادر من الحصول المطلق الحدوث لكن كون الحدوث متبادرا من اضافة الحصول الى صورة الشيء ممنوع على ان الكون والحصول الوجود

ان التعريفات يجب حملها على المعاني المتبادرة والمتبادر من العقل هو القوة العاقلة لا القوة المدركة الا الذين المقابل

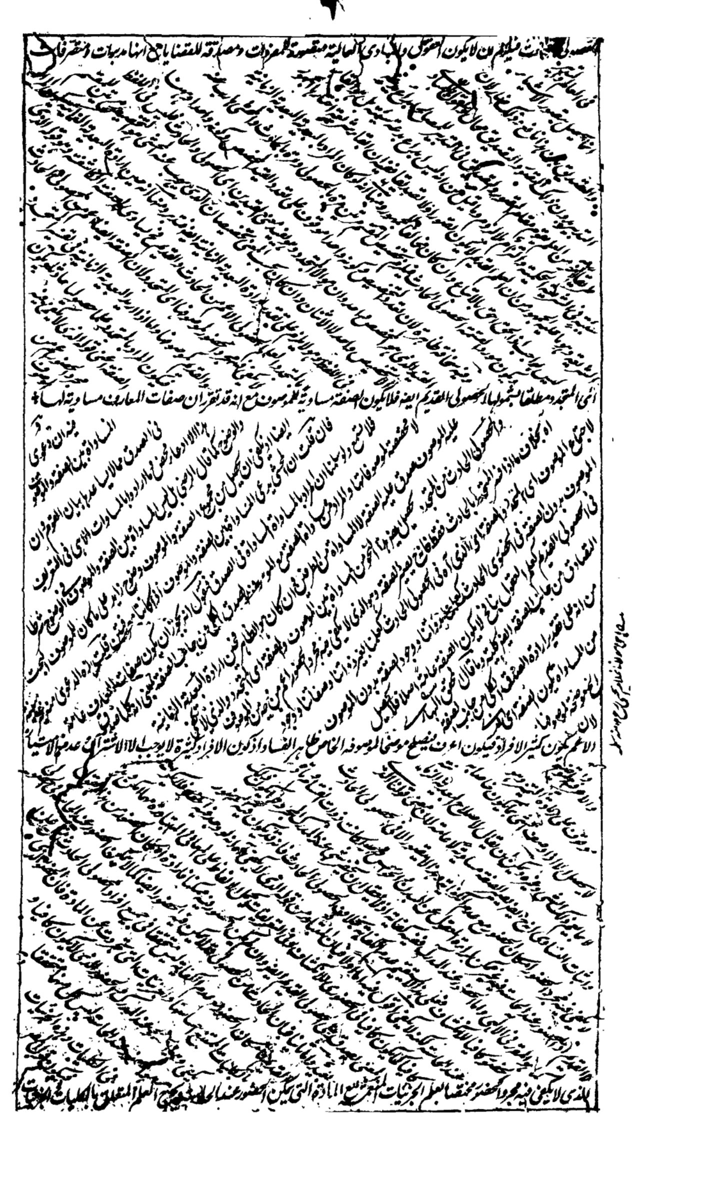


للخارج فلا يحمل المتقل على الذهن ضيغه ان يحمل على الملاقى المشاهدة وجب فالمراد المقسم [illegible] الحكم [illegible] الاغماض عن المحقق وههنا ان حمل الحصر

بقوله بانفسها العموم فلا يدخل علم المبادي العالية للاغيار تحت قوله والحضوري لا يكون بحصول الصورة فتشكر وقال المحقق البهاري انه انما

من الحصولي التعليم والتشكيك [illegible] بقصد الايجاز وطلب الاقتصار اذا كان مخلا للمطلوب فيعتبر فلا يجوز وههنا كذلك لانه لو كان مقسم المقسم

[illegible] بالاتباع وان كان [illegible] الجمهور ومنها انه لو لم يرد بالمعية المعية الذاتية بل الزمانية وتعبير المحشي للتصور والتصديق



بالنسبة الى الجزئيات فيلزم ان لا يكون الحصول والمبادي العالية منقوشة بالمفردات ومصدقة للقضايا مع انها مدركات فتنحصر فان

اي المتجدد ومطلقا الشمول لما الحصولي القديم ايضا فلا يكون الصفة مساوية للموصوف مع انه قد تقرر ان صفات المعارف مساوية لها

والاعم يكون كثير الافراد فيكون اعرف فيصلح موضحا للموصوف الخاص ظاهر الفساد اذ كثرة الافراد لا يوجب الا الاشتراك [illegible] عدم الاستتار

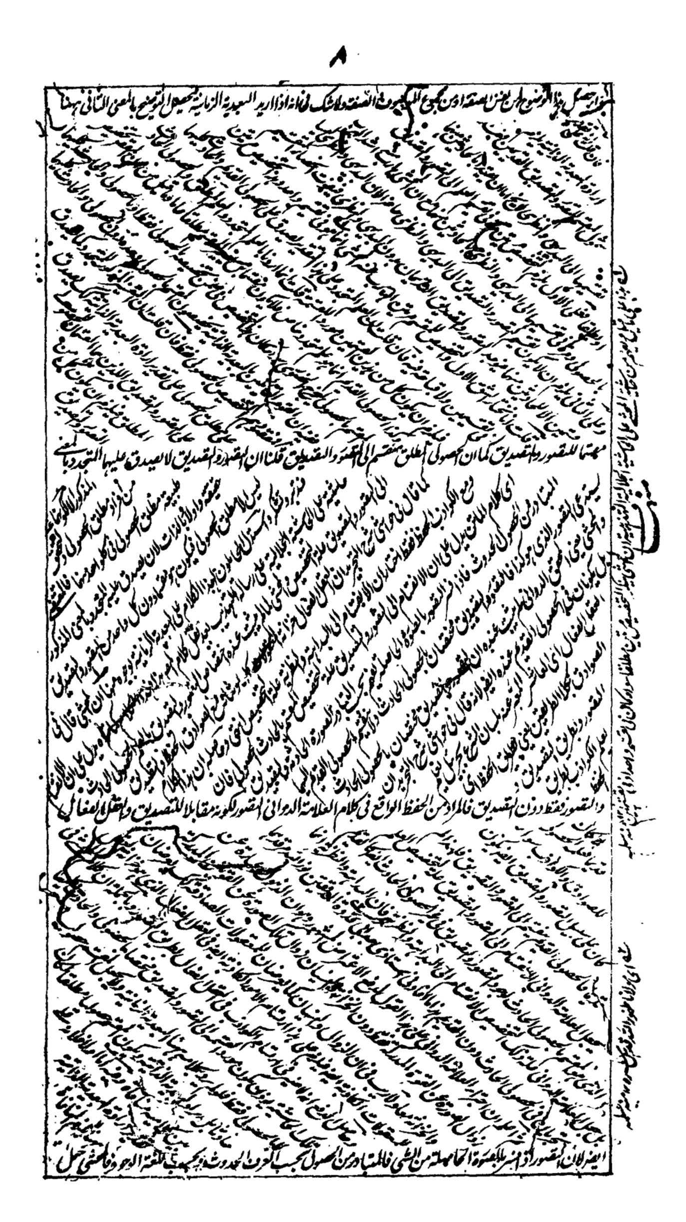
الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور مختصا بالعلم بالجزئيات المقترن مع المادة التي لا يكفي الحضور عند المدرك [illegible] العلم المتعلق بالكليات المجردات

المذكورة عن هذا القول فلا يكون المقسم حصوليا حادثا بل يكون المقسم اخص منه اى مطلق العلم فلا يلزم اتحاد المقسم والقسم ...

الى الجزئيات والكليات دون العالم تحكم فتدبر فيه انه الذاتية لا ما فى حاشية اى حاشية من انه لا يجوز تفسير العلم المتجدد

المفترس فى الشجاع مطلقا اعم من ان يكون رجلا او حيوانا مفترسا فالمعنى الحقيقى فرد من المعنى المستعمل فيه وههنا ليس كذلك اذ ليس

ملازم ان التوضيح هو رفع الاشتراك فلا يجوز الا ان يكون المراد بالتوضيح ان تحصيل من الصفة وضح زائد على ما كان للموصوف قبله



الجواب حصل في هذا الموضع امر نفيس اعتقده من مجموع الصفة ولا شك في انه اذا اريد السبقية الزمانية يحصل التوضيح بالمعنى الثاني ههنا

مهملتا للتصور والتصديق كما ان الحصولي المطلق منقسم الى التصور والتصديق قلنا ان التصور والتصديق لا يصدق عليها التجدد بالمعنى

والتصور فقط دون التصديق فالمراد من الحفظ الواقع في كلام العلامة الدواني التصور لكونه مقابلا للتصديق والعقل الفعال

ايضا لان التصور اذا فسر بالصورة الحاصلة من الشيء فالمتبادر من الحصول بحسب العرف الحدوث وبحسب اللغة الوجود فالمحشي حمل

فالكلام المعد في حاشيته على الحاشية الجلالية على المعنى الاول يعني انه اراد بالحصول الحدوث فيحمل علة تخصيص المقسم بالحصول على الحادث الانضمام

[illegible]

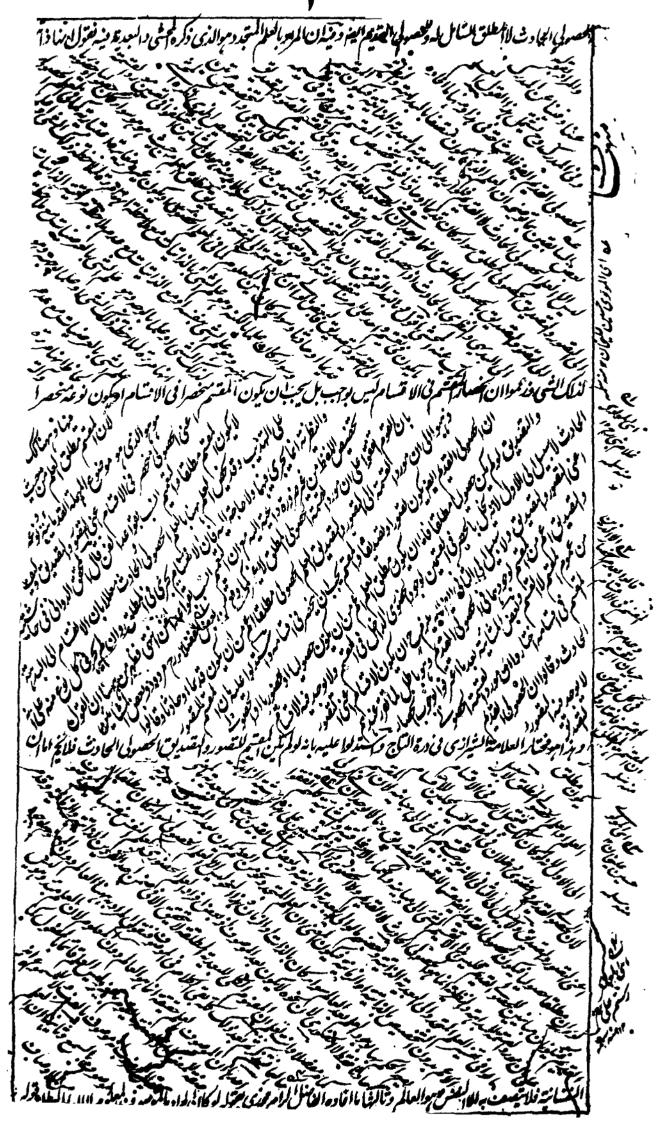
والمحشي فسر كلامه حسب ما هو المرضي عنده ومن ادعى عدم رضا المص على التقسيم فعليه البيان من صريح كلامه قال جدي كمال الملة والدين

[illegible]

البعدية الزمانية فلا بطل بهذه البعدية في جميع افراد الحصولي العدمها في الحصولي القديم فيخرج الحصولي القديم عن المقسم ولا بد من اخراجه عن المقسم

[illegible]

اما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلا بد ان يكون بحصول صورها فينا يدل دلالة صريحة على ان المراد بالعلم المتجدد ليس الا العلم

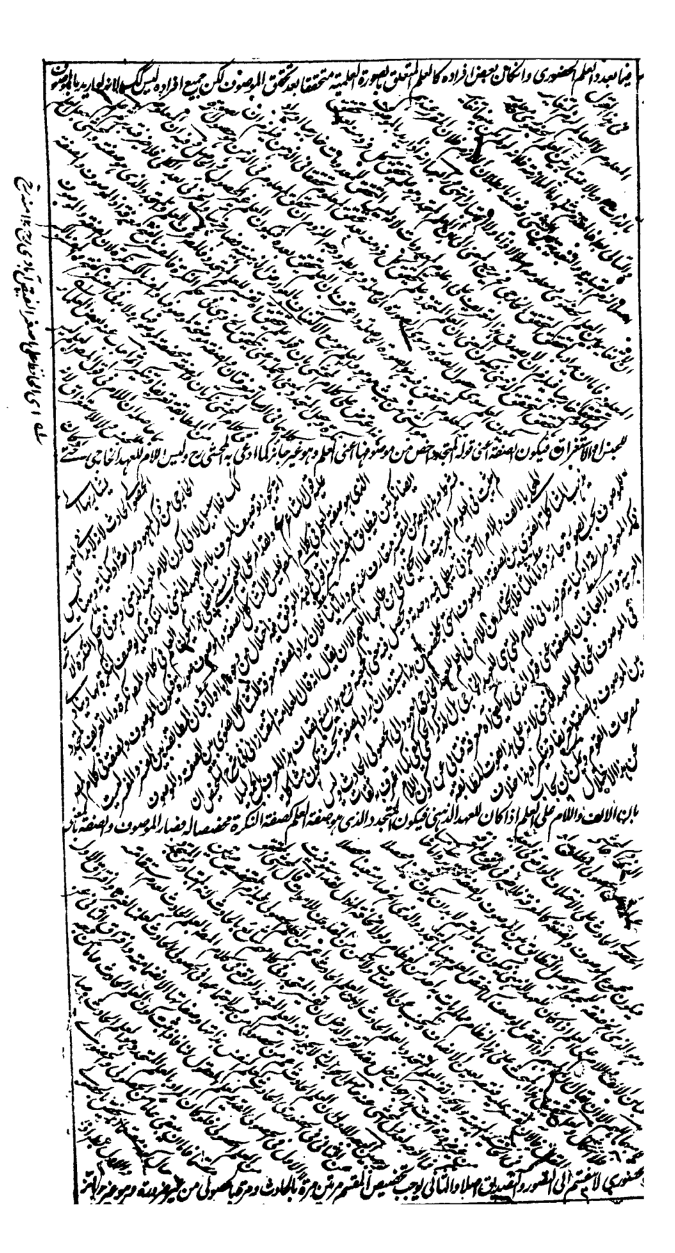


الحصول الحادث لا المطلق الشامل له وللحصول القديم ايضا وفيه ان المراد بالعلم المتجدد هو الذي ذكره المحشي دام العديد فيه فنقول انه اذا

لذلك الشي وهذا هو ان انحصار المقسم في الاقسام ليس بواجب بل يجب ان يكون المقسم منحصرا في الاقسام او يكون نوعه منحصرا

وهذا هو مختار العلامة الشيرازي في درة التاج واستدلوا عليه بانه لو لم يكن المقسم للتصور والتصديق الحصول الحادث فلا يخلو اما ان

الانسانية فلا يتصف به الا النفس وهو العالم وثالثها ما افاده الفاضل الرام [illegible]



يما بعد والعلم الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصورة العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده ليس كذلك الا انه العارية بالموصوف

للجنس او الاستغراق فيكون الصفة اعني قوله المتجدد اخص من موصوفها اعني العلم وهو غير جائز كما ادعى به المحشي رح وليس اللام للعهد الخارجي

بان الالف واللام على العلم اذا كان للعهد الذهني فيكون المتجدد الذي هو صفة العلم كصفة النكرة مخصصا له فصار الموصوف والصفة

حضوري لا ينقسم الى التصور والتصديق اصلا والثاني يوجب تخصيص المقسم مرتين مرة بالحادث ومرة بالحصولي من غير ضرورة وهو غير جائز

فما هو من البعض السابقين من ان التجدد معناه الحقيقي الحادث وما ذكره المحشي معنى مجازي والعدول عن المعنى الحقيقي الى المجازي من غير ضرورة لا يجوز

[illegible]

من التجدد مع كونه معرفة الحادث لكان الصفة اعني قوله الذي لا يكفي الخ عاما من وجه من موصوفها اذ الحادث ليس بشامل للقديم والذي

[illegible]

عدم خصوص الصفة من الموصوف والتساوي ذكره تمثيلا فعلى تقدير عموم الصفة من الموصوف الخ تحصيل هذا النحو من المساواة لا ايصال

[illegible]

فيحتاج المعارف الى ان يذكر الصفة لتقييد برفع احتمال الشيء عند المخاطب فيكون هذه الصفة مخصصة فالمقصود من توصيف المعارف

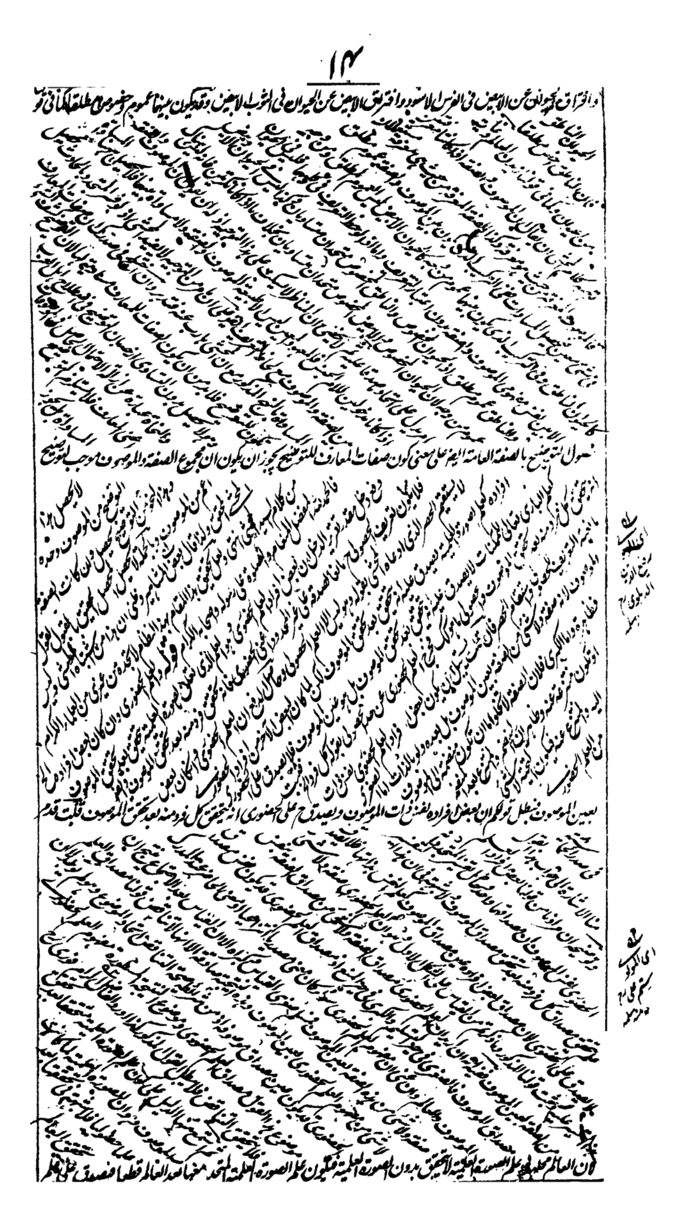
انما هو ایضاً مجهما و انکشاف مفهوماتها فاوصاف المعارف فی الحقیقة لا تکون الا اوصافاً موضحة لا مخصصة للمعارف فالمراد من الموضح ان یحصل

ای مولانا عبد العزیز الفرهاری منه سلمه

موضوع لان یستعمل فی صورة الخصوص ای الغرض التخصیص فقط وان کان مفهومه مساویاً او اعم قد یعرض الخاص مساویاً او المساوی خاصاً او

مثلها فی التعریف فقولک الرجل العاقل الثانی فیه وان کان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعریف الطاری علی

مطلقاً حتی یحصل التساوی بمعنی الصدق الکلی من جانب الصفة کما یحصل بالتقابل هو الاعم مستتر من وجه اجتماعهما فی الفرس الابیض



وافتراق الحيوان عن الابيض في الفرس الاسود وافتراق الابيض عن الحيوان في الثوب الابيض وقد يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا كما في نو

حصول التوضيح بالصفة العامة ايضا على معنى كون صفات المعارف للتوضيح يجوز ان يكون ان مجموع الصفة والموصوف موجب التوضيح

بعين الموصوف فيبطل قولكم ان بعض افراده نفس ذات الموصوف ويصدق ح على الحضوري انه يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف قلت قدم

لان العالم [illegible] بعلم الصفة العينية لا يتحقق بدون الصورة العلمية فيكون علم الصورة العلمية المتحد معها بعد العالم قطعا فيصدق على العلم

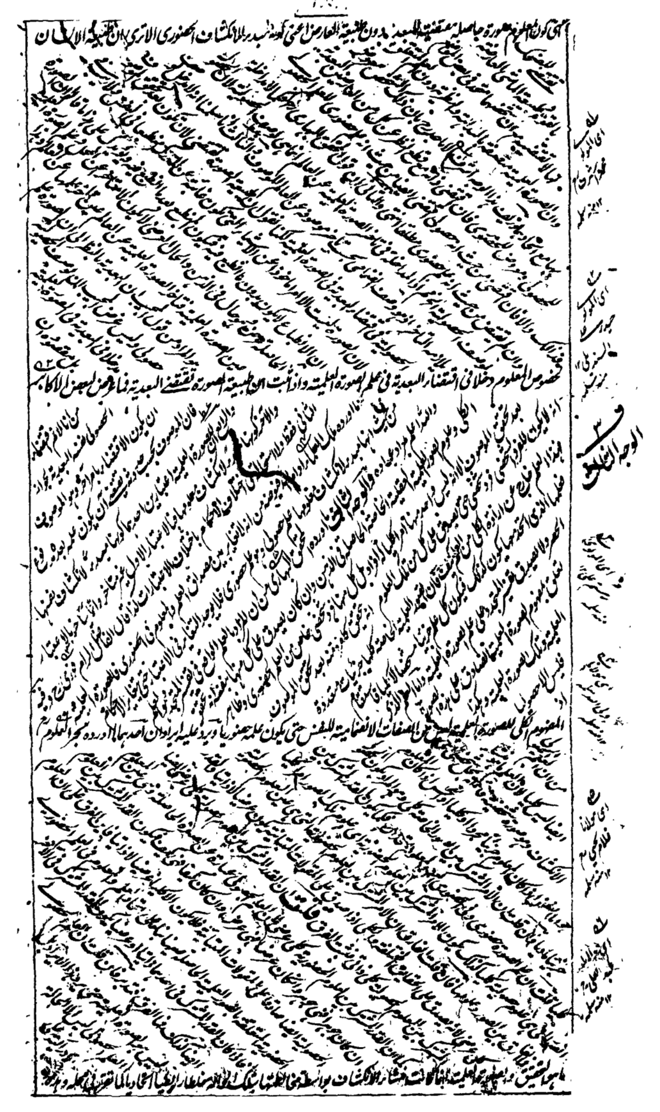


علم الصورة العلمية انه يتحقق بعد تحقق الموصوف اى العالم وقال بعض الاعلام رح ان المراد بالموضوع يحتمل ان يكون ههنا المعلوم وهو الصورة العلمية

ان اراد الفرد النوعي يعني الفرد لو تحب ان يكون لكل واحد من قسمي الحصولي اعني التصور والتصديق افراد نوعية واللازم باطل لان العلم ضرورة

لمطلق الصورة العلمية وعلمها ليس بحضوري فتدبر والسابع ما اورده الفاضل الكنكني رح بقوله فيه ان اراد ليس الفرد كلي مطلقا

الذي يرجح ان التحدد المعلوم متى العلم الحضوري هو تشخص فى ذلك العلم لا طبيعته الكلية العارضة للمعلوم لجواز ان يكون طبيعة المعروض



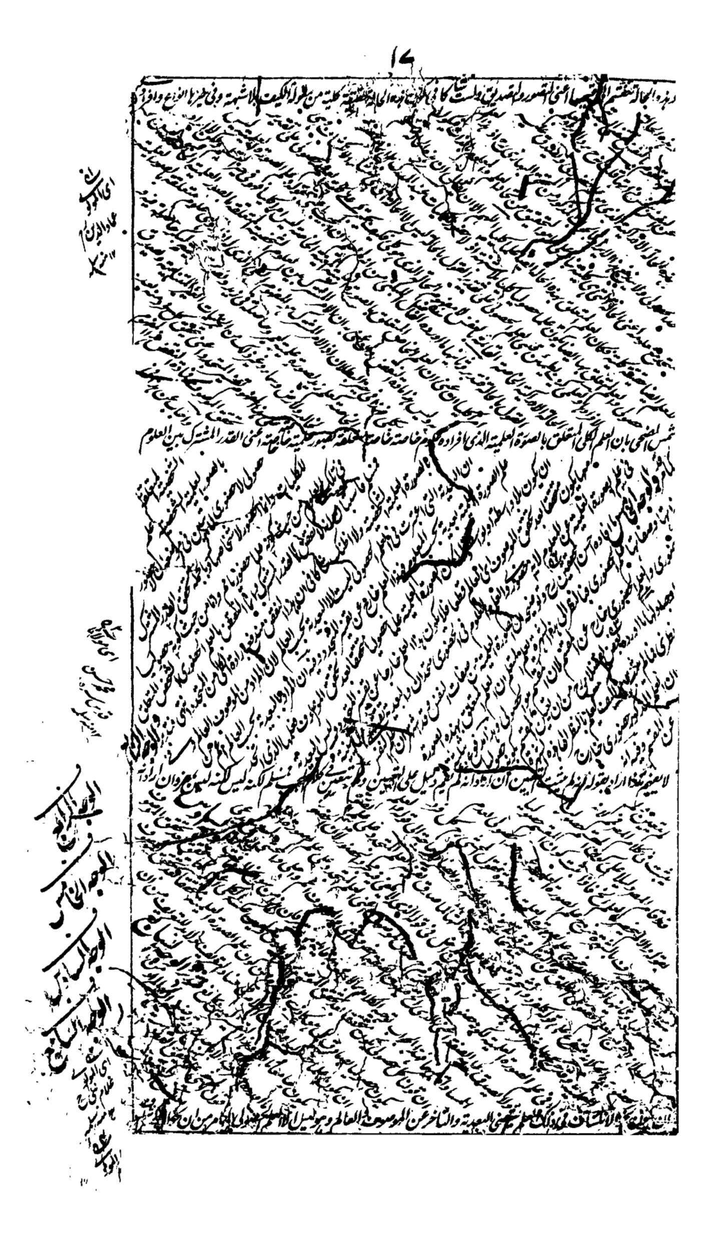
اعني كون المعلوم صورة حاصلة مقتضية للبعدية بدون طبيعة العارض اعني كونه مبدءا للانكشاف الحضوري الاثري بل ان طبيعة الانكشاف

لخصوص المعلوم دخلا في اقتضاء البعدية في علم الصورة العلمية واذ ثبت ان طبيعة الصورة تقتضي البعدية فما عرض لبعض الاكابر

الوجه الثالث

المفهوم الكلي للصورة العلمية ليس من الصفات الانضمامية للنفس حتى يكون علمه حضوريا ويرد عليه ايرادان احدهما اورده بحر العلوم

ما هو التحقيق ... العلمية ... الانكشاف بواسطة ... الاستعارة ... وبما الكلام ... في محله



وهذه الحالة تنقسم الى قسمين اعني التصور والتصديق ولست كما [illegible] الى [illegible] كلية من مقولة الكيف بلا شبهة وفي طرفها النوع وافراد

شمس الضحى بان العلم الكلي المتعلق بالصورة العلمية الذي بافراده [illegible] خاصة [illegible] خاصة اعني القدر المشترك بين العلوم

لا يعقل [illegible] بقوله [illegible] اليقين ان [illegible] لم يقم دليل على التعيين [illegible] لكنه ليس بممنوع وان اراد

[illegible] الانكشاف [illegible] العلم [illegible] البعدية والتأخر عن الموصوف العالم وهو ليس [illegible] من ان [illegible]

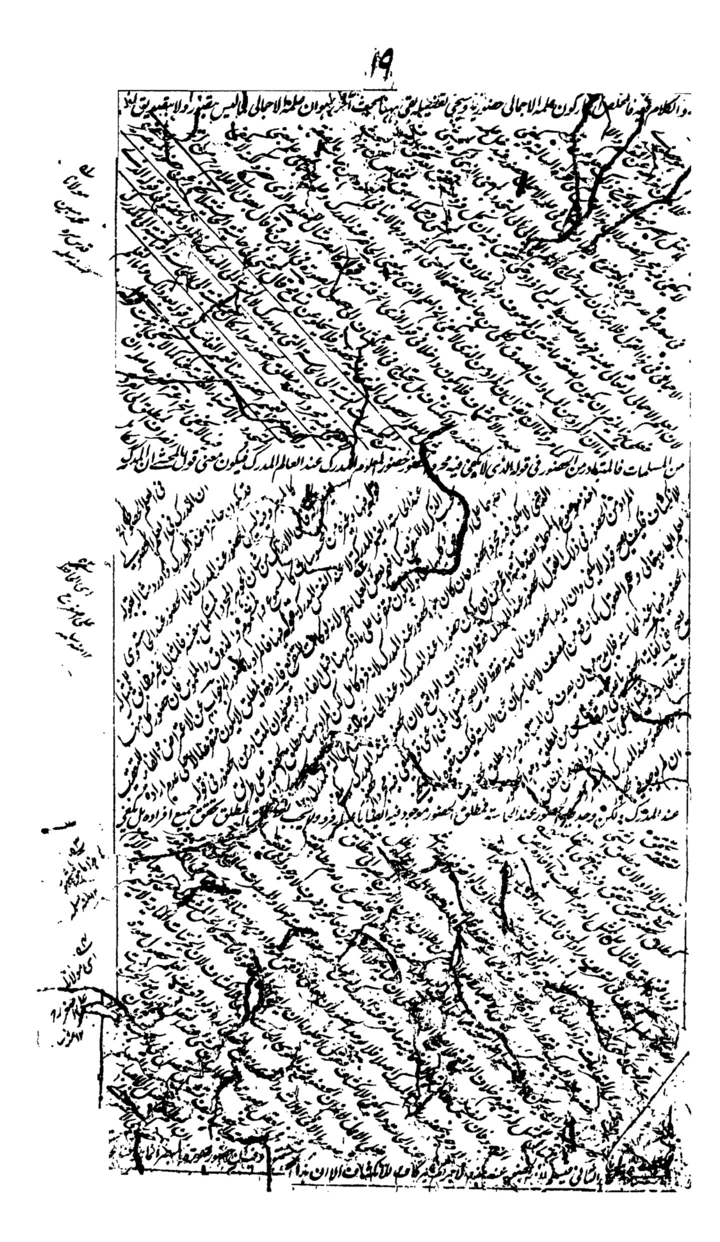


بعينه في الحصول في الارتسام وهو ملزوم للتأخر وعلم الصورة ... الانكشاف ... ليس لا ... وهو الانكشاف ... الخارج عن الموصوف

من العلم فيكون علم العلم متأخرا عنه فلا يصدق عليه تفسير المتن فلا يكون حد الحصولي غير مانع ويصح الحصر فان قلت ماذا اجال علم مفهوم العلم ...

يصدق على الحصولي انه لا يكفي ... الحضور بل لا يحتاج فيه الى ... بناءا حاصل في زيد ... فان النظام منه نفي مجيء زيد ... الوجوب اما مطلق المجيء فهو

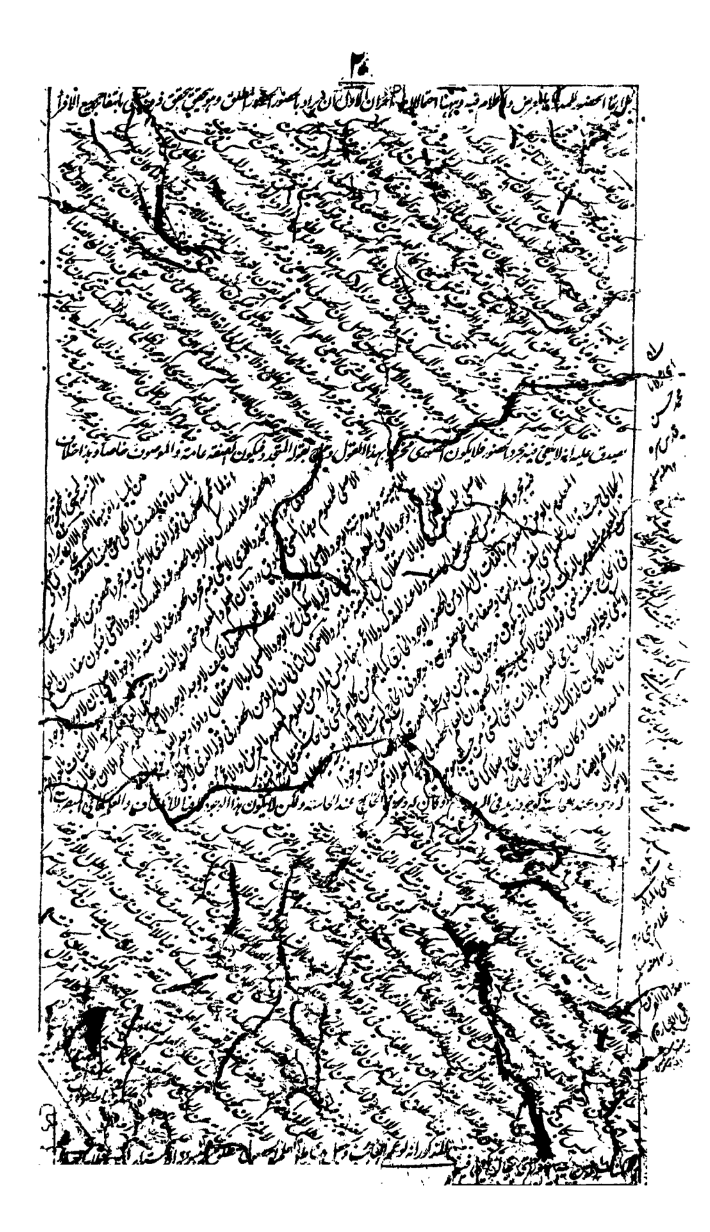
... الصورة وان ... في ... المراد ... لا يلزم فيقول هذا ...



والكلام فيه فالمتصل ... كون علمه الاجمالي حضوريا ويسمى التفصيلي لتعلقه بهما بحيث ... وان علمه الاجمالي ليس بحضوري ولا يتعقله ...

من المسلمات فالمستفاد من الحضور في قوله الذي لا يكفي فيه مجرد حضور المعلوم المدرك عند العالم المدرك فيكون معنى قول المحشي ان المدرك

... الثاني ... عند ... الا ان ... لا ... الا ان هذا



بل ربما الحصول للصورة بالعرض و[illegible] الكلام فيه وبهذا احتمال [illegible] الآخر ان الاول ان يراد بالصورة [illegible] المطلق وهو محجوب بتحقق فرد [illegible] بانتفاء جميع الافراد

يصدق عليه انه لا شيء فيه مجرد والصورة فلا يكون الصورة [illegible] بهذا القول [illegible] تقول التجرد فيكون الصفة عامة والموصوف خاصا وهذا خلاف

العلم الحصولي بها لانه يستلزم الغيبة عن الحاسة لا عن المدرك الخارجي بقوله المبصرات العلم المتجدد والى آخره علما حصوليا فكما ترى باطل وحاصل الدفع

[illegible]

عن الحاسة فينبغي ان يكون علمها حصوليا مع انه ليس كذلك قلنا معنى قول المصنف الاشياء الغائبة عن الحاسة الصائغة للحضور عند الحس

[illegible]

هذه الصورة الحاصلة الحاضرة هذه الصورة الاخرى ايضا غائبة عن الحاسة وحاضرة عند المدرك فلا سبيل الى علمها الا بحصول صورة اخرى

[illegible]

[illegible] والى الغيبة [illegible] تقرير هم بان صور المبصرات حاضرة فلكونها مشتركة [illegible] صورها بالجزئيات [illegible]

اى لم القوة الباصرة [illegible] المقدمة [illegible] والادراك من شأن الجوهر المجرد وفي الحضوري لابد من حضور المدرك عند المدرك [illegible] الانكشاف

[illegible]

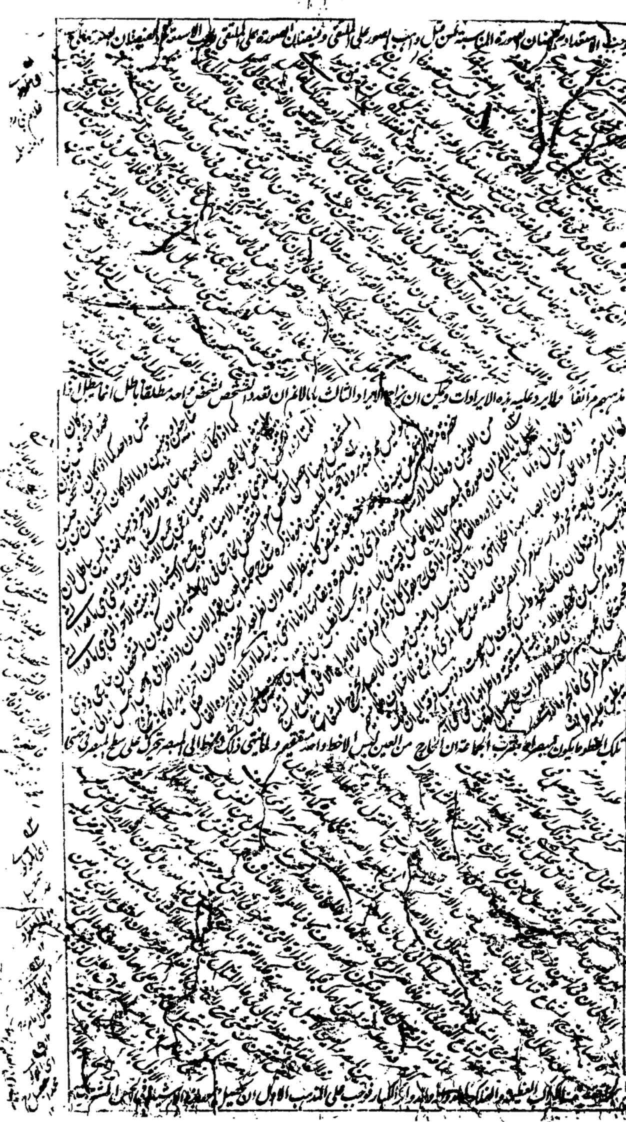
الا الصورة المثالية الغير المادية وهذه الصورة المحسوسة المبصرة مادية فلا نسلم الاتحاد والعينية بين الصورتين فبطل حديث حصول الاشياء بانفسها

[illegible]

حصولى ولا يخفى عليك ان حصر الحضور في علاقة العينية والوضعية والظرفية ليس على ما ينبغي لجواز ان يكون الحضور عند المدرك

[illegible]

[illegible] الى [illegible] ان [illegible] العرض الذي هو الصورة حتى يرد الايراد [illegible] الصورة [illegible]



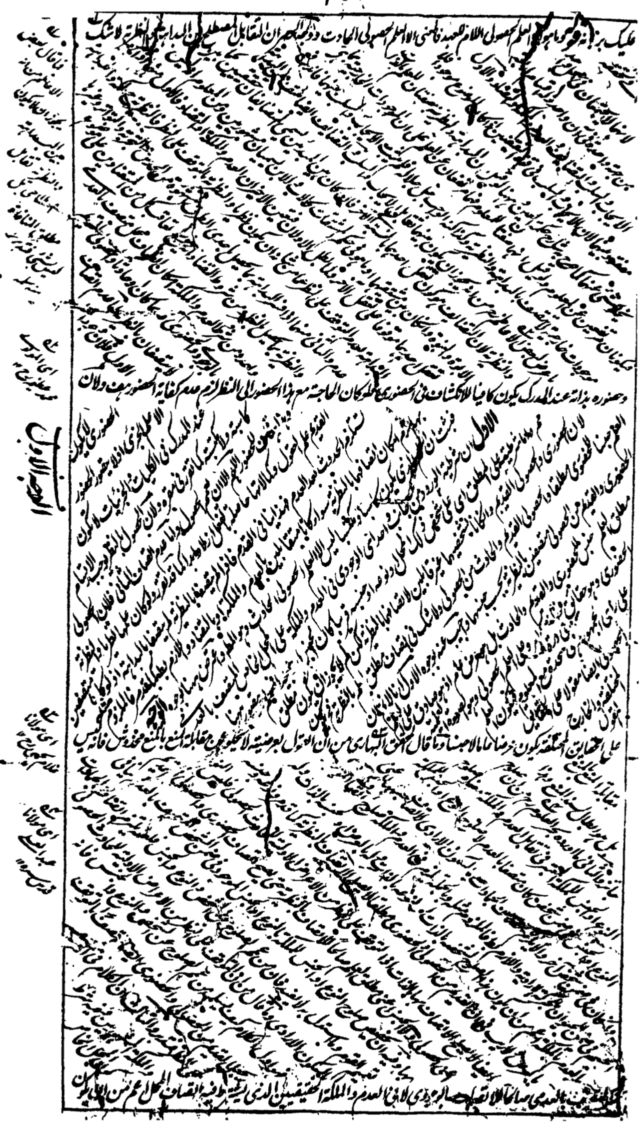
وجب الاستعداد لفيضان الصورة المناسبة من قبل واهب الصور على المتلقي وفيضان الصورة على المتلقي بحسب الاستعداد ثم الفيضان بعد ...

مذهبهم مرانفاً ومما يرد عليه هذه الايرادات ويمكن ان يزاح الايراد الثالث بانا لا نم ان تعدد التشخص لشخص واحد مطلقا باطل انما بطلان ...

تلك الخطوط ما يكون المبصر اه فيقرب الجماعة ان الخارج من العين ليس لا خط واحد مستقيم والمنتهي ذلك الخط الى المبصر يتحرك على سطح المبصر في جميع ...

... المنعكس المتقدم ... وانكر الكبار فوجب على المذهب الاول ان يحصل ... في الجسم المشف ...



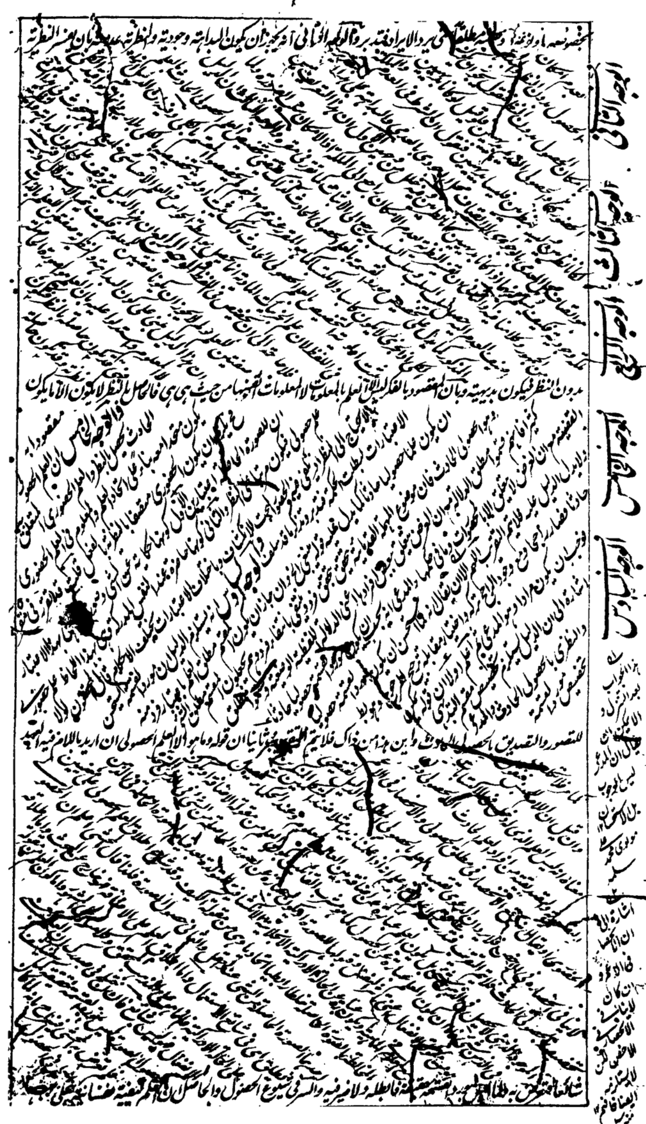


عليك برانه هو ما هو العلم الحصولي اللازم للعبد فالمعنى الا العلم الحصولي الحادث وذكر الحبر ان التقابل المصطلح بين البداهة والنظرية لا شك

وحضوره بذاته عند المدرك يكون كافيا للانكشاف في الحضوري فلو كان الحاجة مع هذا الحضور الى النظر لزم عدم كفاية الحضور هف ولان

على الحقايق المختلفة يكون عرضيا لما ما الاجناس وما قال المحقق البهاري من ان القول بعرضيته لا يخلو عن مقابلة المنع بالمنع مخدوش فانه ليس

بالعدمي مما لا اتصاف به الا ويوجد لا في العدم والملكة الحقيقيين الذي يكفيه اتصاف المحل اعم من ان يكون



بخصوصه او نوعه ... بعنى يرد الايراد فقد برد الوجه الثاني آنه يجوز ان يكون البداهة وجودية والنظرية عدمية ... ان بعض النظرية

بدون النظر فيكون بديهية وبيان المقصود بالفكر ليس الا العلم بالمعلومات لا المعلومات انفسها من حيث هي هي فالحاصل بالنظر لا يكون الا ما يكون

للتصور والتصديق بالحصول الحادث واين هذا من ذاك فلا يتم التقريب وثانيا ان قوله وما هو الا العلم الحصولي ان اريد باللام فيه العهد

... فاطلب ولا امير فيه والسر في شيوع الحصول والحاصل ان العلم ... على ...

المدارك وهذه الكيفية تتحقق بعد حصول الصورة في الذهن فالمتقدمون جعلوا حصول الصورة عين العلم وتفطنوا ان العلم هو حصولها [illegible]

[illegible]

كما هو المفهوم من المقدمة الاولى فيلزم ح بطلان المقدمة الثالثة اذ المفهوم منها ان الصور الحاصلة في القوى بنفسها ليست مبدء للانكشاف

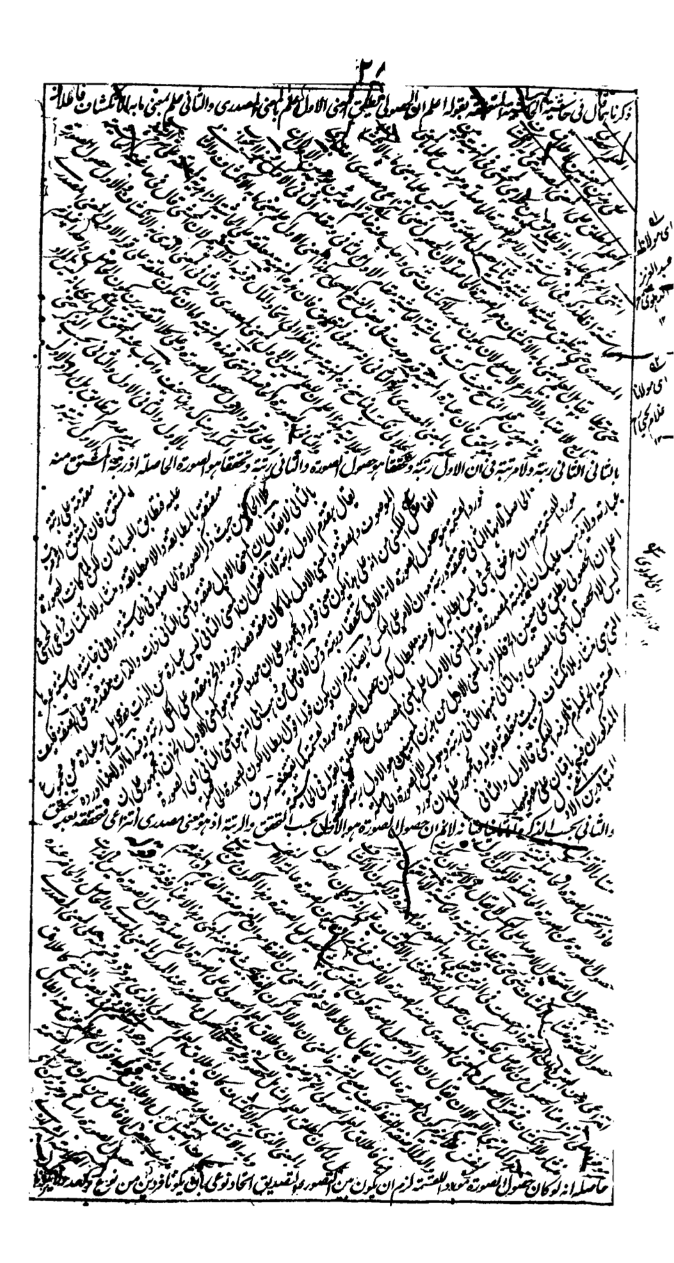
[illegible]

با الاشتراك اللفظي وهو اتحاد اللفظ وتكثر المعنى فالقسمان اعني التصور والتصديق اللذين هما قسمان لنفس الصورة الحاصلة الصورة الحاصلة

[illegible]

بالمفهوم من الاولى هو الاقدم فلان المقصود من تحصيل العلوم هو حصولها ح يكون التصور والتصديق بمعنى الاثنين المعنيين الذين

[illegible]



ذكرناه تماماً في حاشيتنا [illegible] بقوله اعلم ان الحصول يطلق على المعنى الاول اعني العلم بالمعنى المصدري والثاني العلم بمعنى ما به الانكشاف فالملازمة

بالثاني الثاني رتبة ولا مرتبة في ان الاول رتبة وتحققاً هو حصول الصورة والثاني رتبة وتحققاً هو الصورة الحاصلة اذ رتبة المشتق منه

والثاني بحسب الذكر [illegible] لا نم ان حصول الصورة هو الاول بحسب التحقق والرتبة اذ هو معنى مصدري انتزاعي فتحققه بعد تحقق

حاصله انه لو كان حصول الصورة هو مبدأ المقسمة لزم ان يكون بين التصور والتصديق اتحاد نوعي بان يكونا فردين من نوع واحد [illegible]

نوعين متباينين تم بطلع او لا ان هذا القول من المحشي مبني على التجوز والا فيجوز ان يراد بحصول الصورة الذي هو مصدر مبني للفاعل المصدر المتحاصل

[illegible]

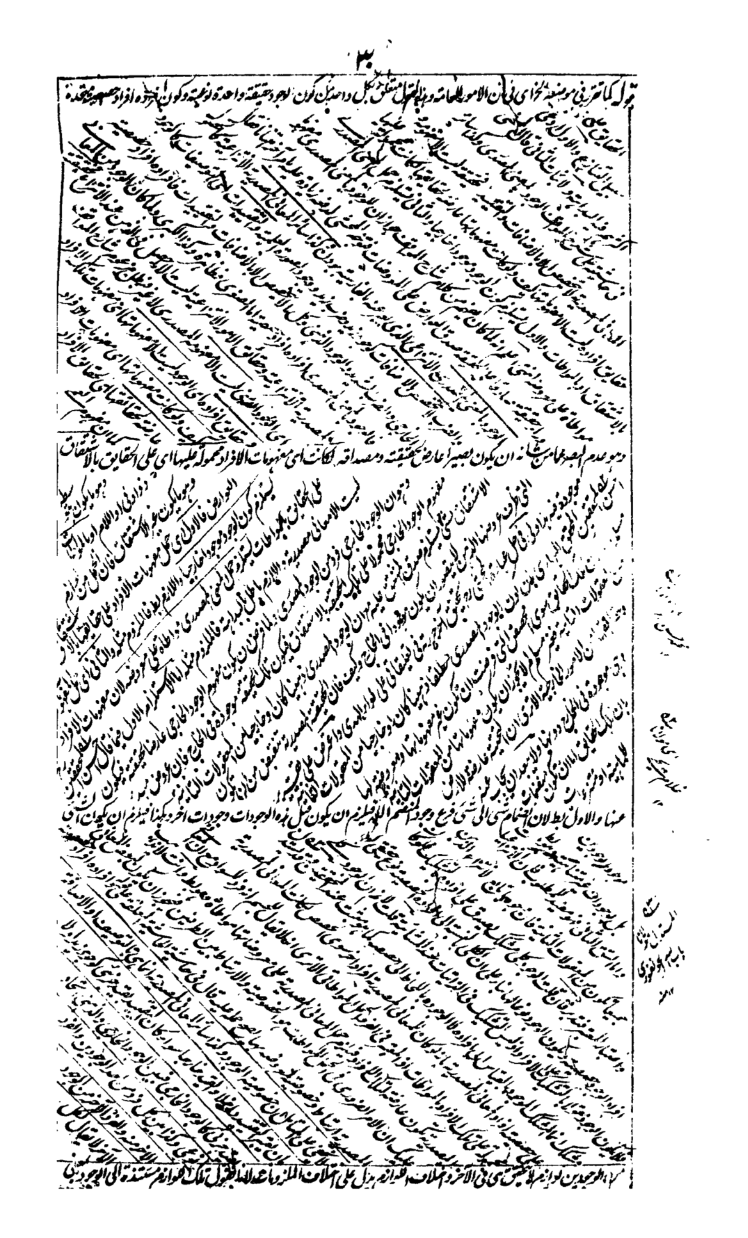
كما ان اتحاد الملزومات يدل على اتحاد اللوازم فصار التصور والتصديق مختلفين نوعا فان قلت لم لا يجوز ان يكون التصور والتصديق

[illegible]

وبالجملة فاللازم ليس بخلاف التعين وخلاف التحقيق غير لازم فيجوز ان يعتبر الصورة الحاصلة وحصول الصورة كلاهما الى التصور والتصديق

[illegible]

عينه ... وماهية نوعية وليس بنوع ... بل لا يكون داخلا تحت جنس هو بسيط عندهم فيثبت العموم من وجه بينها النوع الحقيقي والاكثر

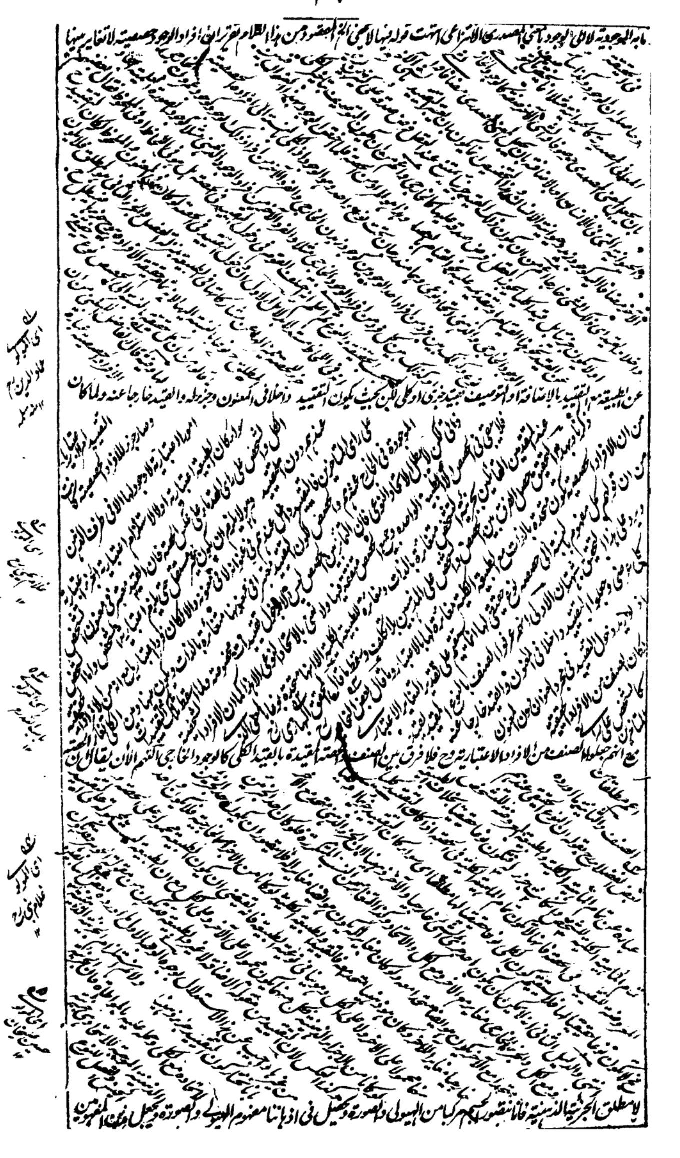


قوله كما تقرر في موضعه اي في ان الامور العامة وهذا القول متعلق بكل واحد من كون الوجود حقيقة واحدة نوعية وكون افراده افراد حصصية مقيدة

وهو عدم الصدق مما من شانه ان يكون الصدق عارض الحقيقة ومصداقه لكانت اي مفهومات الافراد محمولة عليها اي على الحقايق بالاشتقاق

عنها والاول باطل لان انضمام شيء الى شيء فرع وجود المنضم اليه فيلزم ان يكون قبل هذه الوجودات وجودات اخر وهكذا فيلزم ان يكون اي

كما في الوجودين لوازم للاحقيق بهي في الاخر وخلاف الفرض لانه يدل على اختلاف الملزوما عدا اللذ القول تلك اللوازم مستندة الى الوجود بنا

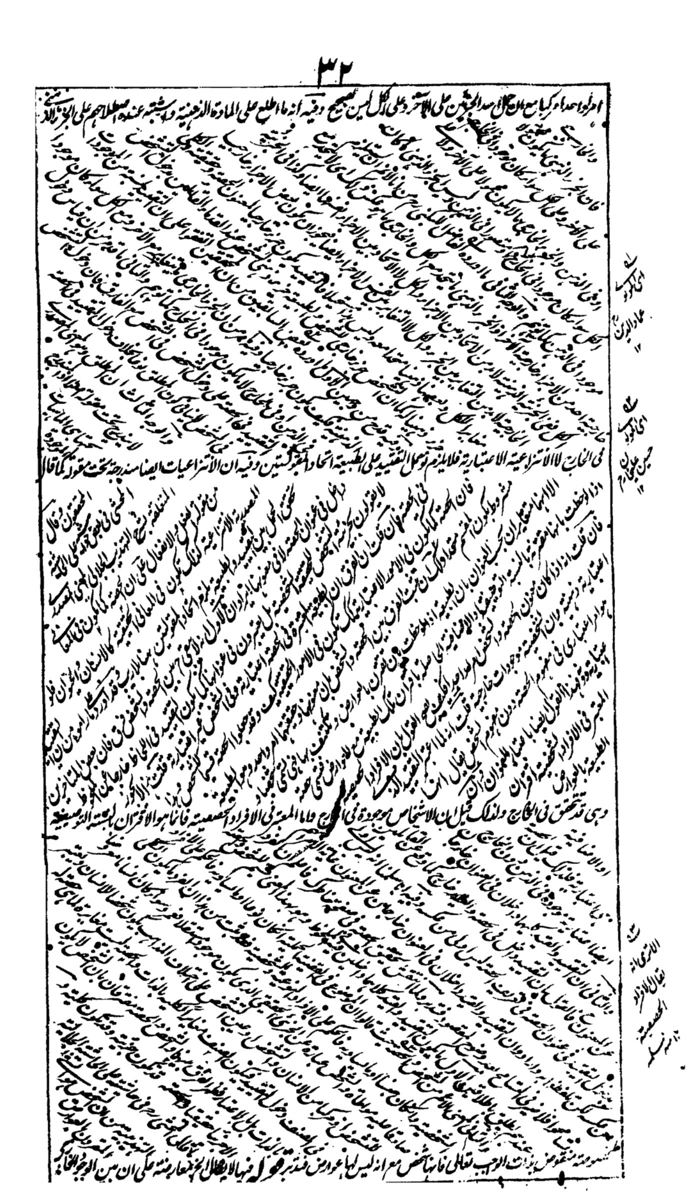


مابه الموجودية لا الى الوجود بالمعنى المصدرى الانتزاعى انتهت قوله فيها لا يعنى انه المقصود من هذا الكلام تقرير ان افراد الوجود حصصية لا تغاير بينها

عن الطبيعة مع التقييد بالاضافة او التوصيف بقيد جزئى او كلى لكن بحيث يكون التقييد داخلا فى المعنون وجزءا له والقيد خارجا عنه ولما كان

مع انهم جعلوا الصنف من الافراد الاعتبارية وح فلا فرق بين الصنف والحصة المقيدة بالقيد الكلى كالوجود الخارجى اللهم الا ان يقال ان الحصة

لا مطلق الجزئيات الذهنية فانا نتصور الجسم مركبا من الهيولى والصورة ونحلل فى اذهاننا مفهوم الهيولى والصورة ونجعل منهما المفهومين

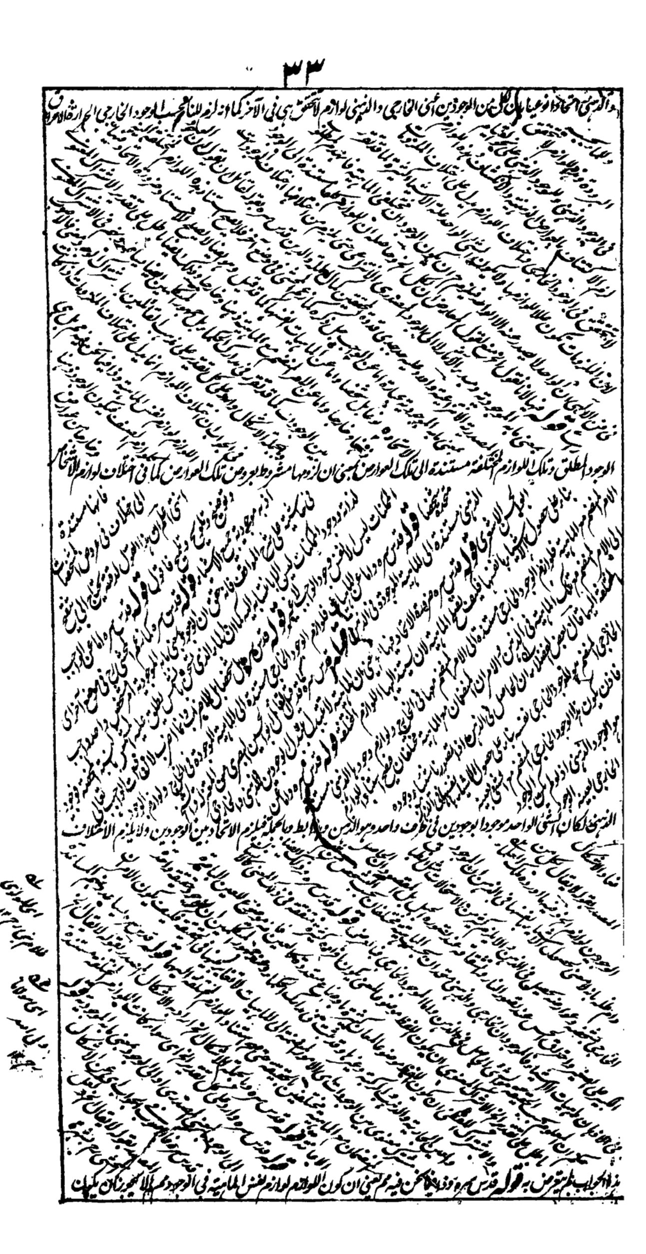


اعم او واحدا ام كيا مع ان حمل احد المتحدين على الآخر على الكل ليس بصحيح وفيه انه ما اطلع على المادة الذهنية ويشتبه عنده اصطلاحهم على الجزء الذهني

في الخارج لا الانتزاعية الاعتبارية فلا يلزم توهم التقييد على الطبيعة اتحاد المقولتين وفيه ان الانتزاعيات ايضا مندرجة تحت مقولة كما قال

وهي قد تحقق في الخارج ولذلك قيل ان الاشخاص موجودة في الخارج واما المعتبر في الافراد الخصصية فانما هو الاقتران لا نسبة التقييدية

ولذلك وجب تعالى فانها تشخص مع انه ليس لها عوارض فتدبر قوله فيها الا يقال الخ معارضة على ان بين الوجود الخارجي



و الذهني متحدا نوعيا بان لكل من الوجودين اعني الخارجي والذهني لوازم لا تتحقق هي في الآخر كما انه لزم للنار بحسب الوجود الخارجي الحرارة فالاحراق

الوجود المطلق و تلك اللوازم المختلفة مستندة الى تلك العوارض يعني ان لزومها مشروط بعروض تلك العوارض كما في اختلاف لوازم الاشخاص

الذهني لكان الشيء الواحد موجودا بوجودين في ظرف واحد وهو الذهن وهذا باطل وبالجملة فيلزم الاتحاد بين الوجودين ولا يلزم الاختلاف

هذا الجواب لم يتعرض به قوله قدس سره وهذا يمكن فيه منع يعني ان كون اللوازم لوازم لنفس الماهية في الوجود ممنوع الا بتجويز ان يكون

تلك اللوازم لوازم الصنف ومراتى الهيته. بقيد العرضي كالانسان الرومي والانسان الحبشي فيكون الوجود الذهني والوجود الخارجي من آثمة

[illegible]

فلاضير واورد عليه المحقق البهاري بانه لوكان اختلاف اللوازم موجبا لاختلاف الملزومات ولو بالاعتبار فيصح استناد اللوازم المختلفة

[illegible]

نقل هذا الكلام بيان وجه عدول المصنف الى التخصيص المورد بانه يتجدد عما خصصه البعض به وهو الحادث ولعله اراد بالبعض صاحب بديع الميزان

[illegible]

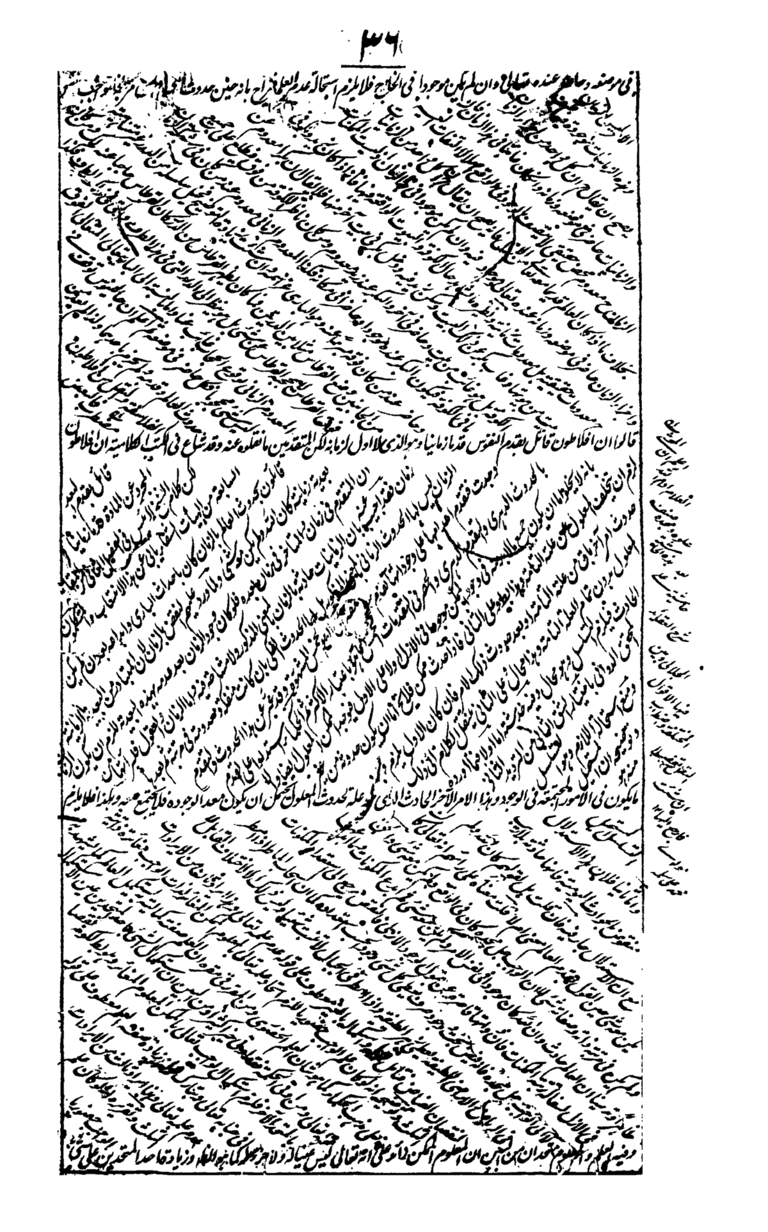
تخصيصه بالحادث فيلزم التخصيص مرتين في شيء واحد وهو العلم قلت لا مضايقة في هذا الكلام فان هذا تخصيص مرتين باعتبارين فالمتقدم

... انه يحتمل ان يكون ... وذلك لانه من العلم الحادث علم يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف كما ادرتم بالمتجدد وهذا لعنى

من المقرر في مقره ان العلم والمعلوم في العلم الحضوري متحدان ذاتا واعتبارا من غير تغاير اصلا فلو كان علم الباري تعالى مطلقا بنفسه وبغيره

قوله فيها وغيره اردة على تقدير قدمه الخ توضيحه ان بعض الحكماء قائلون بقدم العالم وازليته وعدم انتهائه في جانب الماضي ثم لا يلزم استحالة

يستلزم الجهل فتدبر وان اختلج في صدرك انه كما يقال حين قدم العالم يقال حين حدوثه فان كل واحد من اجزاء الزمان كانت ايضا جود



في موضعه وما هو عنده تعالى وان لم يكن موجودا في الخارج فلا يلزم استحالة عدم العلم فراج بانه حين عدوه

قالوا ان افلاطون قائل بقدم النفوس قدما زمانيا وهو الذي هو اول الزمانية لكن المتقدمين ما نقلوه عنه وقد شاع في الكتب الكلامية ان افلاطون

ما يكون في الامور المجتمعة في الوجود وهذا الامر الآخر الحادث الذي هو علة لحدوث المعلول يحتمل ان يكون معدا لوجوده فلا يجتمع معه وبهذا اظهر ايلزم

وفيه ان العلم و المعلوم متحدان من حيث ان المعلوم الممكن ذاتا وصفة الله تعالى ليس هيأته ولا جز منه كما هو الظاهر وزيادة حد المتحدين على شي

بسيط لزم زيادة ... فيلزم ان يكون صفة العلم زائدة على ذاته جل وعلى ومغايرة له ولا يكون عينا مع انه قد تقرر في مدارك الحكماء

وهذا خلاف ما رآه المحشي المحقق رح من ان علمه تعالى عين ذاته فانه مبدء الانكشاف قوله والثاني مبدأ الانكشاف حضوريا كان الانكشاف او حصوليا

وغيره كنفسه وصفاتها في العلم الحضوري فهو الحاضر عند الذات المدركة قوى النفس وكذا العكس الكلي فان ما لم يحضر الشيء عند المدرك كيف

بالهوية الذهنية ... والمعلوم ... فكان يرد على هذا القول ان العلم والمعلوم في العلم الحضوري والعلم الحصولي كليهما متحدان ...

اي مولانا عبد العلام

اي مولانا ولي الله سلمه الله



قوله قال المحشي سبحانه في العلم الحضوري بين المعلوم وفي الحصولي غيره [illegible] المحشي [illegible] في حاشية بقوله الفرق بين اتحاد [illegible] والمعلوم في العلم الحضوري

قوله فقد تحقق في الواجب جميع تلك المعاني الخ هذا جواب جامع ان الاعتراض انما نشأ من الاشتباه وعدم امتياز العلم الذي هو عين البارئ تعالى

قال المحشي في حاشية الحاشية المتعلقة على قوله لكن ما هو عينه هو المعنى الاول [illegible] وقد يعبر عنه بالعلم الحقيقي ويسمى بالعلم الاجمالي والخلاق للصور التفصيلية وكيف

خارجية [illegible] العلم مبدأ العلم التفصيلي وهو علمه تعالى بالممكنات [illegible] لان هذا العلم [illegible] تعالى [illegible] مبدء لعلمه التفصيلي [illegible]



هو الاجمالي ايضا كذا ... الامر من الحيثية وقد يسمى ... ايضا الا ان هذا العلم الاجمالي مناط الفعل والايجاد اذ هو قبل العلم التفصيلي ...

الواحدة انه كما قال في المعنى الثالث اللهم الا ان يقال انه ترك لفظ فيهما لعدم الحاجة الشديدة اليه او دخل في المعنى الثالث للتنبيه على انه

كونه العلم التفصيلي ... بيان مناف لما قال الفارابي من ان ...

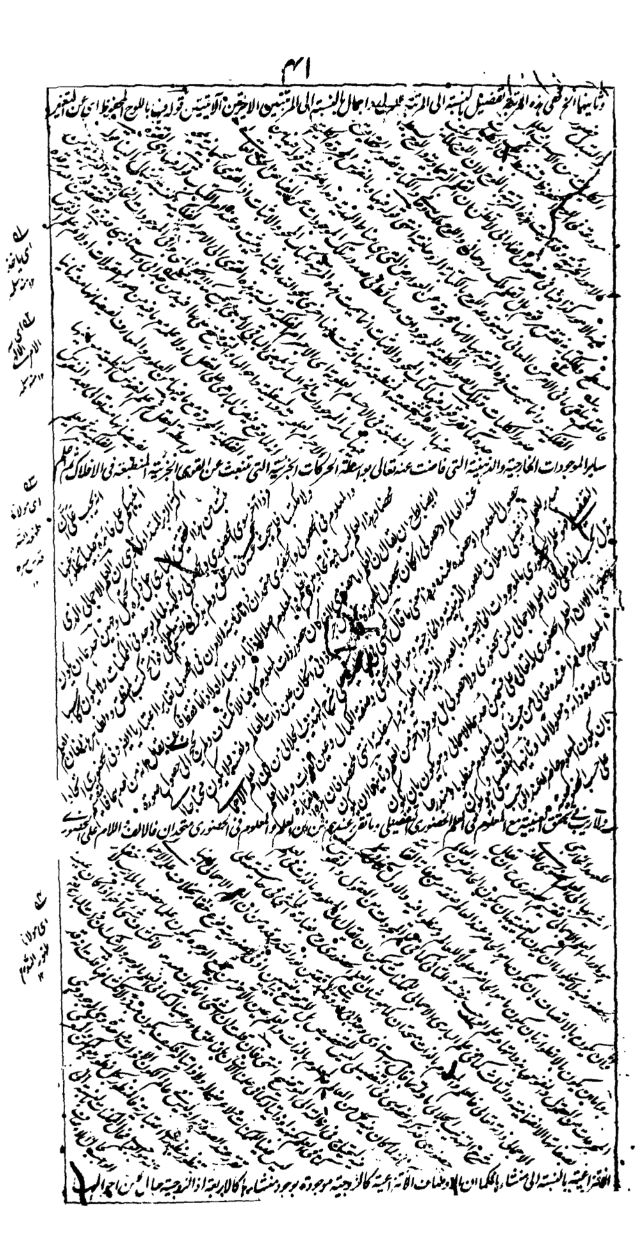
ليست في ذاته بل لازمة لذاته وفيها الكثرة اليه الانتساب بكثرة المعلومات الغير المتناهية فلا كثرة في الذات بل بعد الذات ...



لا بزمان انتهى قوله منها فلا يرد في هذا المقام الخ تفريع على كون كلام الفارابي اشارة الى العلم الاجمالي و

بالممكنات عند الفارابي حصوليا قلت يرد على الفارابي القائل بكون علمه تعالى بها حصوليا انه يلزم التكثر في ذاته تعالى وصدور علمه تعالى

وبالنفوس المجردة عند الحكماء فاللوح حاضر عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات وثانيها كتاب المحو والاثبات وهو القوة الجسمانية التي



وثانيهما الخ فهي هذه المرتبة تفصيل بالنسبة الى المرتبة ... اجمال بالنسبة الى المرتبتين الاخيرتين الآتيتين قوله فيه باللوح المحفوظ اي عن التغير

سائر الموجودات الخارجية والذهنية التي فاضت عنه تعالى بواسطة الحركات الجزئية التي تنبعث عن القوى الجزئية المنطبعة في الافلاك ثم علم

ولا ريب في تحقق المعية مع المعلوم في العلم الحضوري التفصيلي وما تقرر عندهم من ان العلم والمعلوم في الحضوري متحدان فالالف اللام على الحضوري

الانتزاعية بالنسبة الى منشأها كما ان ... الانتزاعية كالزوجية موجودة بوجود منشأها كالاربعة اذ الزوجية حال من احوال

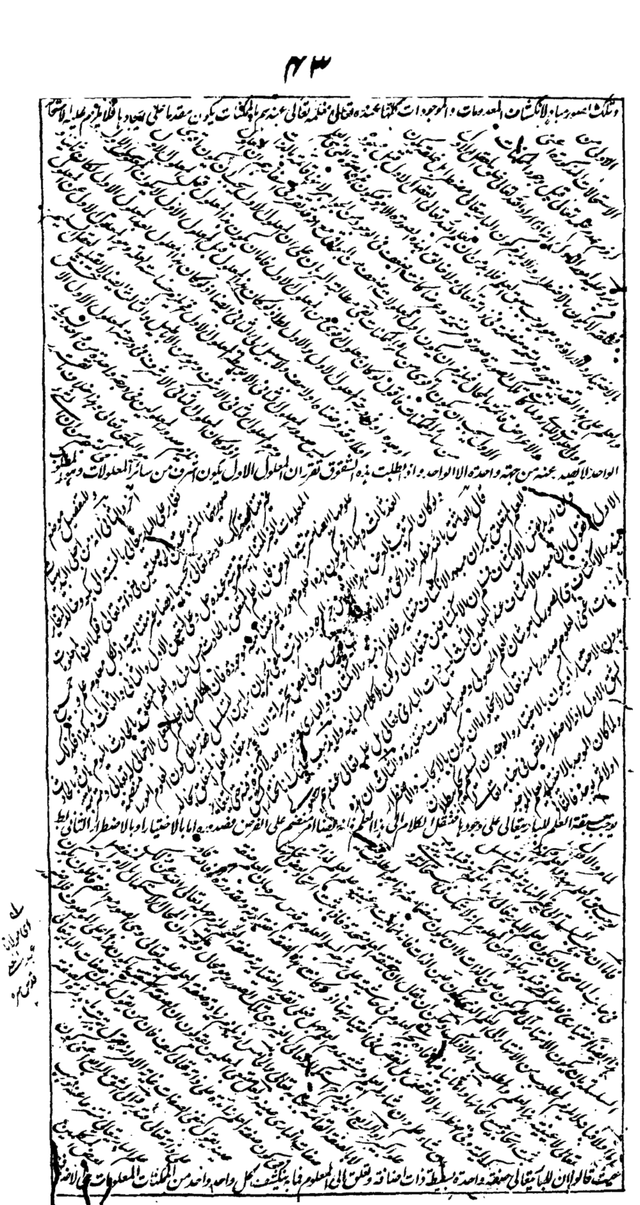


واعتبار من باعتبار اتحادها وبهذا الوجود صارت الزوجية مترتب عليها الآثار فكذا الممكنات موجودة بوجود الباري ويترتب عليها الآثار بهذا الوجود

كيف يتعلق العلم بها فانه لابد لصدق الموجبة من وجود الموضوع فكيف يصدق على المعدوم وم البحث انه معلوم اللهم الا ان يثبت ان للمعدومات

مذهب الفرقة القليلة انه تعالى لا يعلم نفسه فقط ومآل الشرذمة القليلة الحمقى الى لا يعلم غيره والبعض قالوا انه تعالى لا يعلم الامور الغير المتناهية

ما تقرر والى هذا القسم الانضمام ذهب ارسطو وابو نصر وابو علي حيث قالوا ان علمه تعالى بسلسلة الممكنات علم حصولي بارتسام صورها في ذاته جل وعلى



وتلك الصور مبادئ لانكشاف المعدومات والموجودات كلها عنده فعلى هذا فعلمه تعالى عنده بهم بالممكنات يكون مقدما على ايجاده اياها فلا يلزم عليه الاستحالة

الواحد لا يصدر عنه من جهة واحدة الا الواحد واذا بطلت هذه الشقوق تقرر ان المعلول الاول يكون اشرف من سائر المعلولات

ويجب سبقة العلم للباري تعالى على وجودها فننقل الكلام الى هذا العلم فانه ايضا امر منضم على الفرض فصدوره اما بالاختيار او بالاضطرار الثاني باطل

حيث قالوا ان للباري تعالى حقيقة واحدة بسيطة ذات اضافة وتعلق الى المعلوم فبها ينكشف كل واحد واحد من الممكنات المعلومات على الاضافة

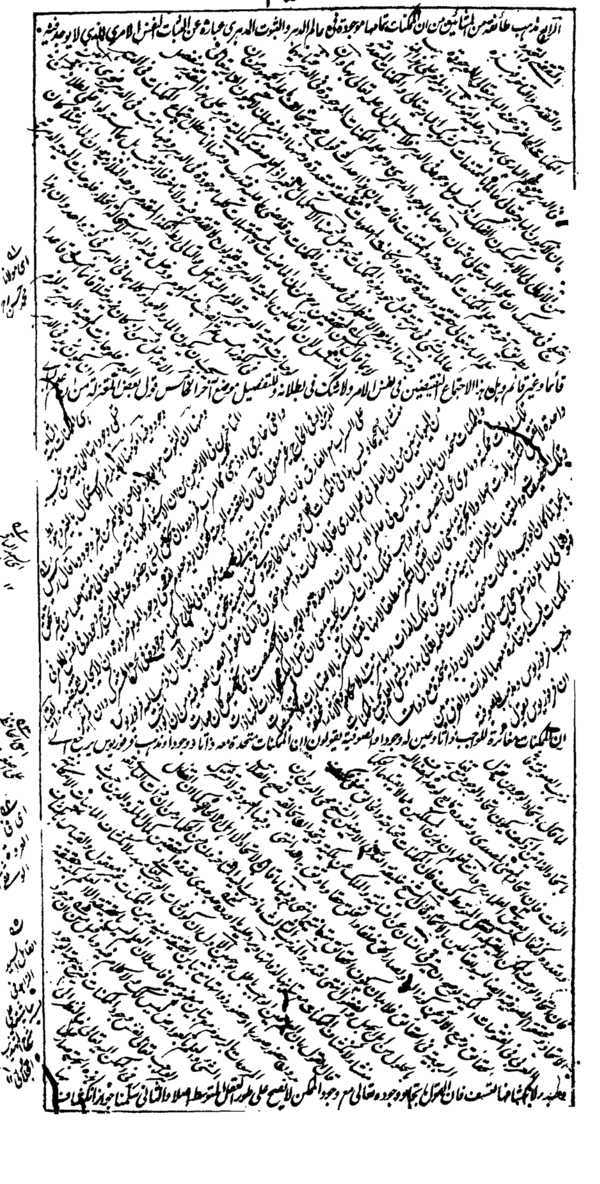
انما هو منتزع عنه او هو معنى انتزاعي [illegible] ونقليه اما اولا فبان المعنى الانتزاعي لابد له من منشأ الانتزاع والا لم يكن انتزاعيا بل عينيا اختراعيا في العلم الذي

فهو محال وثانيا فبانه يلزم على مذهبهم ان تتعلق الاضافة بالمعدومات فانه تعالى عالم بها ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان المعدوم الخارجي

واما ثالثا فلان بعض الاشياء جواهر وبعضها اعراض والاعراض قيامها ووجودها في محالها فكيف تقوم بذواتها اللهم الا ان يقال ان المراد

[illegible] فانما به ويرد عليه ما مر من الاستكمال بالغير [illegible] بالاشراق غيرهما وقد عرفت ما على الاول

الرابع مذهب طائفة من المشائين من ان الممكنات تمامها موجودة في عالم الدهر والثبوت الدهري عبارة عن الثبات لنفس الامري الذي لا يوجد فيه



قائما وغير قائم وبطلان هذا الاجتماع للنقيضين في نفس الامر ولا شك في بطلانه وللتفصيل موضع آخر الخامس قول بعض المعتزلة من ان بعض

ان الممكنات مغايرة للواجب ذاتا وعين له وجودا والصوفية يقولون ان الممكنات متحدة معه ذاتا ووجودا ومذهب فرفوريوس يرجع الى

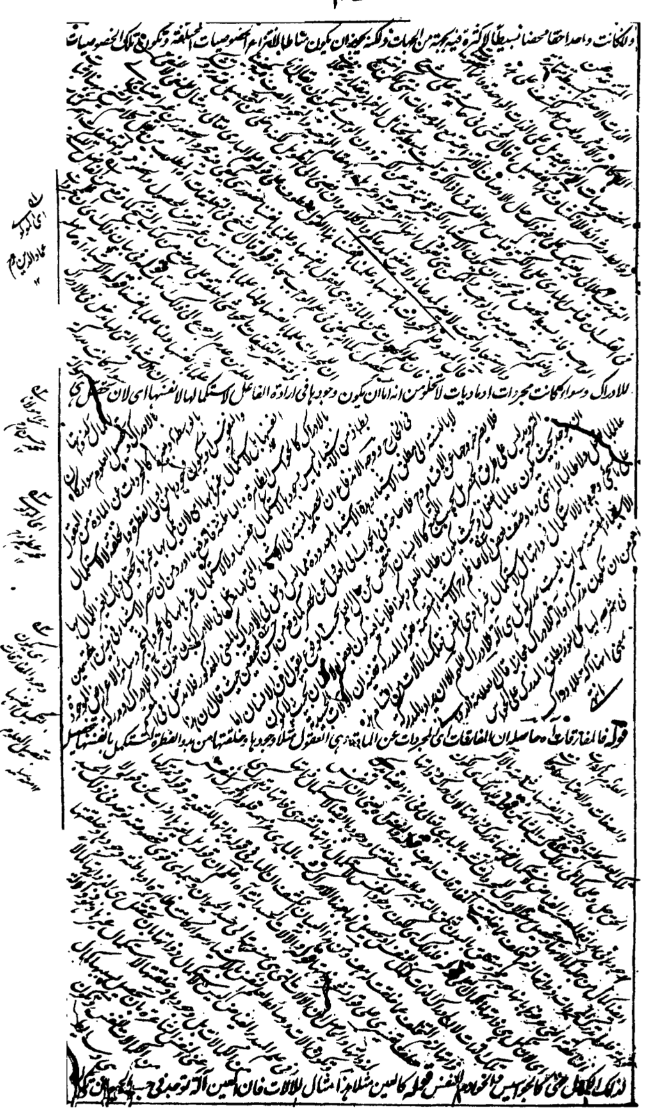
مطلبه لا يكشف فما التسعف فان المعتزلة تجاهلوا وجوده تعالى مع وجود الممكن لا يصح على طور العقل المتوسط اصلا واما في الثاني فلكنا نجوز ان يكون

واحد المتباينين بحضور الآخر لكن انكشاف سائر الممكنات لا الى نهاية من المجردات والماديات والاعراض والجواهر المتباينة بحضور حقيقة واحدة

متميزا بعض الممكنات عن بعضها بسبب الارتباطات نا[illegible] اذ امتياز تلك الارتباطات بعضها عن بعض عند البارى تعالى وامتياز الارتباط

فلو كان امتياز الممكنات موقوفا على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات موقوفا على امتياز الممكنات يلزم الدور صراحة لعدم الاختلاف فافهم

متميزة عن ذات واحدة بسيطة كالكرة فانها تكون منشأ لانتزاع الدوائر الصغار والكبار والقطبين والمحور فلك ذات البارى تعالى



وان كانت واحدا حقا محضا بسيطا لا كثرة فيه بجهة من الجهات ولكنه يجوز ان يكون منشأ لانتزاع الخصوصيات المختلفة وتكون تلك الخصوصيات

للادراك وسواء كانت مجردات او ماديات لا تخلو من انه اما ان يكون وجودها في ارادة الفاعل لا استكمالها الا لنفسها اي لان تحصل اي

قوله فالمفارقات ٭ حاصله ان المفارقات اي المجردات عن المادة وهي العقول مثلا وجودها وخلقتها من بدو الفطرة مستكمل بانفسها بحسب

لذلك الكمال حتى كالجواهر المحسوسة الغير النفس قوله كالسمين مثلا هذا مثال للآلات فان السمين آلة توصف في حسب الجوهر ان يكون

وبواسطته لان تحصيل النفس كمال وهو ادراك النفس بالمبصرات انما قال مثلا ليشمل الحواس الظاهرة والباطنة الاخرى كلها قوله وهي القوة الباصرة

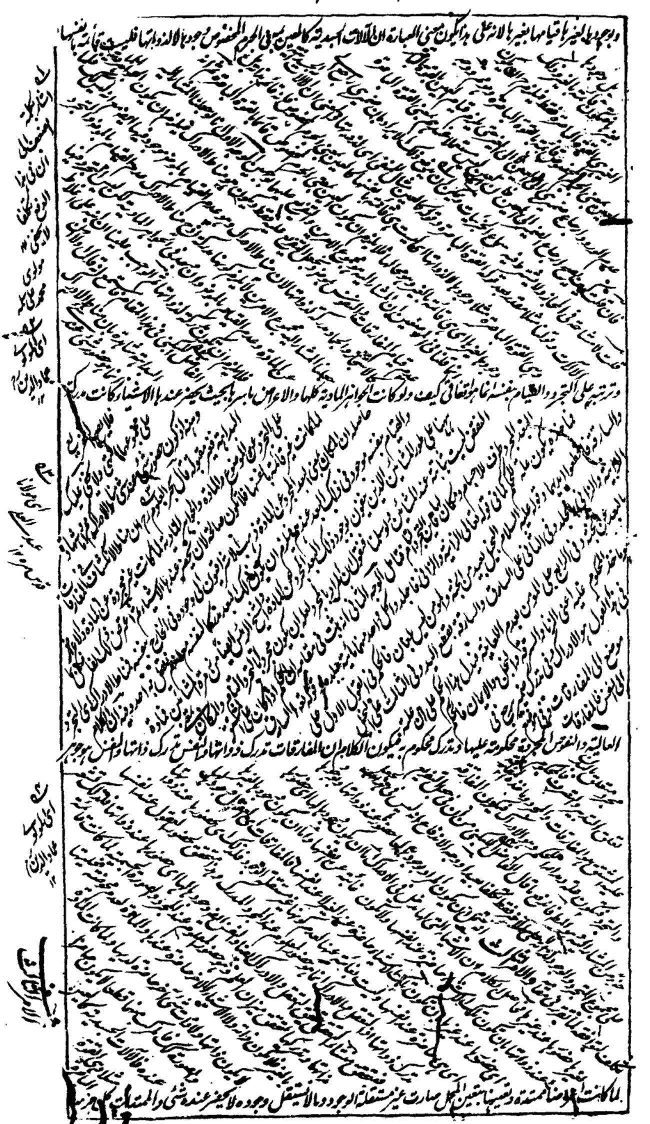
الامر الاول

ثم اعلم انه يجب هنا ان يعلم امور الامر الاول انه يفهم من تحرير اكثر المحققين في هذا المقام انه فهم رجوع ضميرهي في قوله وهي القوة الباصرة

الامر الثاني

غيرها ويحتمل ان يكون المراد بوجودها لها عدم قيامها بالموضوع ووجودها لغيرها القيام به فالحاصل ان الاشياء التي لها مدخل في الادراك اما

لا يرد ما قال بعض الاعاظم رح فانها ان ضميرها في قوله وهي القوة الباصرة راجع الى الغير من انه لا يجوز ان يراد بوجودها لها قيامها بانفسها

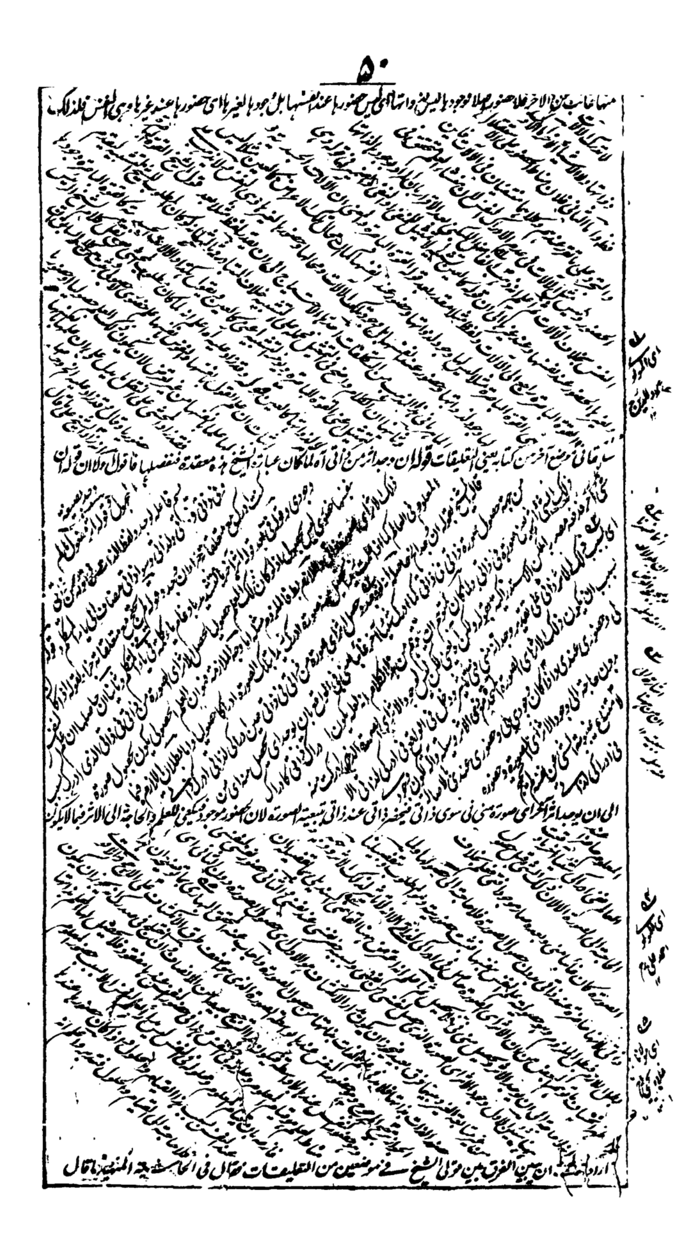


وبوجودها لغيرها وقيامها بغيرها لانه على هذا يكون معنى العبارة ان الآلات الجسدية كالعين مثلا في الجرم المخصوص وجودها لذواتها فليست قائمة بانفسها

وترتبه على التجرد والقيام بنفسه مما هو اتفاقي كيف ولو كانت الجواهر المادية كلها والاعراض باسرها بحيث يحضر عندها الاشياء كانت مدركة

العالية والنفوس المجردة محكومة عليها وتدرك محكوم به فيكون الكلام ان المفارقات تدرك ذواتها والنفس تدرك ذاتها والنفس هو جوهر

لما كانت اعراضنا ممتدة وتعينها بتعين المحل صارت غير مستقلة الوجود وما لا يستقل وجوده لا يحضر عنده شئ والممتدات كل جزء

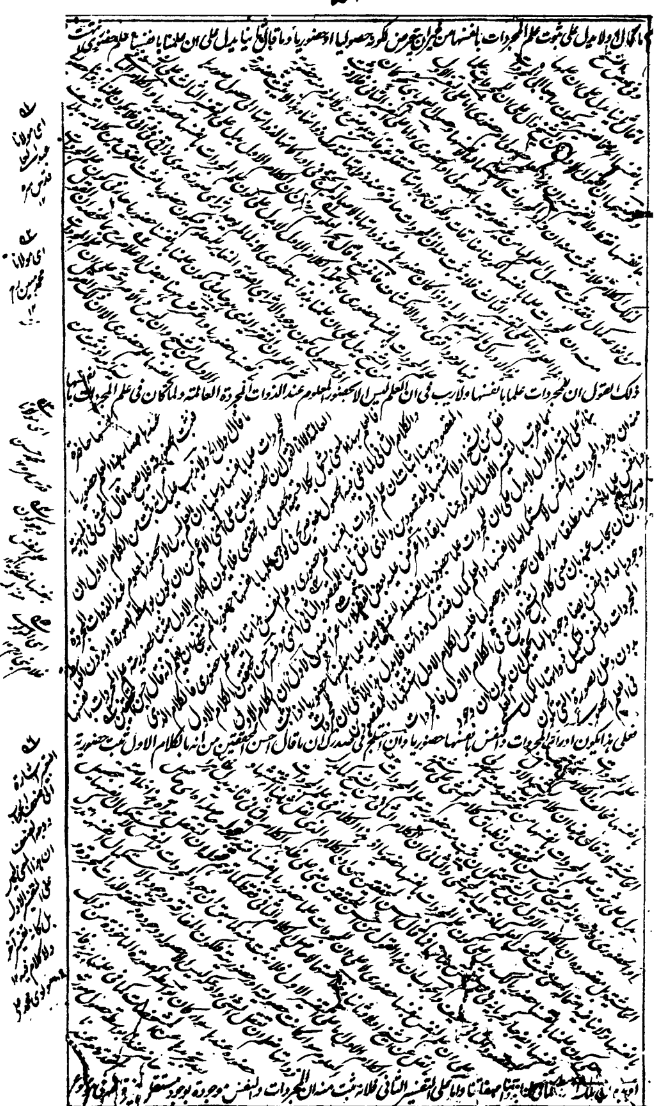


منها غائب عن الآخر فلا حضور لها فوجودها ليس لغيرها واثباتها ای ليس حضورها عند نفسها بل وجودها لغيرها ای حضورها عند غيرها وهي النفس فلذلك

سابقاً في موضع آخر من كتابه يعني التعليقات قوله ان وجد اثر من ذاتي آه لما كان عبارة الشيخ هذه معقدة فنفصلها فاقول قوله ان قوله ان

الى ان يوجد اثر اي صورة مني في سوى ذاتي فيحضر ذاتي عند ذاتي بتبعية الصورة لان الحضور موجود فيكفي للعلم ولا حاجة الى الاثر فيما لا يكون

اراد بالعلم ... ان يبين الفرق بين قولي الشيخ في موضعين من التعليقات ثم قال في الحاشية المنهية ما قال



ما يحال الى ولا ما يدل على ثبوت علم المجردات بانفسها من غير ان يتعرض لكونه حصوليا او حضوريا وما قال ثانيا يدل على ان علمنا بانفسنا علم حضوري ثبت

ذلك القول ان المجردات علما بانفسها ولا ريب في ان العلم ليس الا الحضور المعلوم عند الذوات المجردة العالمة وما كان في علم المجردات بانفسها

فعلى هذا يكون ادراك المجردات والنفس بانفسها حضوريا وان اختلج في الصدر ان ما قال احسن المحققين من انه بالكلام الاول ثبت حضورية

واما على التفسير الثاني فلانه ثبت منه ان المجردات والنفس موجودة بوجود مستقل

ومجردة عن المادة ولذا تدرك فو وابنها فعلم ان الادراك هو حصول الشي عند الذات المجردة سواء كان بالواسطة او بدونها واما على التفسير الثالث

وغيرهم والخيال يجردها تجريدا زائدا على تجريد البصر لا بالكلية والقوة العاقلة تجردها تجريدا تاما بحيث لا يبقى اللبس اصلا وهذه المراتب في جانب المعلوم

بذواتها ايضا وح ثبت لها مطلق ادراكها لا نفسها فهذا اشارة الى حاصل الكلام الاول انتهى بحاصله مستبعد فالضعف لا ح والى الفاضل الكلبي

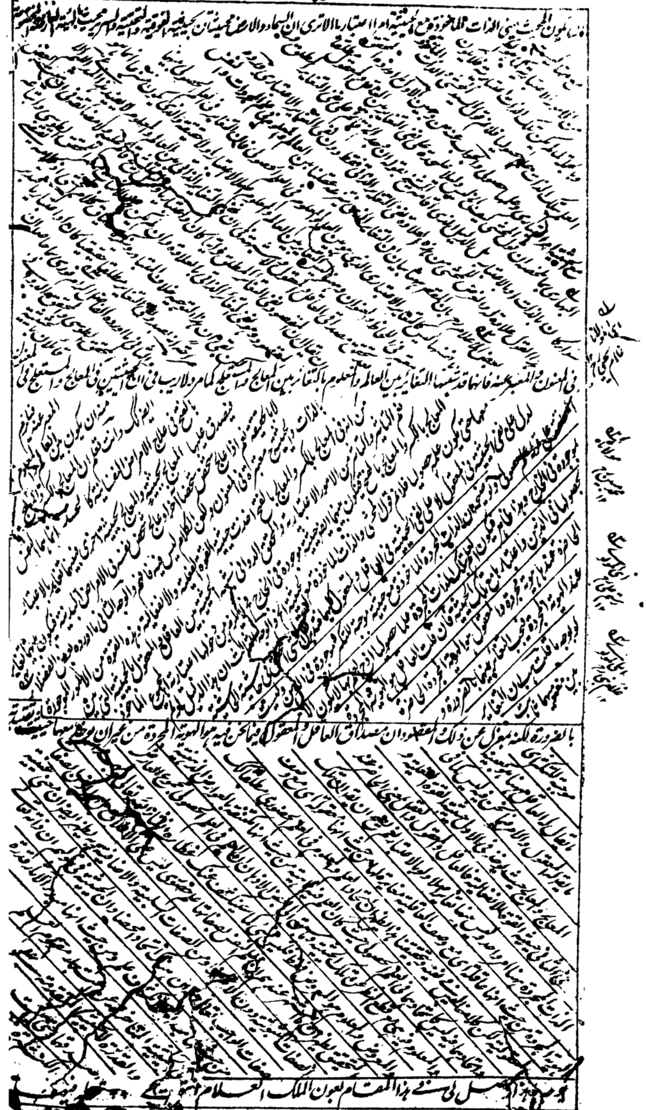
هو مما ان نحو المجردات لها حضورها عندها كما ان علم المجردات بالاشياء الغائبة عنها بعين حصول صورها لها بالاشياء بعينها حاضرة عندها

واما تعقل المجردات بالمعنى الحاضر عند المدرك الذي هو المعنى الاصطلاحي فليس هو الا عين ذوات المجردات التجردية متعينة بالذات وبالاعتبار

ههنا لا يتصور الا بان يكون العاقل هو الامر المجرد مع الحيثية الماخوذة معه اي المجموع والمعقول هو الامر المجرد مع الحيثية الماخوذة معه يعني المجموع بان

الاطلاق ذلك الامر او تكون معينة لذلك المفهوم وعلى الثاني فلا يخلو اما ان يكون ذلك المفهوم الزائد معتبرا بحيث يكون الحكم الذي ترتب

تامل علم المجردات ولذا نسب بانه المجرد الناقص بذاتيهما حاضران عندهما فاتحد العاقل والمعقول فيتميز العقل بتلك الحيثية [illegible]



قوله وبهيا وتوضيحه اي توضيحه ان العلم المتعلق بالذات الماخوذة مع الحيثية بان يكون الحيثية جزء وحصل المجموع علم حصولي قوله فيها المجردة اسنة

[illegible]

مجردة اخرى ان المعقول هو الهوية المجردة التي حضرت هي عند الهوية المجردة الاخرى فيجب التغاير بين العاقل والمعقول بالضرورة ولو جها

[illegible]

المقام بحيث ينكشف عنه المرام ان النفس فاعلة اي موجدة للافعال ومنفعلة اي قابلة للافعال فلها قوتان احدهما القوة الفعلية اي

[illegible]

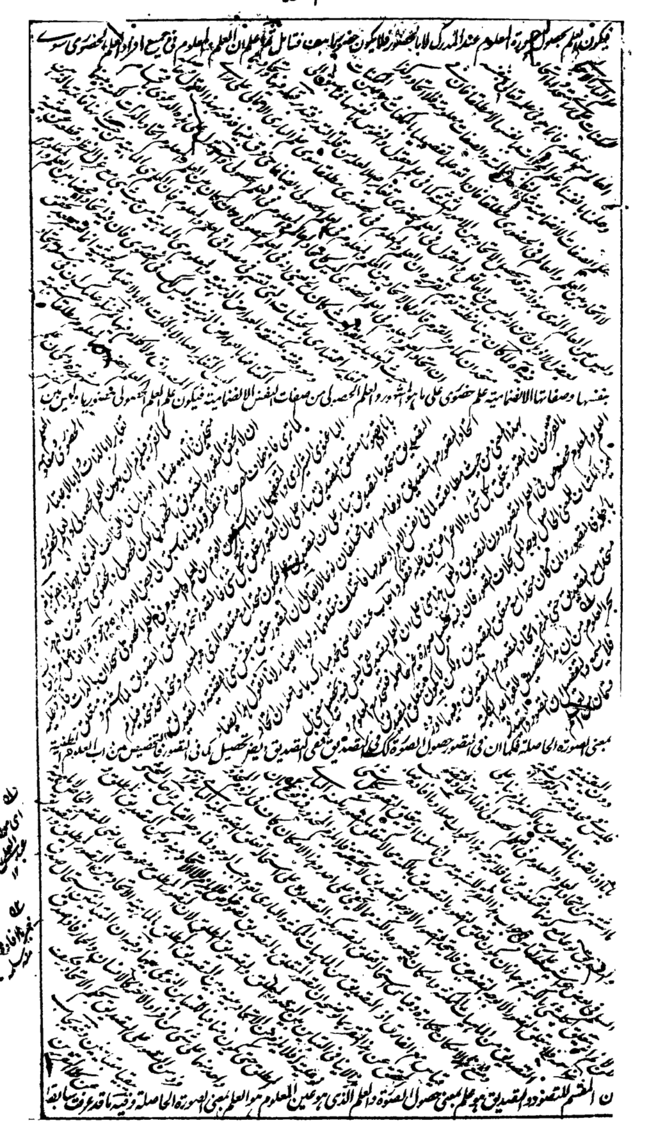
[illegible] ان الصحة انما هو البدن والمتخصص للمرض والمجوز له وما انما هو تخصص البدن لنفسه متغاير ان [illegible] البدن [illegible]

ويكون النفس مجرد ثم بينهما تغاير حقيقي ذاتي لا اعتباري فكيف يصح ح ان يقال ان بين مصداقي المعالج بالكسر والمعالج بالفتح تغايرا باعتبار حقيقة

بامر به ما عاقلة وباعتبار الآخر معقولة والثاني ما حققه بعض المشاهير بما محصله ان النفس من حيث هي ذات مجردة وهي بهذه الحيثية عاقلة تعا

اذ لا بد للنتيجة من القياس وليس ههنا صراحة وانما صار كالنتيجة لان النتيجة كما تكون مطلوبة من المقدمتين كذلك هذا القول مطلوب مما سبق قوله فهيا

بمعنى الحاضر عند المدرك بعين المعقول في العلم الحضوري مطلقا لزم ان يكون العقل بمعنى الحاضر عند المدرك مجردة والمعقول ذا صورة

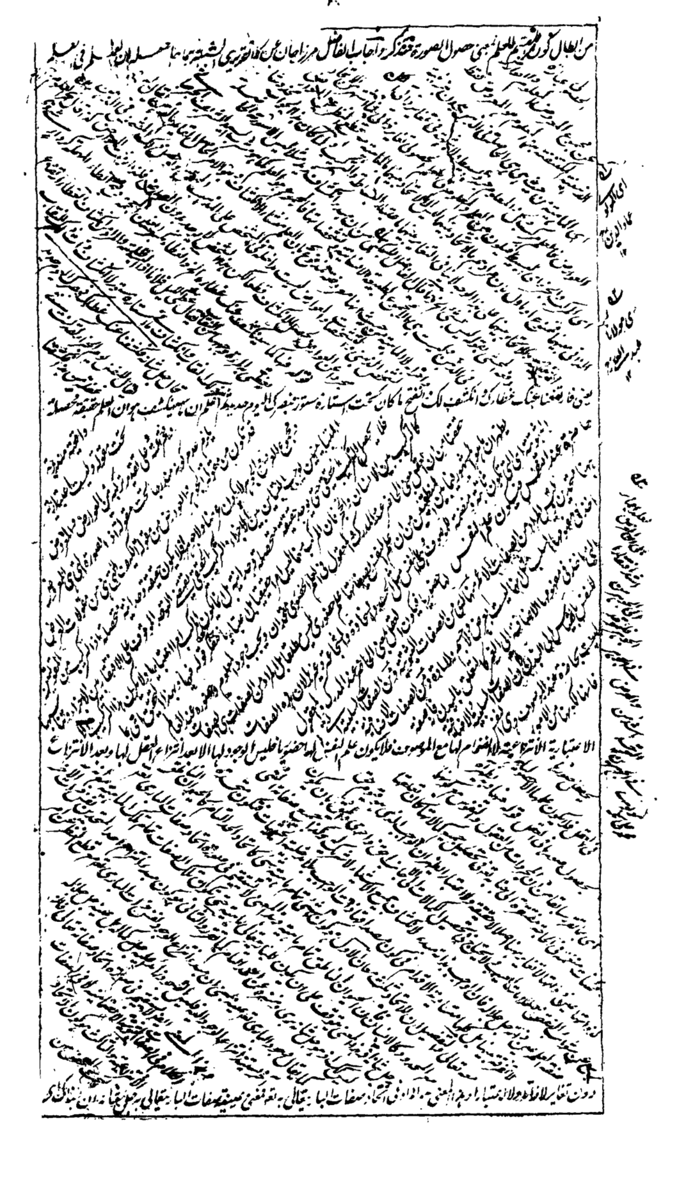


فيكون العلم بحصول الصورة المعلوم عند المدرك لا بالحضور فلا يكون حضوريا فتامل ثم اعلم ان العلم والمعلوم في جميع افراد العلم الحضوري سوى

بنفسها وصفاتها الانضمامية علم حضوري على ما هو المشهور والعلم الحصولي من صفات النفس الانضمامية فيكون علم العلم الحصولي حضوريا والعين بين

بمعنى الصورة الحاصلة فكما ان في التصور حصول الصورة كذلك في التصديق فمعنى التصديق ايضا تحصيل كما في التصور فالتخصيص من اب العدم

ان المقسم للتصور والتصديق هو العلم بمعنى حصول الصورة والعلم الذي هو عين المعلوم هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة وفيه ما قد عرفت سابقا

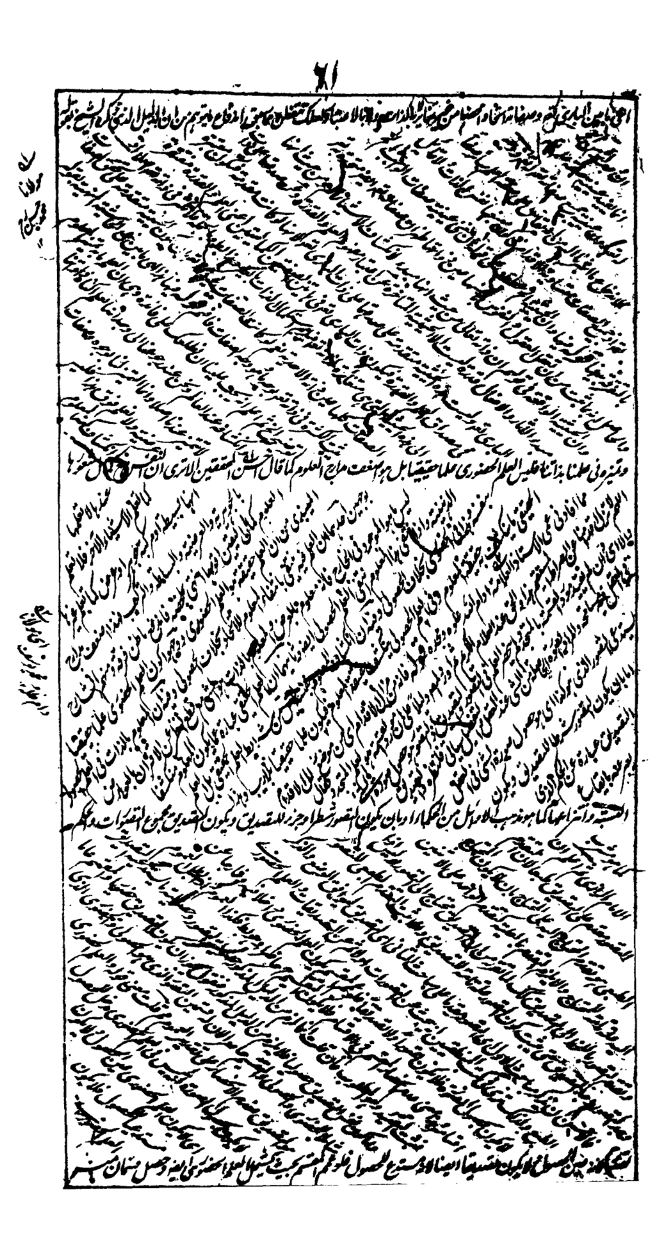


من البطلان كون تقدم المعلوم بمعنى حصول الصورة عند كون واجاب الفاضل مرزاجان عن كلام الشريف بما حاصله ان العلم في علم

يعني فاذا تقبضنا عنك غطاءك انكشف لك انفتح ما كان تحت استار مستور فبصرك اليوم حديد اعلم ان ما ينكشف هو ان العلم حقيقة محصلة

الاعتبارية الانتزاعية لا انضمام لها مع الموصوف فلا يكون علم النفس بها حضوريا بل ليس الوجود لها الا بعد انتزاع العقل لها وبعد الانتزاع

دون تغاير لا نفادة ولا اعتبار او هذا المعنى ... في اتحاد صفات الباري تعالى به تعالى بمعنى عينية صفات الباري تعالى به عين ذاته ان ذلك



اعني ما يبين المبادي ... وصفاته ... من ... بالذات ...

وتميزه في علمنا بذاتنا فليس العلم الحضوري علماً حقيقياً بل هو بصفة معراج العلوم كما قال استاذ المحققين الا ترى ان النفس ... تعقل ذواتها

الحسبة وانتزاعها كما هو مذهب الاوائل من الحكماء او بان يكون التصور شطراً او جزءاً للتصديق ويكون التصديق مجموع التصورات والحكم

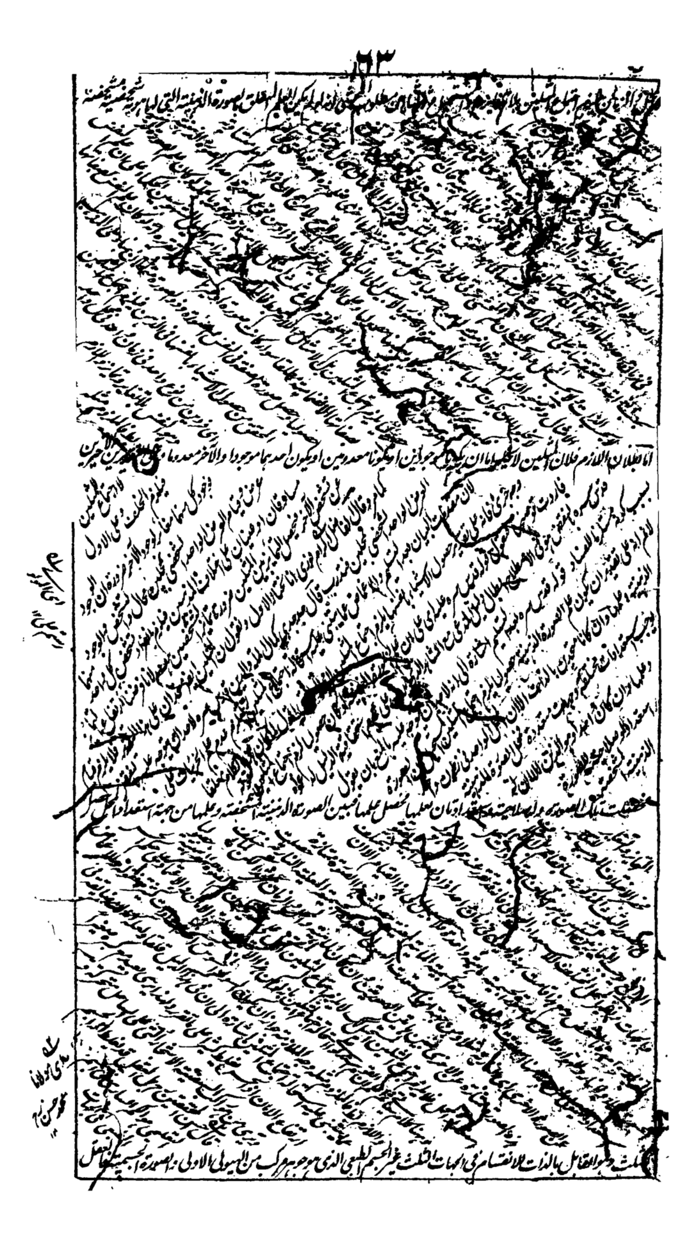
... بين المسائل ... لا يكون تصديقاً ايضاً ويستدعي الحصول ... بحيث ... العلم الحضوري ... وشمائله

التصور والتصديق المستدعي له والعلم الحضوري ليس هذا ولا ذاك فيلزم عدم الانحصار في التقسيم فتدبر وحقائق ان يقول ان علم الواجب تعالى

شرح التسوية ... فان قلت انه لما كان للواجب العقول والنفوس علم حضوري وهو اقوى مرتبة من التصديق فلو لم يكونوا مصدقين

وتعقلها من الصور الذهنية اي الحاصلة في الذهن لا من الاعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصور الذهنية الشخصية علم حضوري لما تقرر في مقره

في الذهن كما بين السواد القائم في الثوب امس والسواد القائم بذلك الثوب الآن بعد زوال الاول فاذا اتحد الشيئان في المعنى ...

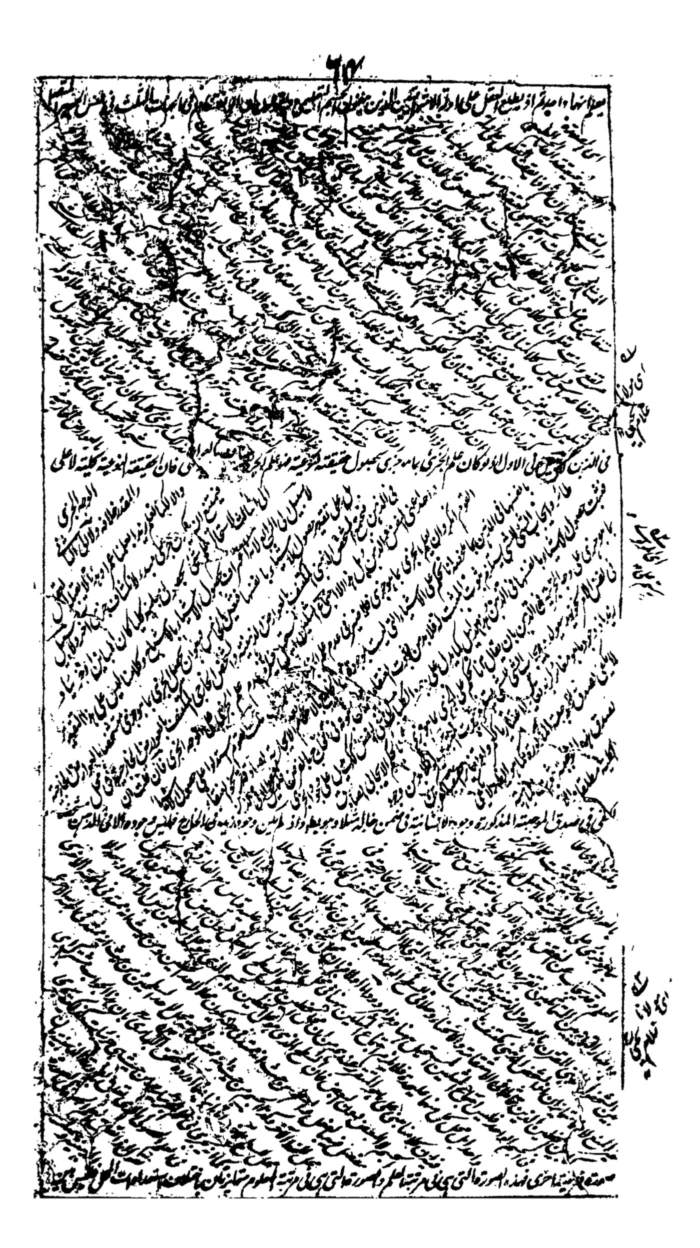


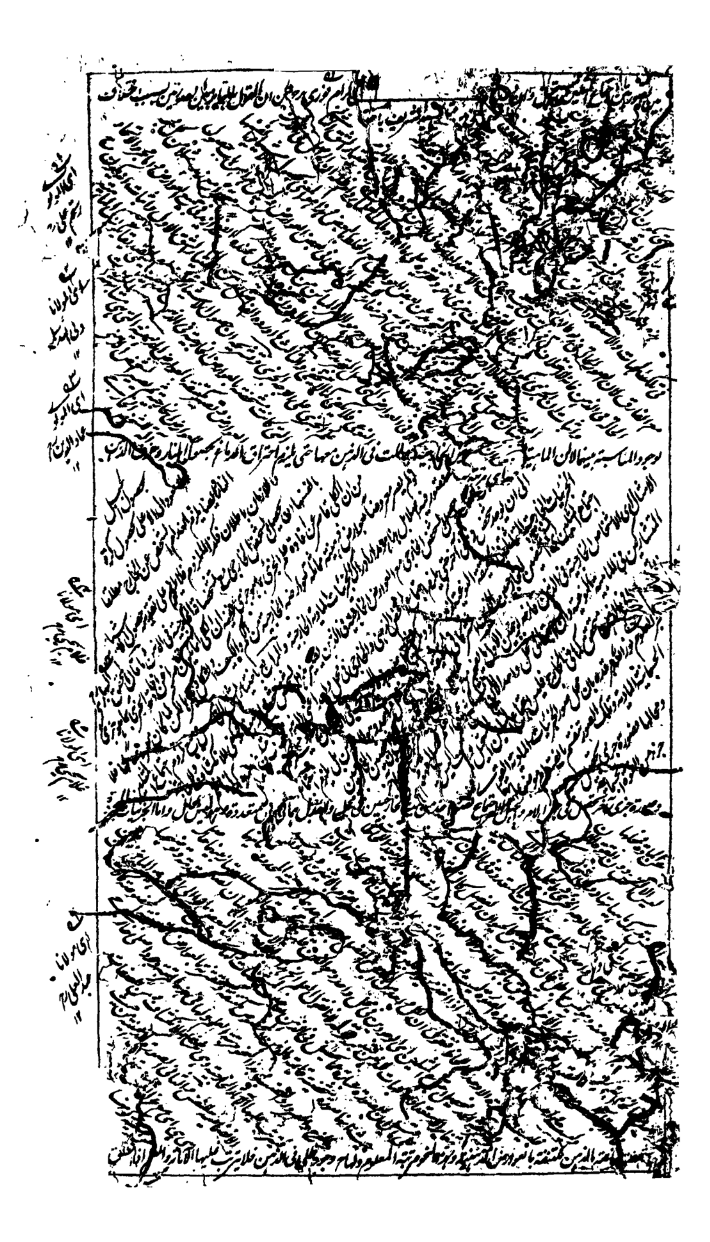
بعد ان لم يكن فيلزم ان يكون للشيئين بالاتحاد ... لاثنين على انهما لا يمكن العلم المتعلق بالصورة الذهنية التي لها هوية شخصية متشخصة

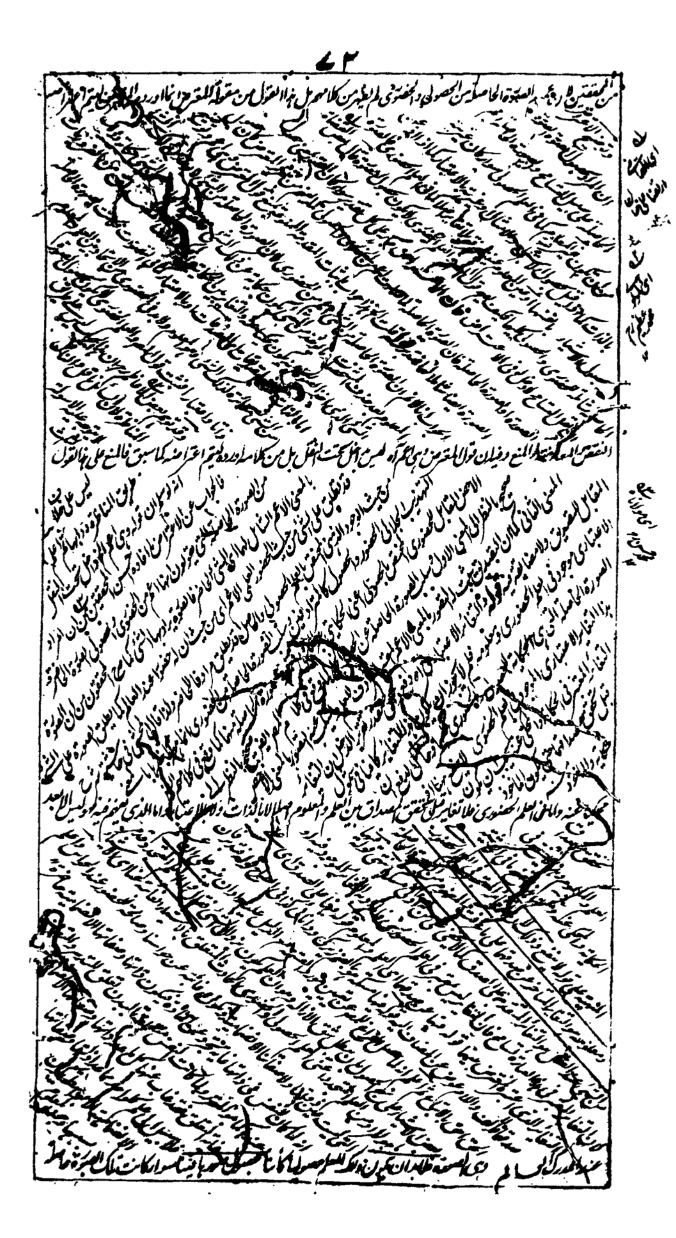
اما بطلان اللازم فلان الشيئين لا يكونا اما ان يكونا موجودين او يكونا معدومين او يكون احدهما موجودا والآخر معدوما ... الآخرين

مختلفة تلك الصورة بواسطة ... معا اوتان تعلقهما يحصل علمها فبين الصورة الذهنية المتشخصة وعلمهما من جهة استعدادها المحل

ثلث وهو القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث غير الجسم الطبعي الذي هو جوهر مركب من الهيولى الاولى والصورة الجسمية النوعية





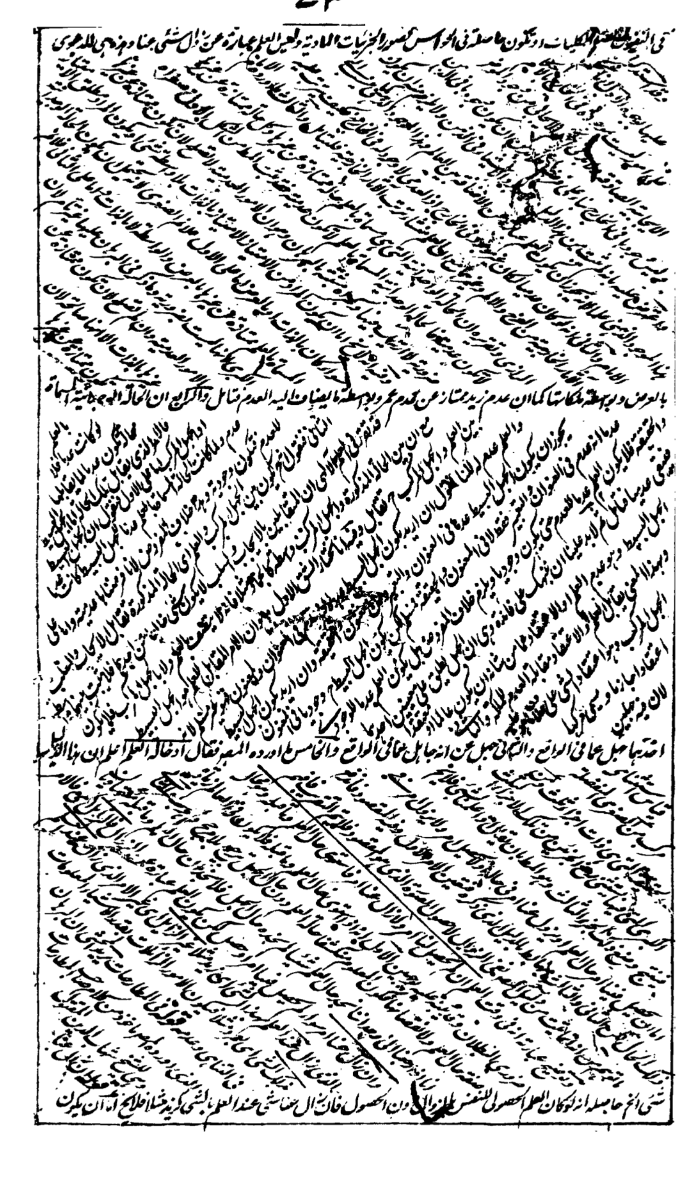


من المحققين ... الصورة الحاصلة من الحصولي والحضوري لم يظهر من كلامهم بل هذا القول من مقولة المعترض هنا اورده ...

النقض المسكوت عنه المنع وفيه ان قول المعترض وهي الكم آه ليس من اهل البحث المشتمل بل من كلامه اورده ليتم اعتراضه كما سبق فالمنع على هذا القول

... عنه واما في العلم الحضوري فلا تغاير فلا يتحقق المصداق بين العلم والمعلوم فيها الا بالذات والا بالاعتبار واما الذي يفهم فيه لو ليس الا بعد

عند المدرك الى ... في الصفة فلا بد ان يكون ذلك العلم حصوليا كما ... كانت تلك الصورة ...

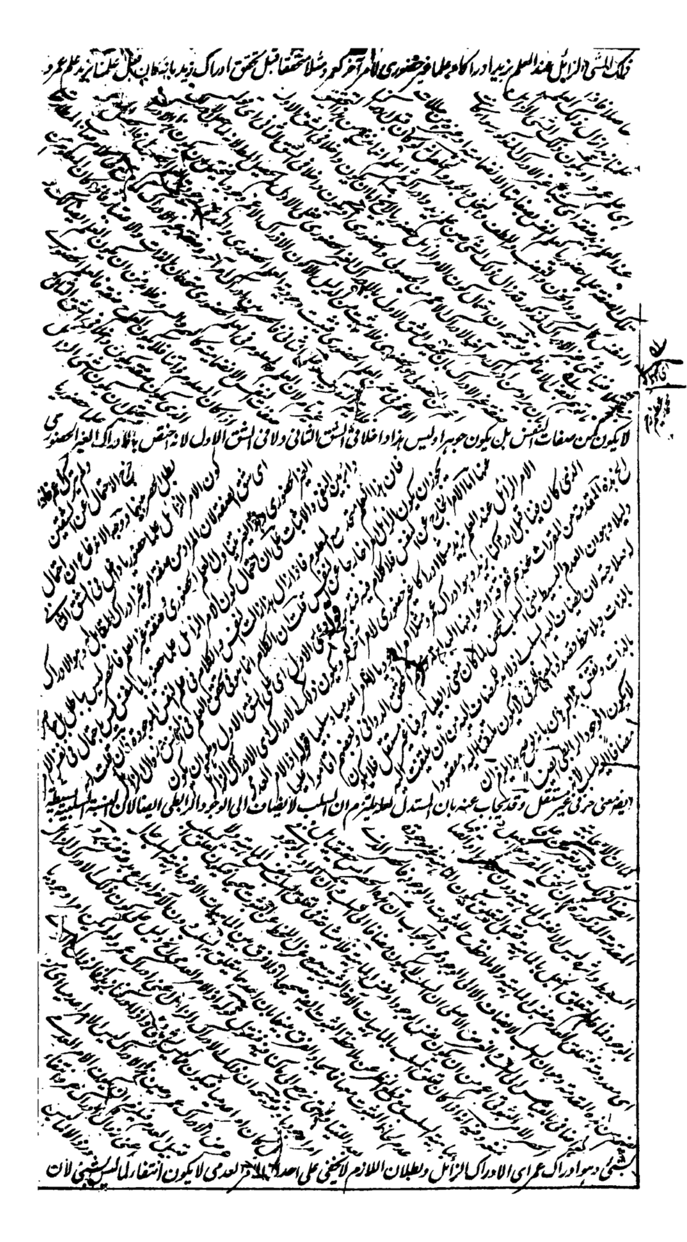


فى النفس العقل الكليات او تكون حاصلة فى الحواس كصور الجزئيات المادية و لعين العلم عبارة عن زوال الشئ عنا و هذا هو مذهب المعتزلة

بالعرض و بواسطة ملكاتها كما ان عدم زيد ممتاز عن عدم عمرو بواسطة ما يضاف اليه العدم فتامل و الرابع ان الحالة الوجدانية المسماة

احدها جهل عما فى الواقع و الثانى جهل عن انه جاهل عما فى الواقع و الخامس ما اورده المصنف فقال اذ حالة العلم اعلم ان هذا الدليل

شئ الخ حاصله انه لو كان العلم الحصولى للنفس بالزوال دون الحصول فان زوال عنا شئ عند العلم بالشئ كزيد مثلا فلا يخلو اما ان يكون

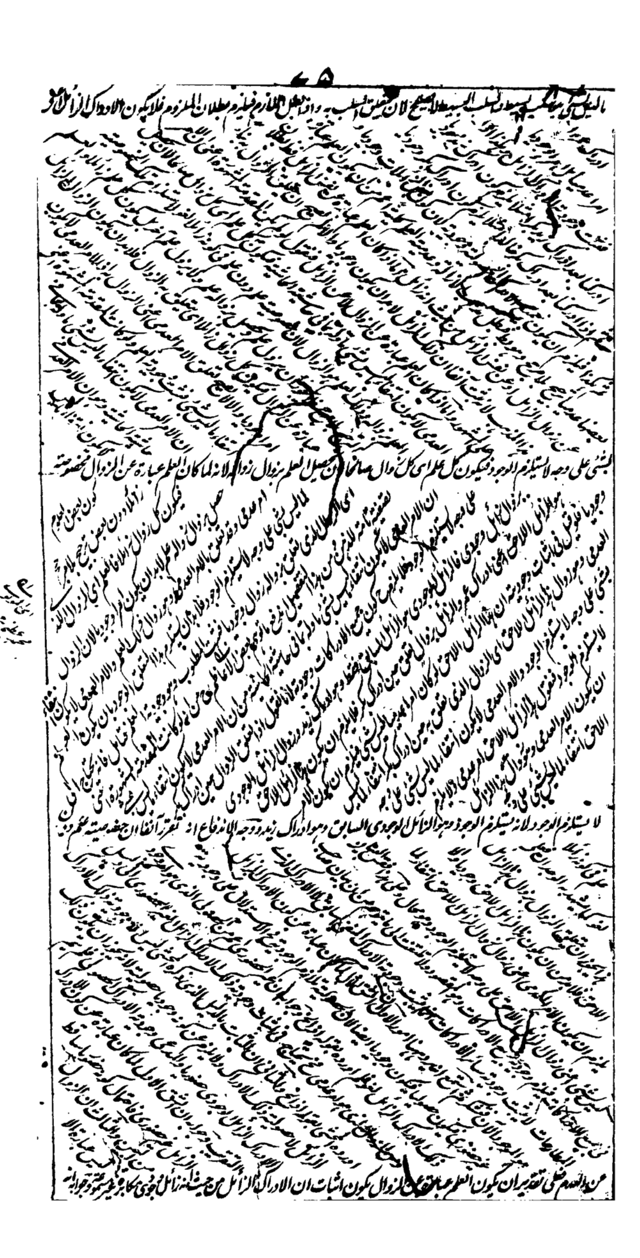


ذلك الشيء الزائل عند العلم بزيد ادراكا حصوليا فحضوري لا الآخر كعمرو مثلا فحقيقا قبل تحقق ادراك زيد بانه كان قبل علمنا بزيد علم عمرو

لا يكون لكن من صفات النفس بل يكون جوهرا وليس هذا اخلاقي الشق الثاني ولا في الشق الاول لانه مختص بالادراك الغير الحصولي

د ايضا معنى حرفي غير مستقل وقد يجاب عنه بان المستدل لا يسلم ان السلب لا انضياف الى الوجود الرابطي ايضا لان النسبة السلبية

الشيء وهو ادراك عمرو اي الادراك الزائل وبطلان اللازم لا يخفى على احد لان الامر العدمي لا يكون انتفاء الامر الشيء لان

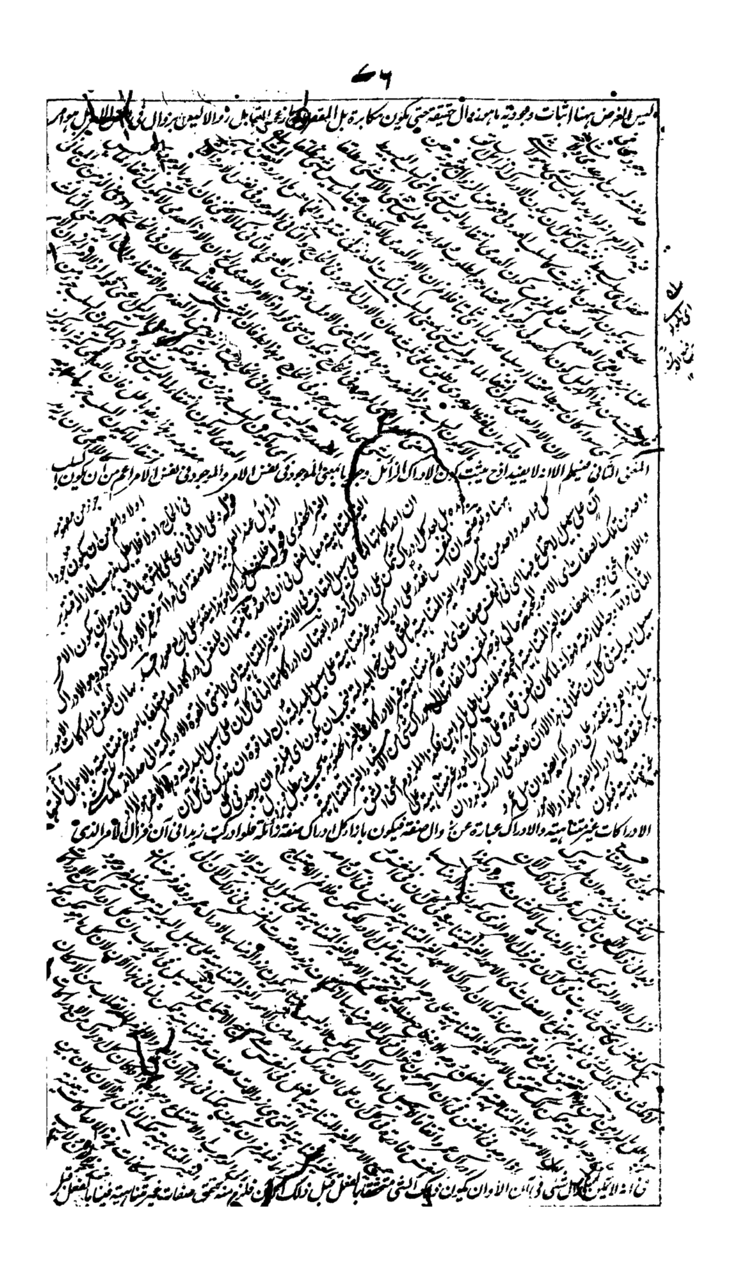


ماليس بشى بل كيف يسعد وانسلب السبيط لايصح لان تحقيق السلب به وانما بطل اللازم فيلزم بطلان الملزوم فلا يكون الادراك الزائل الوجودى

المبنى على وجه لا يستلزم الوجود فيكون كل علم اى كل زوال صالحا لان حصل العلم بزوال زواله لانه لما كان العلم عبارة عن الزوال المخصوصة

لا يستلزم الوجود لانه يستلزم الوجود وهو الزائل الوجودى السابق وهو ادراك زيد ووجه الاندفاع انه تقرر ان انتفاء من جهة حيثية علم ون

من دالعدم على تقدير ان يكون العلم عبارة عن الزوال يكون اثبات ان الادراك الزائل من حيث انه زائل وجودى مكابرة غير مسموعة وجوابه

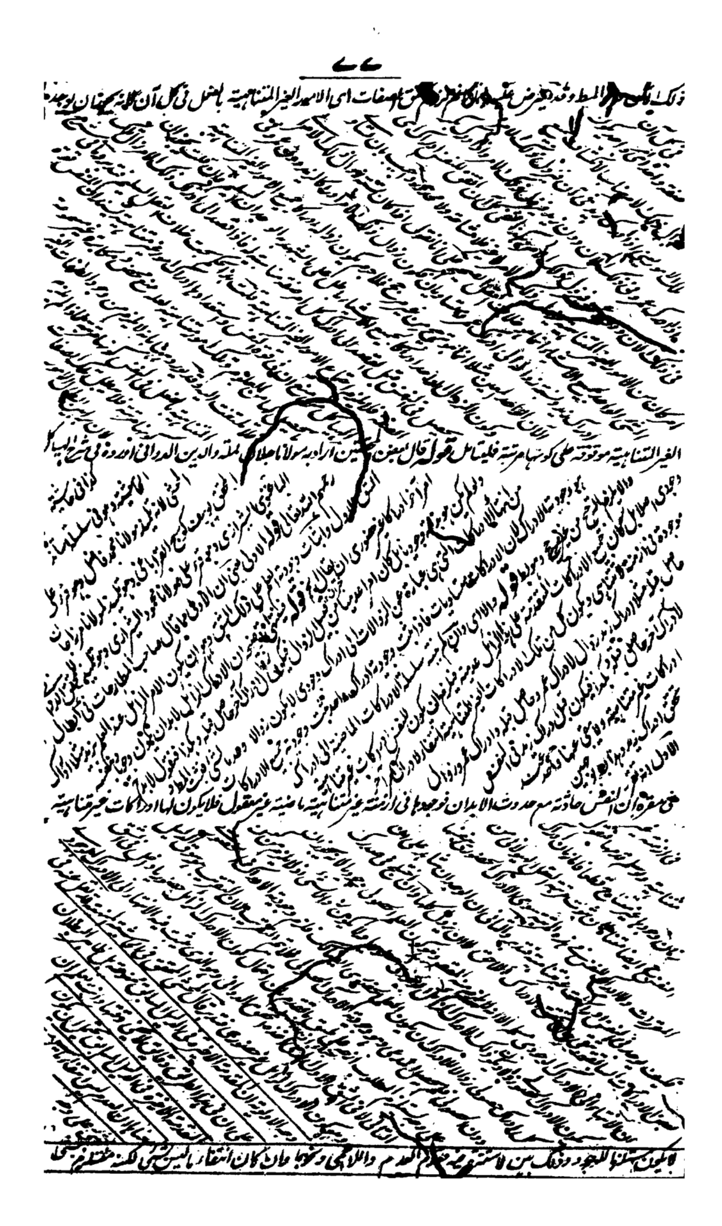


وليس الغرض ههنا اثبات وجودية ما هو زوال حقيقة حتى يكون مكابرة بل المقصود ما يجئ التماس بل زوالا ليعين بزوال في الجملة بل هو امر

المعنى الثاني فمسلم الا انه لا يفيد اذ حيث كون الادراك الزائل وجوديا بمعنى الموجود في نفس الامر والموجود في نفس الامر اعم من ان يكون بالسلب

الادراكات غير متناهية والادراك عبارة عن الصفة فيكون بازاء كل ادراك صفة زائلة فلو ادركت زيدا في آن فزوال الامر الذي

في انه لا يكون زوال الشئ في آن الا وان يكون ذلك الشئ متحققا بالفعل قبل ذلك الآن فلزم منه تحقق صفات غير متناهية فينا بالفعل قبل

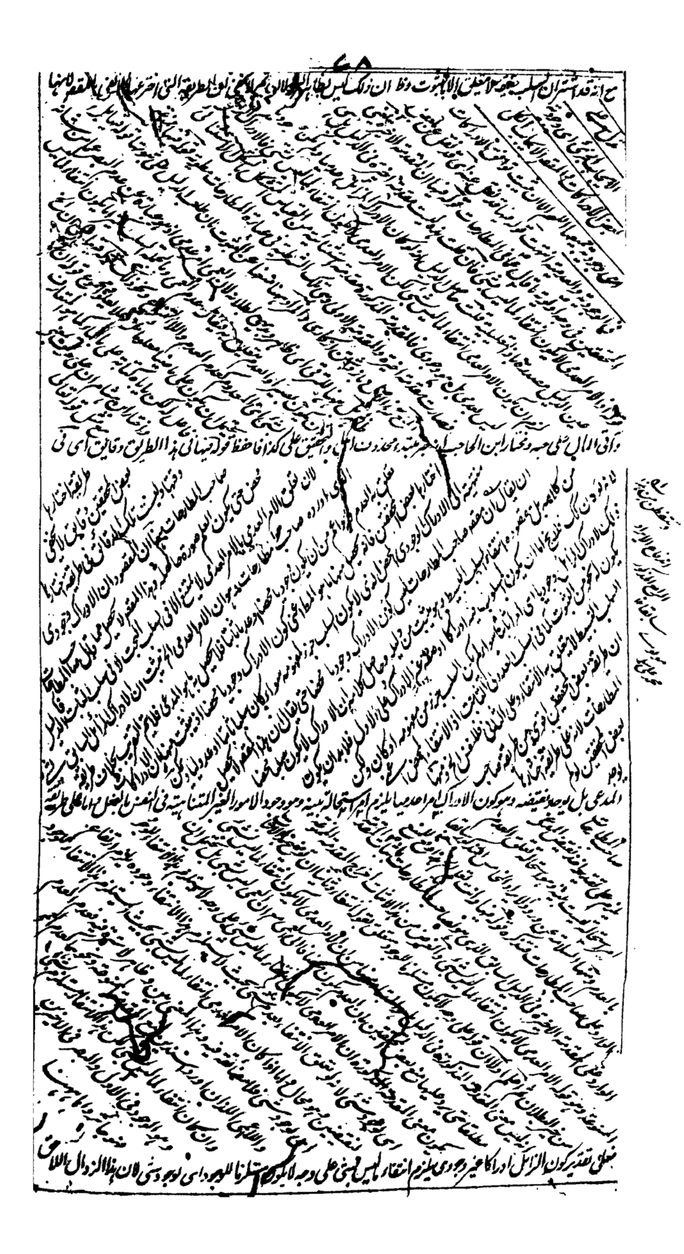


ذلك بأن ... المط وقد تعرض ... اي الامور الغير المتناهية بالفعل في كل آن ...

الغير المتناهية موقوفة على كونها مرتبة فليتأمل قوله قال بعض المحققين اراد به مولانا جلال الملة والدين الدواني اورده في شرح الهياكل

مع ان النفس حادثة مع حدوث الابدان فوجودها في الازمنة الغير المتناهية الماضية غير معقول فلا يكون لها ادراكات غير متناهية

لا يكون مستلزما للوجود وذلك بين لاستلزامه خلاف المقدم والا لجاز ... انتفاء ... ما ليس شيئا ...



مع انه قد اشتهر ان السلب بتقديره لا يعقل الا بالثبوت وظاهر ان ذلك ليس بظاهر ... الطريقة التي اخترعها ... بالفقر لانها

وأتى المال على حبه ومختار ابن الحاجب ... والتحقيق على كذا فاحفظ قوله فيها في هذا الطريق وقائع اي في

المدعى بل يوجد نقيضه وهو كون الادراك امرا عدميا يلزم امر استحالته بينة وهو وجود الامور الغير المتناهية في النفس بالفعل واما على طريقة

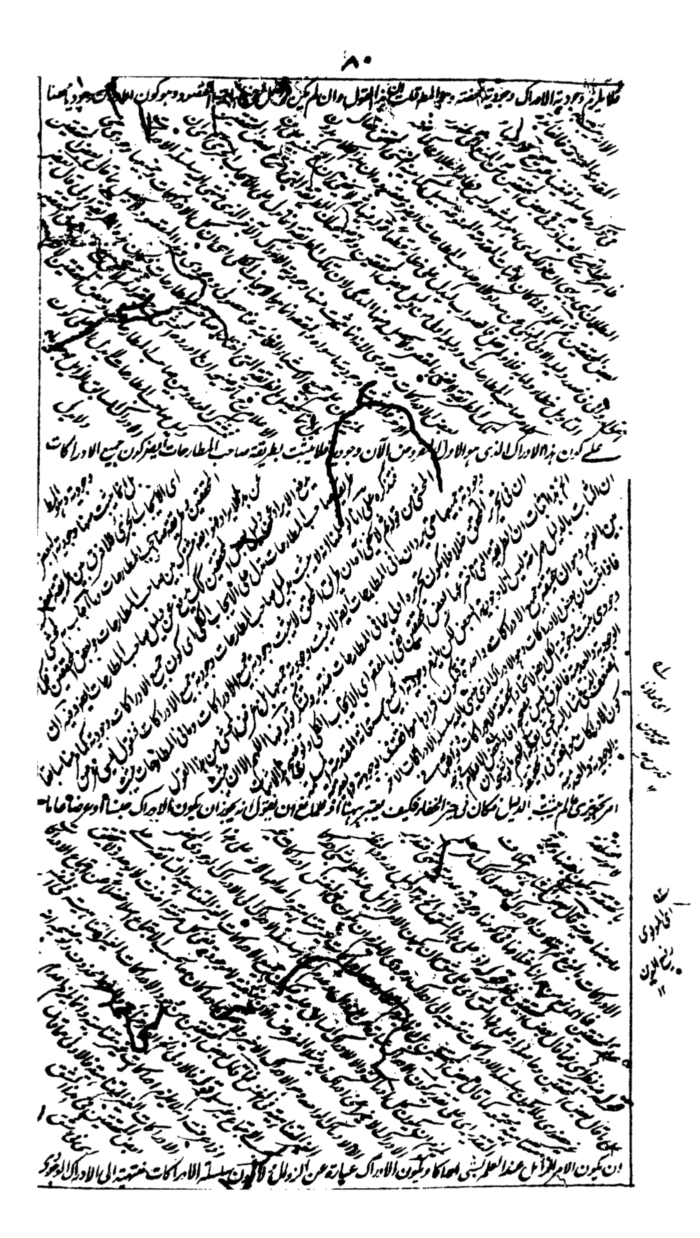
فعلى تقدير كون الزائل ادراكا غير وجودي يلزم انتفاء ما ليس بشيء على وجه لا يكون ... مستلزما للوجود اي لوجود شيء لان هذا الزوال الا

والاشتغال بكون مستلزما لوجود شي فلا يحذو الا ان يكون ذلك الشي هو الادراك الحصولي او صفة آخر غير الادراك الحصولي على الاول يلزم المطلوب

احد النقيضين يوجب وجوب النقيض الآخر فلو كان احد النقيضين بمعنى ارتفاع النقيضين محالا يلزم وجوب النقيض الآخر وهو النقيضان

عند رفع النقيض الآخر محال ويلزم من استحالة وجوب احد النقيضين عند رفع النقيض الآخر وهو محال ولا يلزم منه وجوب النقيضين معا

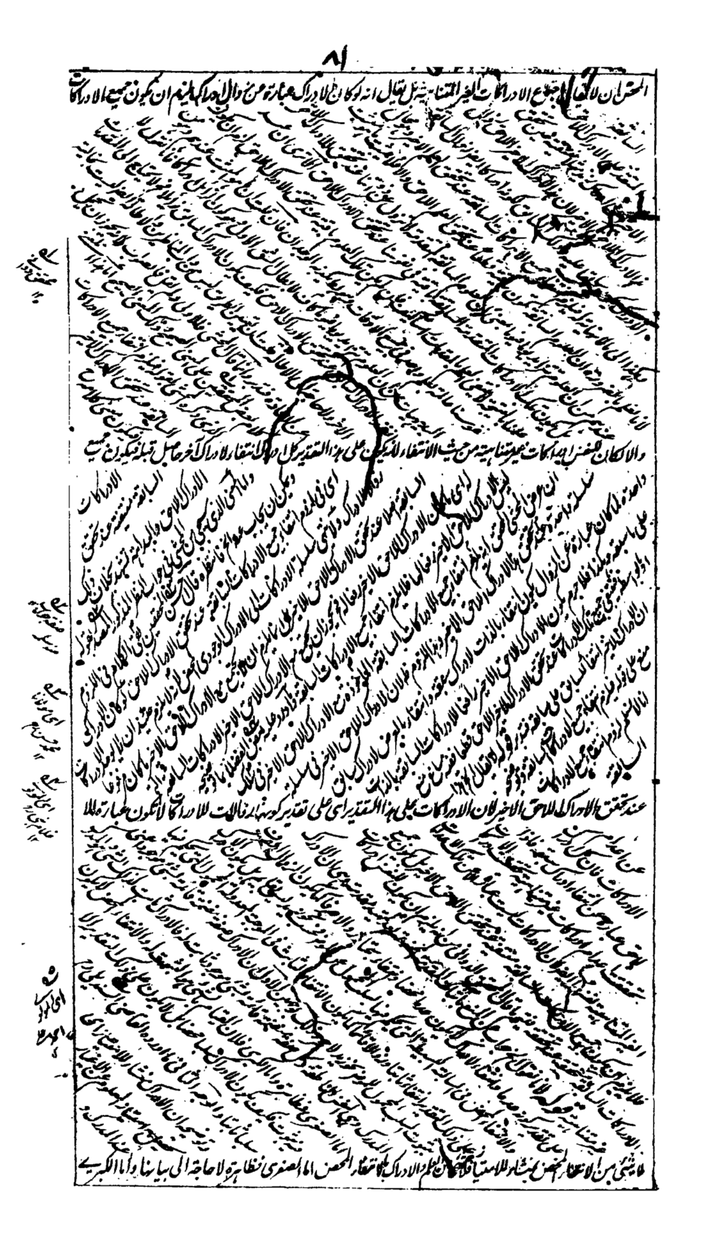
وبالادراك اللاحق زال ثبوته وهكذا في كل اصافة زوال الثبوت السلب فالامر العدمي لا يتعلق ح بالسلب بل بالثبوت وهو النقيض المحال



محلي كون هذا الادراك الذي هو الادراك العلم وهن الآن وجوده مطلقا يثبت بطريقة صاحب المطارحات يلزم كون جميع الادراكات

امر كجزئي العلم يثبت الدليل امكان في جزئي المقام فكيف يعتبر بهما ... ان يقول انه يجوز ان يكون الادراك ضعيفا او

ان يكون الامر المنتهى عند العلم النسبي امكانا ويكون الادراك عبارة عن الزوال الى ان سلسلة الادراكات منتهية الى الادراك الوجودي

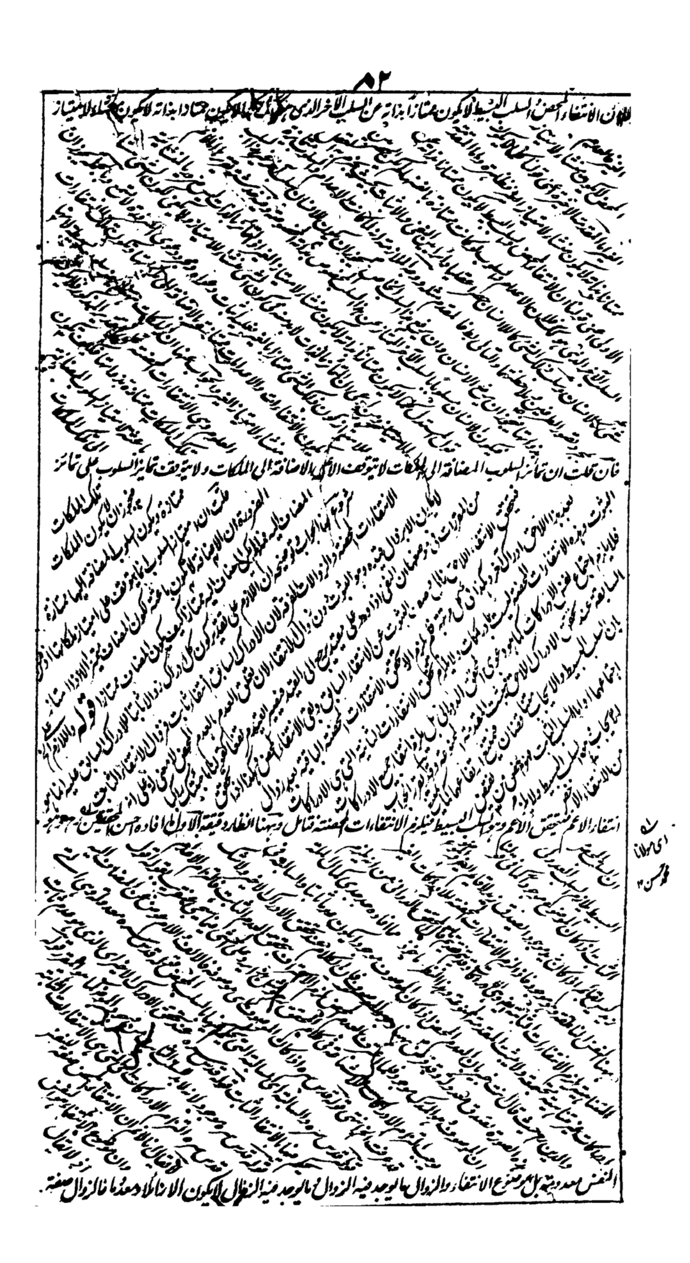


المحشی ان لا یقال باجتماع الادراکات الغیر المتناهیة بل یقال انه لو کان الادراک عبارة من زوال الجهل یلزم ان یکون جمیع الادراکات

والا لکان للنفس ادراکات غیر متناهیة من حیث الانتفاء لانه یکون علی هذا التقدیر کل ادراک انتفاء لادراک آخر حاصل قبله فیکون جمیع

عند تحقق الادراک اللاحق الاخیر لان الادراکات علی هذا التقدیر ای علی تقدیر کونها زوالات للادراکات لا تکون عبارة الا

لا شیء من الانتفاء المحض بمشاهد للاشیاء فلا شیء من العلم والادراک بانتفاء المحض اما الصغری فظاهرة لا حاجة الی بیانها واما الکبری



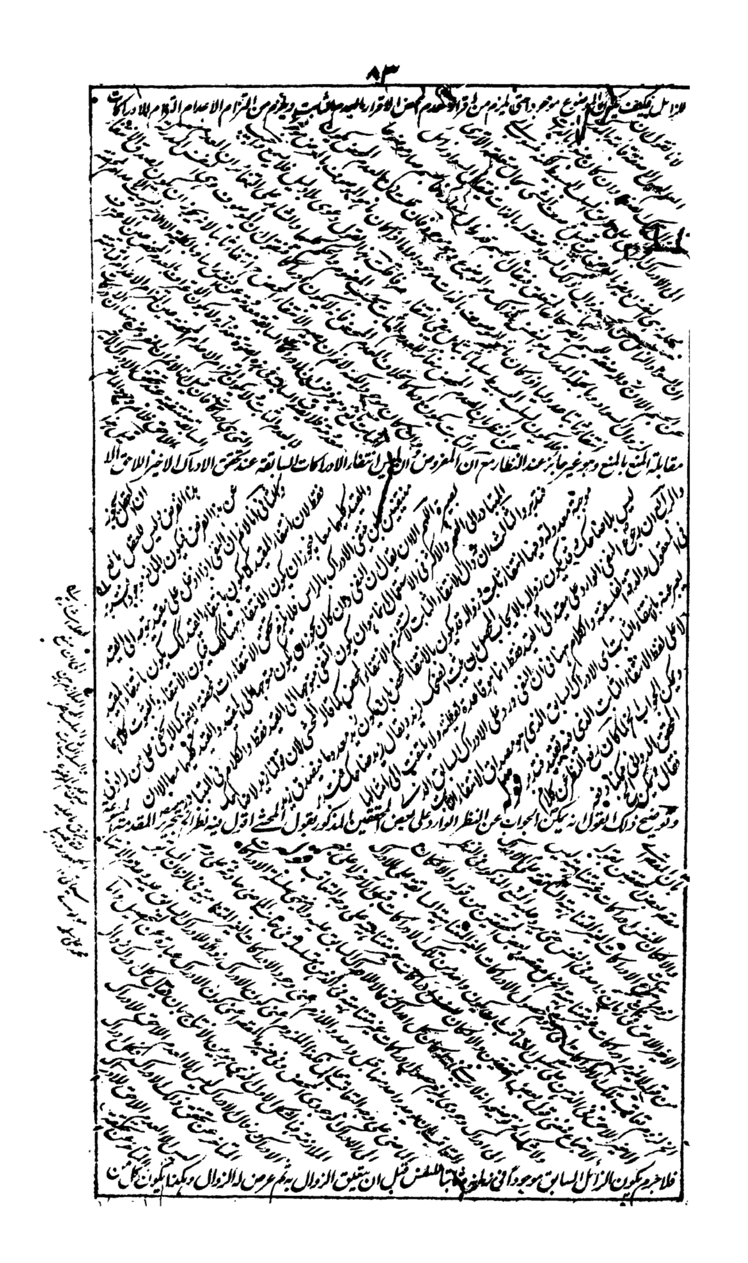
بلا ان الانتفاء المحض السلب البسيط لا يكون ممتازا بذاته عن السلب الآخر الذي هو كذلك كما لا يكون ممتازا بذاته لا يكون محلا للامتياز

فان قلت ان تمايز السلوب المضافة الى الملكات لا يتوقف الا على الاضافة الى الملكات ولا يتوقف تمايز السلوب على تمايز تلك الملكات

انتفاء الاعم متحقق الاعم وهو السلب البسيط فيلزم الانتفاءات المحضة فتامل وههنا انظار دقيقة اوردها افاده احسن المحققين وهو

النفس معدومة بل هو ممنوع الانتفاء والزوال مالم يوجد فيه الزوال لا يكون الانتفاء الا بعد ما فالزوال صفة.

اي مولانا محمد حسن



لا يزال فكيف يكون الموضع موجودا حتى يلزم من ارتفاعه عدم لحصول الاقرار بانه قد ثبت ويلزم من التزام الاعدام التزام الادراكات

مقابلة المنع بالمنع وهو غير جائز عند النظار مع ان المعروض ان المراد انتفاء الادراكات السابقة عند تحقق الادراك الاخير اللاحق الا

وتوضيح ذلك انه يمكن الجواب عن النظر الوارد على بعض المحققين المذكور بقول المحشي اقول فيه نظر الخ بتحرير المقدمة الممنوعة

فلا جزم بكون الزائل السابق موجودا في زمان وجودنا للنفس قبل ان يتعلق الزوال به ثم عرض له الزوال ويمكن ان يكون كامن

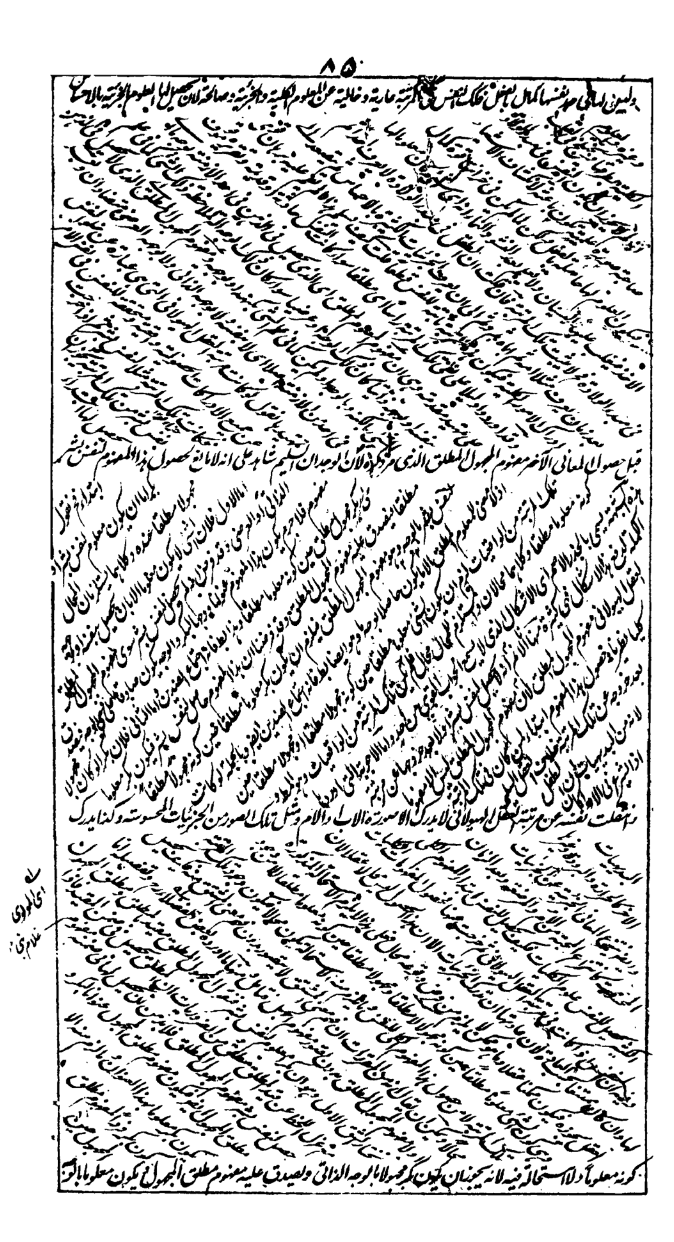


بهذه الادراكات موجودة في حالة قبل تعلق الروح بالبدن فلزم ما هو المقصود من لزوم ادراكات غير متناهية على سبيل التعاقب بعضها

الادراكات الحصولية النظرية كانت او بديهية مختصة بكون النفس حادثة والشاهد على هذا التخصيص ما قاله الحكماء من استحالة التسلسل في التصور

بهذا الادراك السابق قبل الولادة او معها او بعدها والكل باطل اما الاول فلان الادراك السابق على الولادة لو وجد تحصيل الادراك حين الولادة

عن جميع الادراكات الحصولية بالعقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولى الاولى اذ كما ان الهيولى الاولى قابلة صرفة مستعدة للكمالات.

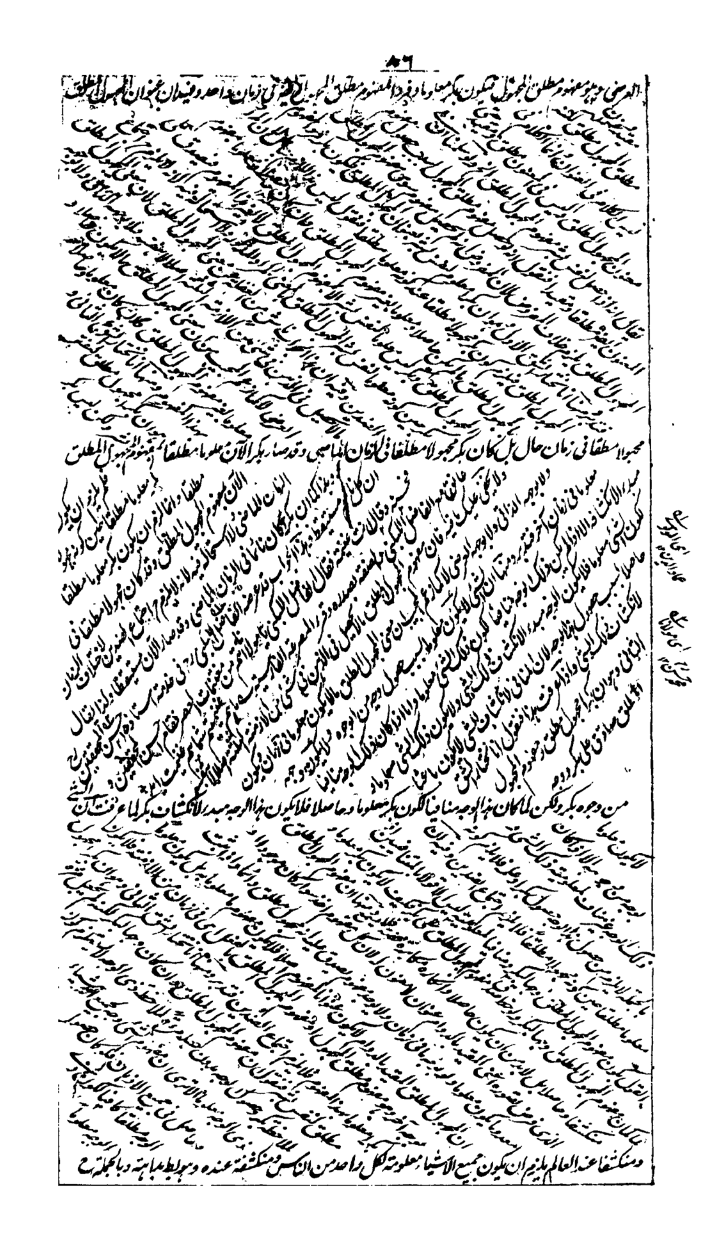


وليس في المباني مع نفسها الكمال بالفعل فكذلك النفس في تلك المرتبة عارية وخالية عن العلوم الكلية والجزئية وصالحة لأن تحصل لها العلوم الجزئية بالإحساس

قبل حصول المعاني الآخر مفهوم المجهول المطلق الذي مر ذكره لأن الوجدان السليم شاهد على انه لا مانع لحصول هذا المفهوم للنفس بشرط

ثم تعلقت نفسه عن مرتبة العقل الهيولاني لا يدرك الا صورة الاب والام وشكل تلك الصور من الجزئيات المحسوسة وكذا يدرك

كونه معلوما إذ لا استحالة فيه لانه يجوز ان يكون شيء مجهولا بالوجه الذاتي ويصدق عليه مفهوم مطلق المجهول ثم يكون معلوما بالوجه

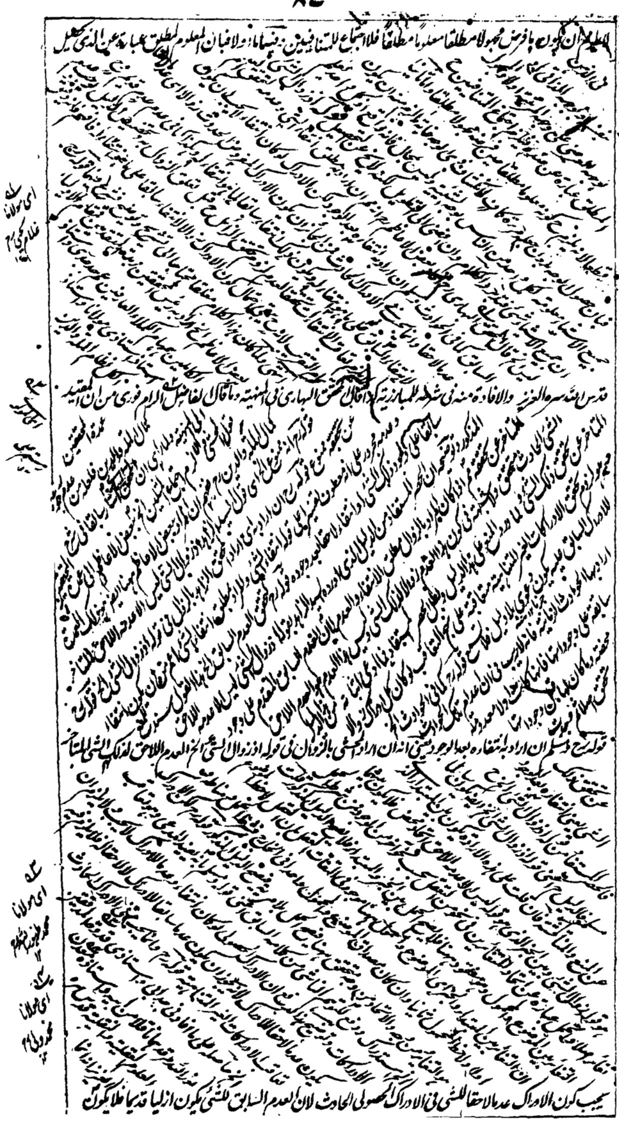


الفرضي وهو مفهوم مطلق المجهول فيكون بكر معلوما وفرداً المفهوم مطلق المجهول في زمان عند احد وفيه ان عنوان المجهول المطلق

مجهولا مطلقا في زمان حال بل كان بكر مجهولا مطلقا في الزمان الماضي وقد صار بكر الآن معلوما مطلقا فهو مفهوم المجهول المطلق

من وجوه بكر ولكن لما كان هذا الوجه منافيا لكون بكر معلوما وحاصلا فلا يكون هذا الوجه مبدء الانكشاف بكر لما عرفت ان الشيء

ومنكشفا عند العالم يلزم ان يكون جميع الاشياء معلومة لكل واحد من الناس ومنكشفة عنده وهو باطل بداهة وبالجملة ح



العلم لان يكون ما فرض مجهولا مطلقا معلوما مطلقا فلا اجتماع للمتنافيين ؛ فيما ما ؛ ولا فبان المعلوم المطلق عبارة عن الذي يحصل

قدس الله سره العزيز والافادة منه في شرحه للمبارزية كما قال المحقق البهاري في المنهية وما قال الفاضل الرام فوري من ان المقيد

قوله رح وسلم ان اراد به انتفاءه بعد الوجود يعني انه ان اراد المحشي بالزوال في قوله اذ زوال الشيء الخ العدم اللاحق لذلك الشيء المتأخر

بسبب كون الادراك عدما لاحقا للشيء في الادراك الحصولي الحادث لان العدم السابق للشيء يكون ازليا قديما فلا يكون

في الحصول الحادث بل يكون في الحصول القديم لانه يلزم على تقدير كونه الادراك الحصول الحادث عدما سابقا للشيء قد منع هذا

سند ... لقوله لا يجب ان يكون عدما لاحقا فانتقار الداخلة عليه التعليل ... لما كان هذا السند مشوشا فاحرز العبارة و

المذكور يكون عدما وانتقارا سابقا لما هو انتقار اليه ... يلزم ان يكون للعدم السابق عدم سابق لان المنفي عدم سابق و

وليس بكناية من غير العدد لان دخول هاء التنبيه على غير اسم الاشارة لم يثبت على ما في الرضي انتهى وفيه ان هاء التنبيه قد دخل

ههنا على عدم العلم الاشارة وهو كان التشبيه فتذكر قوله ههنا وهو عدم عدم قديم قال المحقق الدواني رح العدم الاول مضاف

[illegible]

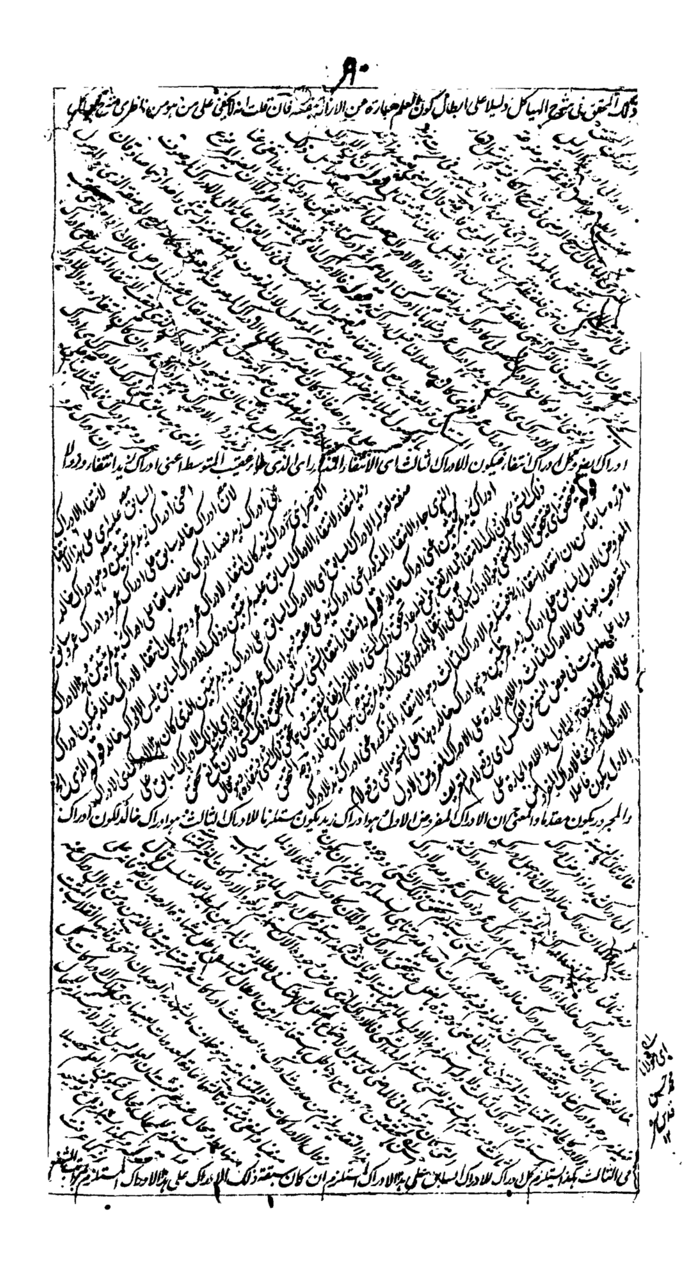
عن الانتفاء زوال او عدم الانتفاء سابقا عليه ما هو انتفاء لئلا يبطل كون الادراك زوالا مطلقا فلم يثبت المدعى وهو كون

[illegible]

قيل صاحب المطارحات وقول المص فلا يدل قطعا على ان المراد بالعلم المتجدد المنقسم الحصولي الحادث لانه يحتمل ان يكون المراد

[illegible]

قوله ثم قال ههنا بحث اه يعني ان المحقق الدواني رح قد طعن اولا على صاحب المطارحات بانه ترك ما هو الاولى ثم اورد

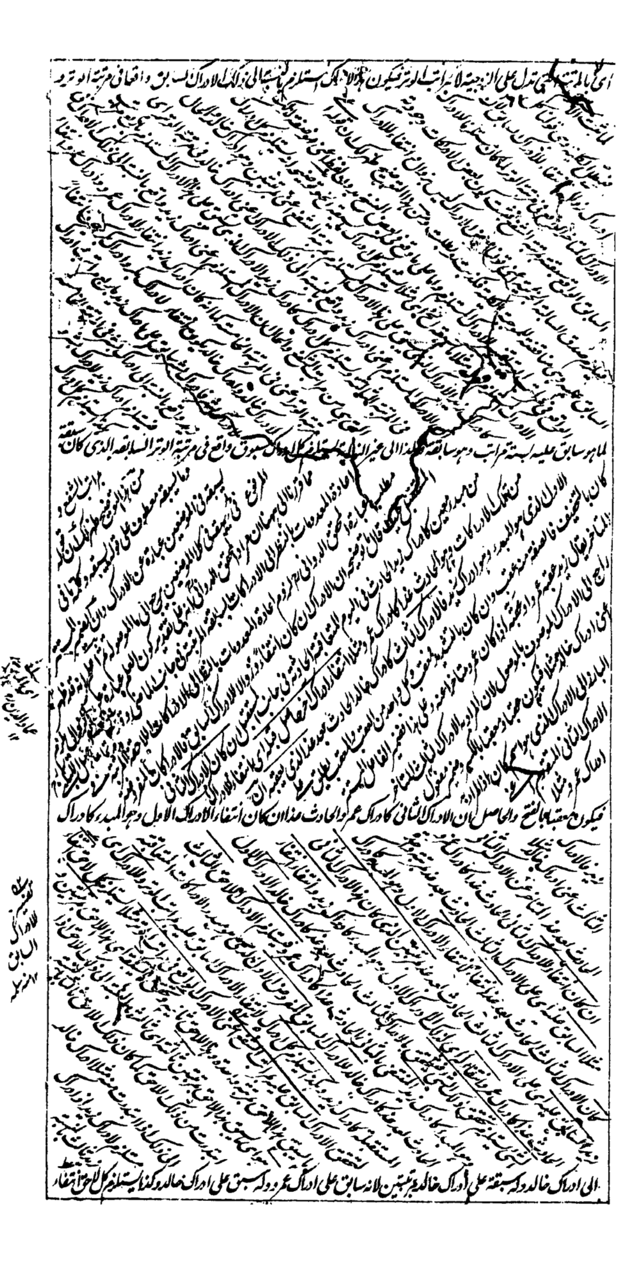


ذلك المحقق في شرح الهياكل دليلا على ابطال كون العلم عبارة عن الاراءة نفسه فان قلت انه لا يخفى على من هو من ناظري شرح الهياكل

ادراك لسبق وكل ادراك انتقالا فيكون الادراك الثالث اى الانتقال الذي ظهر عقيب المتوسط اعني ادراك زيد انتقال ودوا لا

والمجبر ويكون مقدما والمعنى ان الادراك المفروض الاول هو ادراك زيد يكون مستلزما للادراك الثالث هو ادراك خالد لكون ادراك

هي الثالث فهذا استلزم كل ادراك للادراك السابق على هذا الادراك استلزم ان كان سبقه ذلك الادراك على هذا الادراك المستلزم فرده بالشخص



اي الا بالمرتبة التي تدل على الاثنينية لا بمراتب الوتر فيكون ادراك الا ... استلزم بالنسبة الى ذلك الادراك السابق واقعا في مرتبة الوتر

لما هو سابق عليه بستة مراتب وهو سابقه ... الى غير النهاية فكل ادراك مسبوق واقع في مرتبة الوتر السابقة الذي كان

فيكون معقبا بالفتح والحاصل ان الادراك الثاني كادراك عمرو الحادث هذا ان كان استغفار الادراك الاول وهو المبدء كادراك

الى ادراك خالد وكذا سبقه على ادراك خالد بمرتبتين لانه سابق على ادراك عمرو وهو سبق على ادراك خالد وكذا يستلزم كل لاحق استغفار

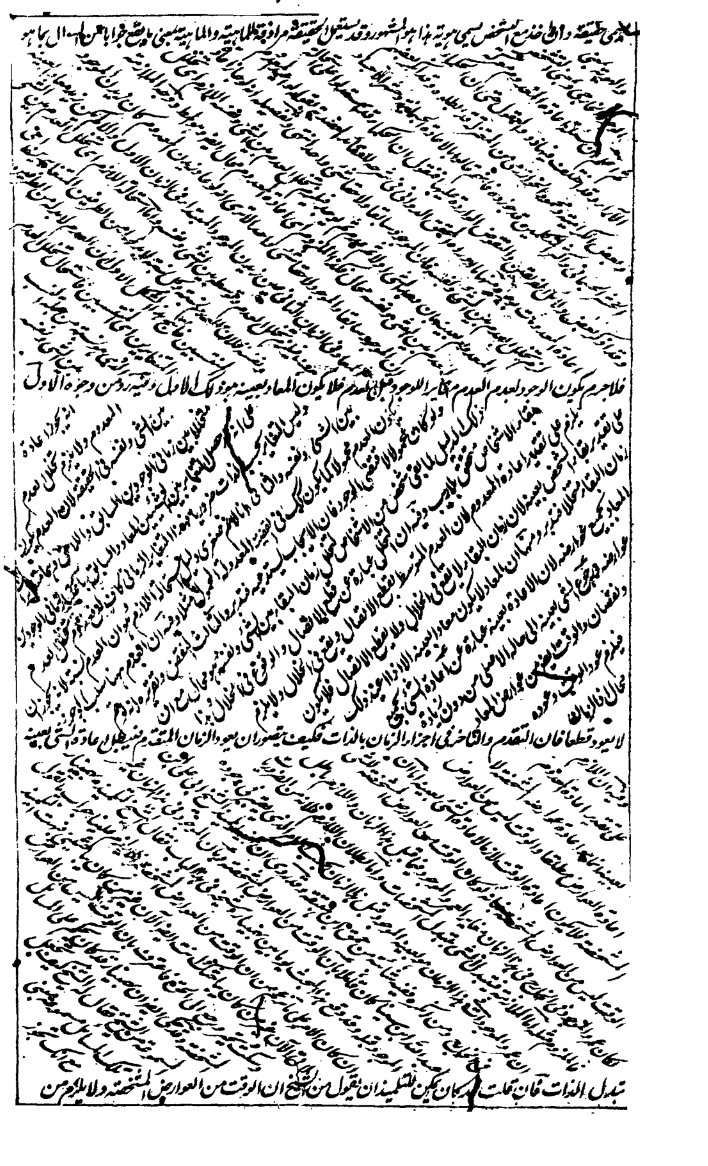


ما يسبق وذلك اللاحق بثلث مراتب وتحقق ما يسبقه الى ما يسبق بها اللاحق باربع مراتب وهو اى بهذا السابق خامسه

فى المنتية اذ المحقق الخ وكذا قوله ثم اذ المحقق الخ نصان على ان مراد المحقق الدوانى ره لزوم اعادة المعدومات

بالمقايسة تنقض المحشى ره وبين ما يتحرج منها بقوله ويفهم منه الخ لو كانت اعادة المعدومات بالنظر الى الادراكات المستقبلة مهيأ

قوله فيها سوبيلتها الى تشخصاتها اعلم ان الماهية ان اخذت من حيث هو هو يسمى ماهية وان اخذت بشرط وجوده الخارجى

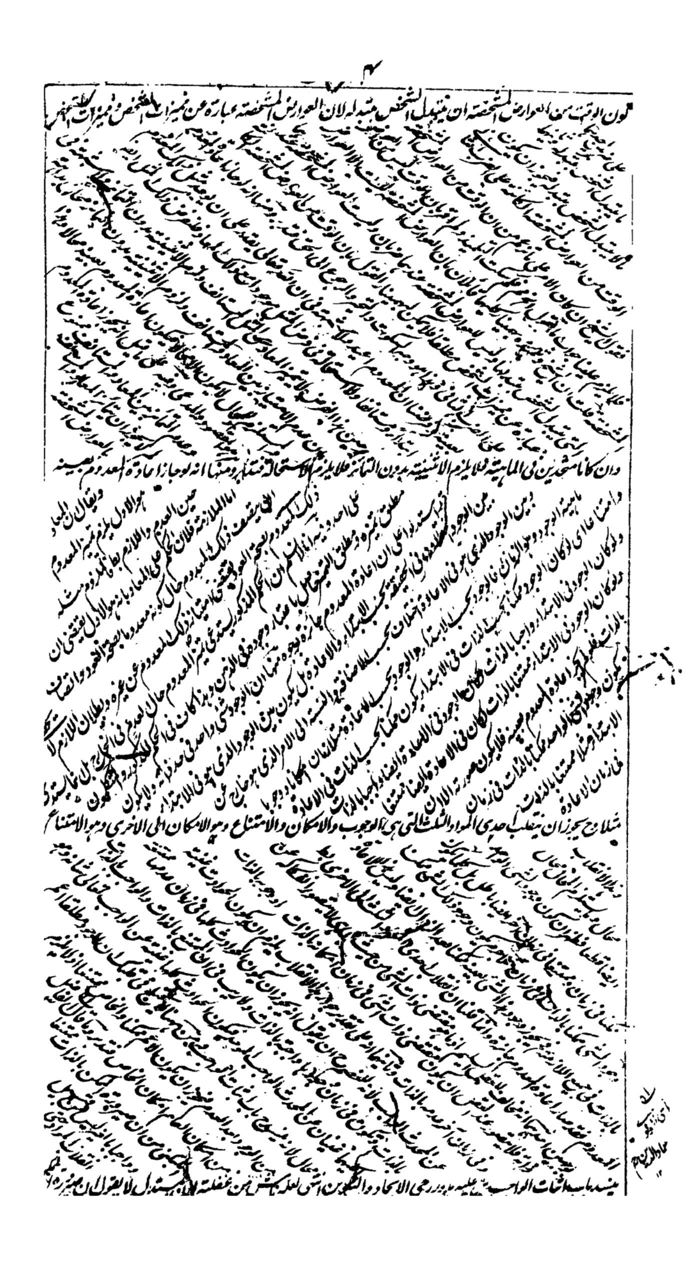


لا يسمى حقيقة واذا اخذ مع التشخص يسمى هوية هذا هو المشهور وقد يستعمل الحقيقة مرادفة للماهية والماهية بمعنى ما يقع جوابا عن السؤال بما هو

فلا جرم يكون الوجود للعدم العدم مغايرا للوجود قبل العدم فلا يكون المعاد بعينه هو ذلك الاول وفيه رد من وجوه الاول

لا يعود قطعا فان التقدم والتاخر في اجزاء الزمان بالذات فكيف يتصور ان يعود الزمان المتقدم فيبطل اعادة الشئ بعينه

تبدل الذات فان تمامت الدعوى بان يمكن للتلميذ ان يقول من الشيخ ان الوقت من العوارض المشخصة ولا يلزم من



لكون الوقت من العوارض المشخصة ان يتبدل التشخص بتبدله لان العوارض المشخصة عبارة عن مميزات التشخص ومميزات الجوهر

وان كانا متحدين في الماهية فلا يلزم الاثنينية بدون التمايز فلا يلزم الاستحالة فتدبر ومنها انه لو جاز اعادة المعدوم بعينه

مثلا وجب ان يجوز ان ينقلب احدى المواد الثلث التي هي الوجوب والامكان والامتناع وهو الامكان الى الاخرى وهو الامتناع

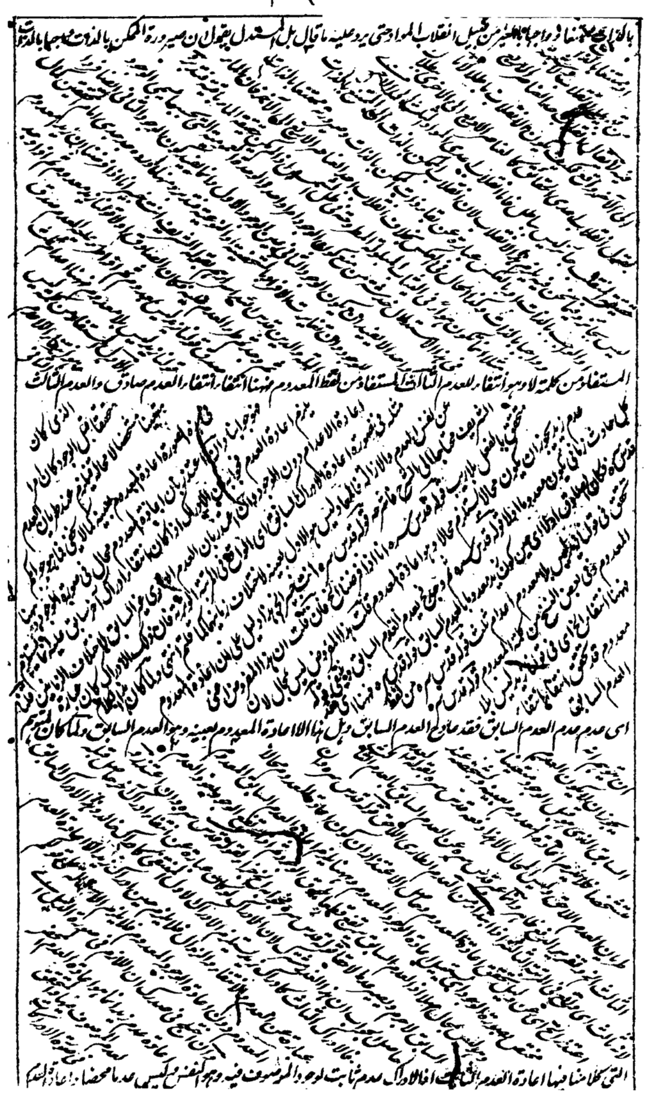
[illegible] يستدل بها على اثبات الواجب [illegible] عليه [illegible] الاتحاد والتكوين انتهى لعله [illegible] عن غفلته [illegible] لا يقول ان [illegible]

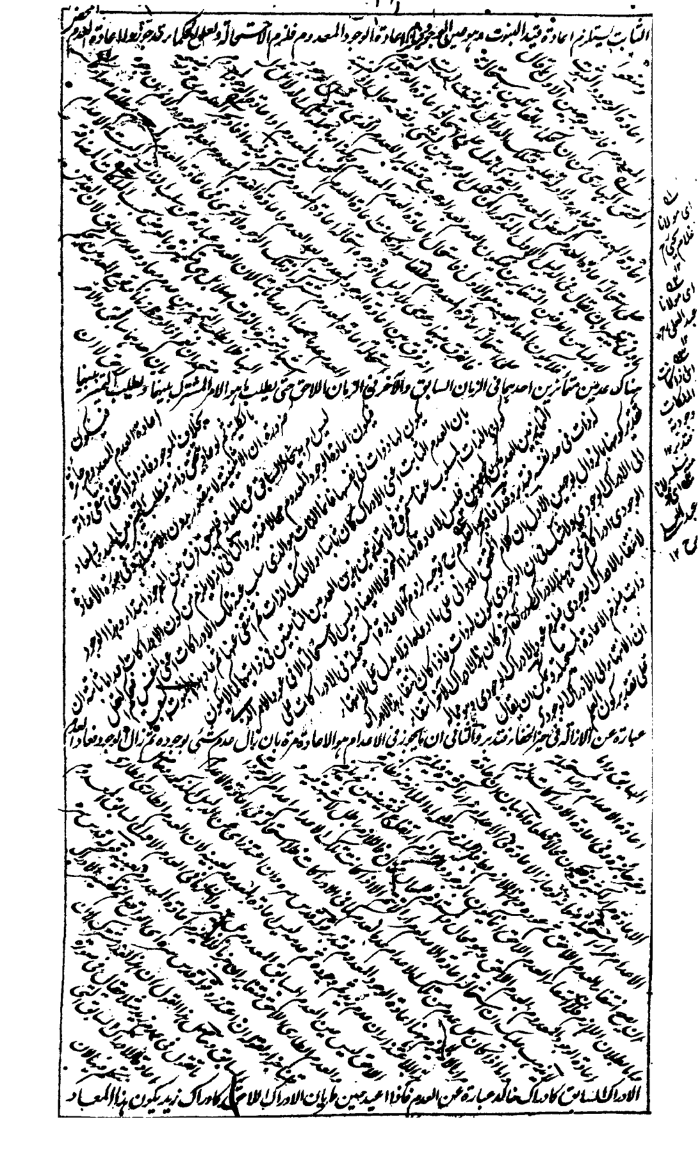
بالاتی [illegible] منها و واجبا بالغیر من قبیل انقلاب المواد حتی یرد علیه ما قال بل المستدل یقول ان صیرورة الممکن بالذات واجبا بالذات

المستفاد من کلمة لا وهو انتفاء العدم الثالث المستفاد من لفظ المعدوم ههنا انتفاء انتفاء العدم صادق والعدم الثالث

ای عدم عدم العدم السابق فقد عاد العدم السابق وهل هذا الا اعادة المعدوم بعینه وهو العدم السابق ولما کان المتوهم

التی یکون منافیها اعادة العدم الثالث اذ لا ادراک عدم ثابت لوجود والموصوف فیه وهو النفس ولیس عدما محضا اعادة العدم



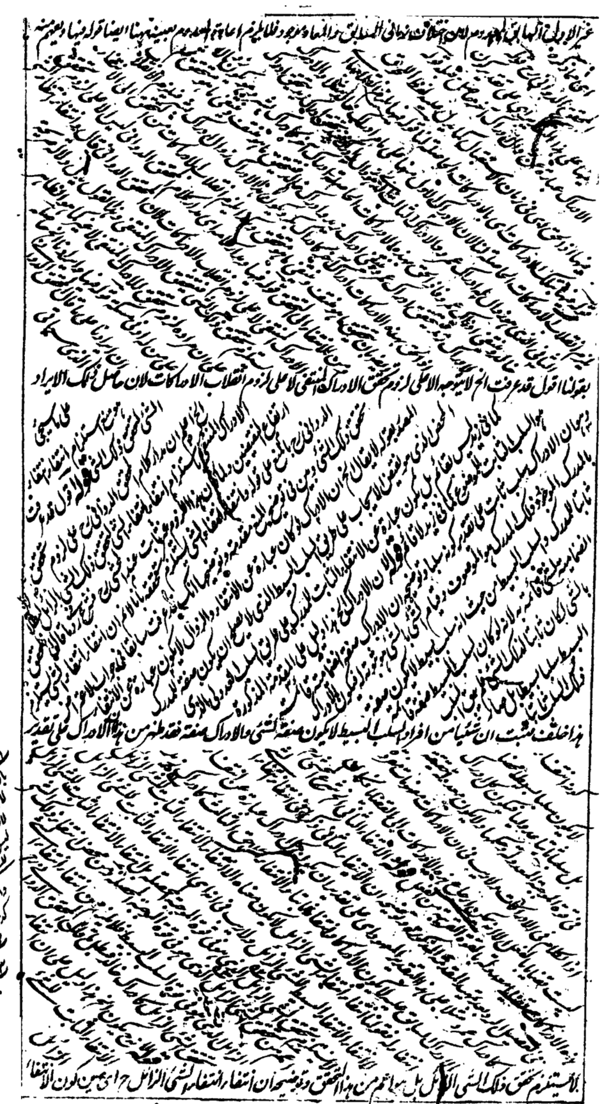


الثابت يستلزم اعادة قيد الثبوت وهو صيلي الوجود والاعادة الوجود المعدوم فلزم الاستحالة ولعل الحكماء لم يجوزوا اعادة المعدوم المحض

هناك عدمين متمايزين احدهما في الزمان السابق والآخر في الزمان اللاحق حتى يطلب ما هو الامر المشترك بينهما ويطلب التميز بينهما

عبارة عن الازالة في حيز الخفاء فتدبر والثاني ان ما يجوز في الاعدام هو الاعادة ثم رتبة بان زال عدم شيء بوجوده ثم زال الوجود فعاد العدم

الادراك السابق كادراك خالد عبارة عن العدم فاكونا عيد حين طريان الادراك اللاحق كادراك زيد يكون هذا المعاد



غير الاولى ان اكمها ايضا لعهد وهم الاان اختلاف ذهاني المسدالتي مراالمعاد موجود فلا يلزم اعادة المعدوم بعينه ههنا ايضا قوله فيها ويعلم منه

بقولنا اقول قد عرفت انه لا يتوجه الا على لزوم تحقق الادراك المنتفي لا على لزوم انقلاب الادراكات لان حاصل تلك الايراد

هذا خلف فثبت ان شيئا من افراد السلب البسيط لا يكون صفة الشئ مع الادراك صفة فقد ظهر من هذا ان الادراك على تقدير

بلا استلزام تحقق ذلك الشئ الزائل بل هو اتم من هذا التحقق وتوضيحه ان انتفاء انتفاء الشئ الزائل ح اي حين كون الانتفاء

الثاني في انتفاء انتفاء الشيء انتفاء ثابتا يكون في قوة السالبة المعدولة المحمول في حكمها في ان النفي ههنا وارد على النفي الثابت

وهو معدوم كما فرضنا فلا يثبت له شيء من القعود وعدم القعود فح يقال زيد ليس بقاعد وهذه هي السالبة البسيطة التي فيها

محض بل في كل مرتبة انتفاء ثابت فلا يصدق سالبة معدولة فهلا بل يصدق في المرتبة الثالثة النفس لا مدركة باحوال خالد وهذه

وهي النفس الناطقة من قبيل صفات الشيء تجال متعلقة الا ترى ان السواد اذا زال عن الجسم فزوال السواد صفة الذات

فيقال انه سواد زال عن الجسم الا ان زواله صفة للجسم ايضا بحال المتعلق فيقال الجسم انه قد زال سواده فالجسم صار موصوفا بزوال السواد

الانسانية لانه من الضروريات ان تفارق السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة لا يكون الا لصدق السالبة المعدولة في صورة السلب

فيصدق عند المحقق اللاحق بانتفاء الثبوت وبقائه سلبا محضا وان اراد انه ليس كذلك مفروضا عند المحشي اي السيد الزاهد فذلك ايضا

في عمود السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة ولا يخفى عليك انه فان الزمان ليس من المشخصات على ما قدم

٤١ اي مولانا غلام يحيى ره ١٢

٤٢ اي مولانا عبد العلي قدس سره ١٢

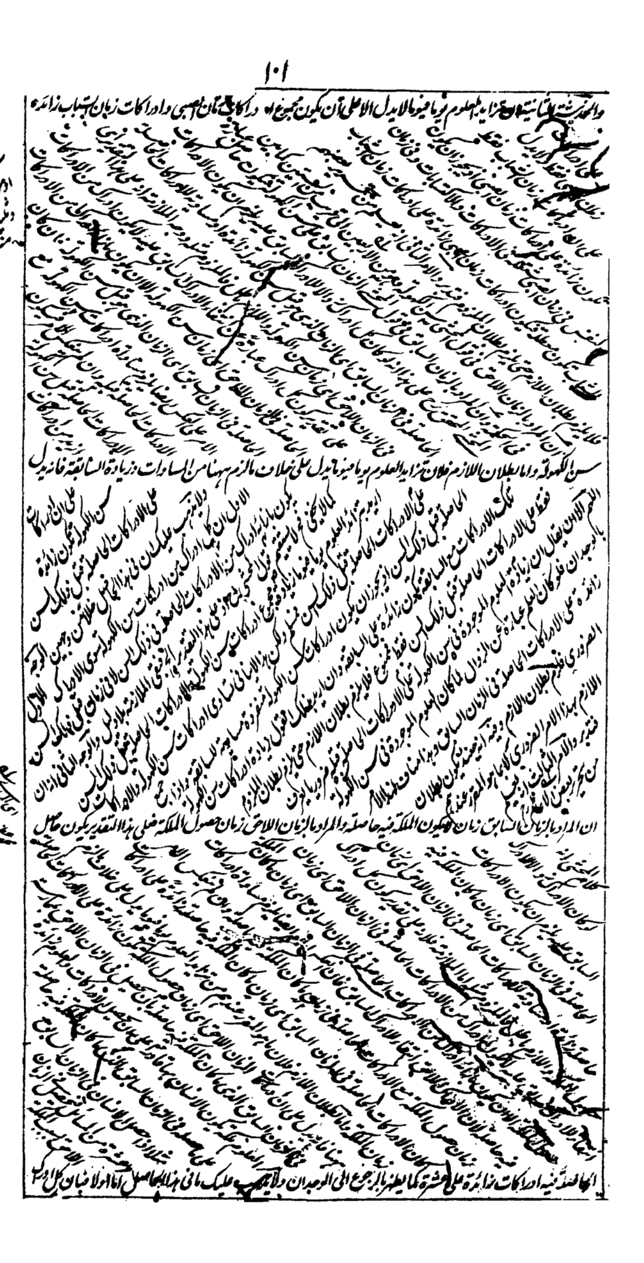
٤٣

قوله ثم اقول الخ يعني بعد رد ما قال المحشي دام ظله العالي رح في التعليق كون العلم عبارة عن زوال الادراك السابق اقول مويدا له

ادراك لا يكون استتار السابقة لانه يبطل كون كل ادراك استتار السابقة فلا بد من ان يكون بازاء كل من تلك الادراكات الحاصلة

الحاصلة للنفس في الزمان السابق اي الزمان الماضي واذا بطل اللازم بطل الملزوم وهو كون العلم عبارة عن الزوال ثم اعلم انه

زمان الصبي كما لا يخفى ينبغي لا يستقيم قول المحشي رح اذ على هذا التقدير الخ وبقي الملازمة التي ادعاها المحشي الفاضل رح من قبيل

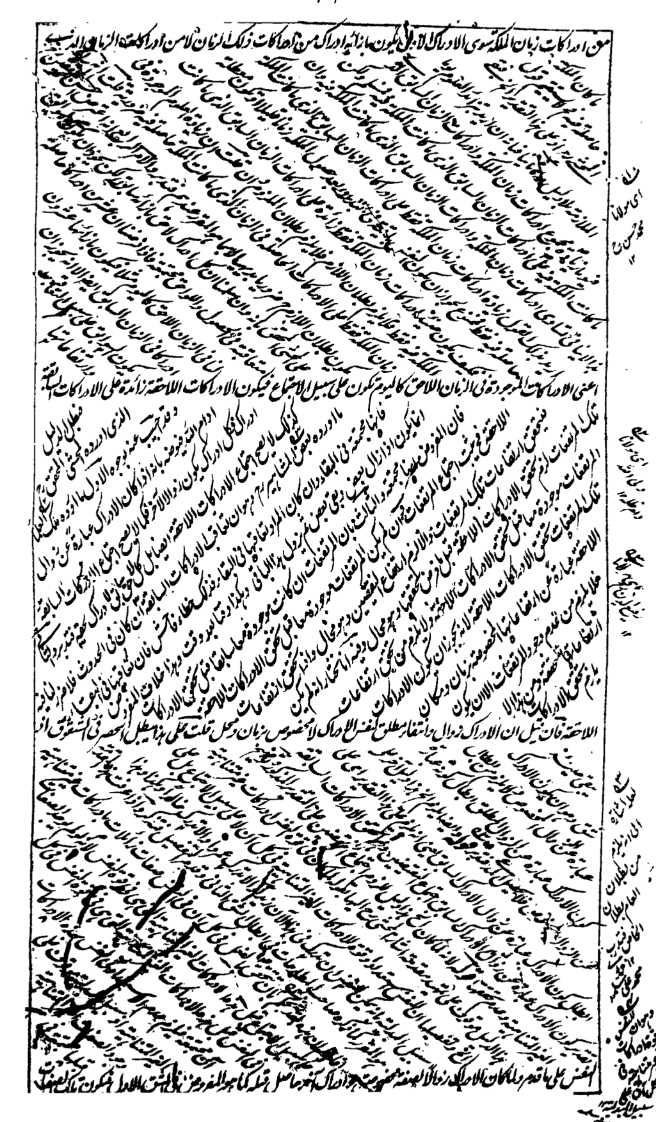


والمحدث شنا اثنيتان تزايد العلوم يوما فيوما لا يدل الا على ان يكون مجموع ادراكات ان الصبي وادراكات زمان الشباب زائدة

سن الكهولة واما بطلان اللازم فلان تزايد العلوم يوما فيوما يدل على خلاف ما لزم ههنا من المساوات وزيادة السابقة فانه يدل

ان المراد بالزمان السابق زمان لا يكون الملكة فيه حاصلة والمراد بالزمان اللاحق زمان حصول الملكة فعلى هذا التقدير يكون حاصل

الحاصلة فيه ادراكات زائدة على العشرة كما يظهر بالرجوع الى الوجدان ولا يذهب عليك ما في هذا الجواب اما اولا فبان كل ادراك

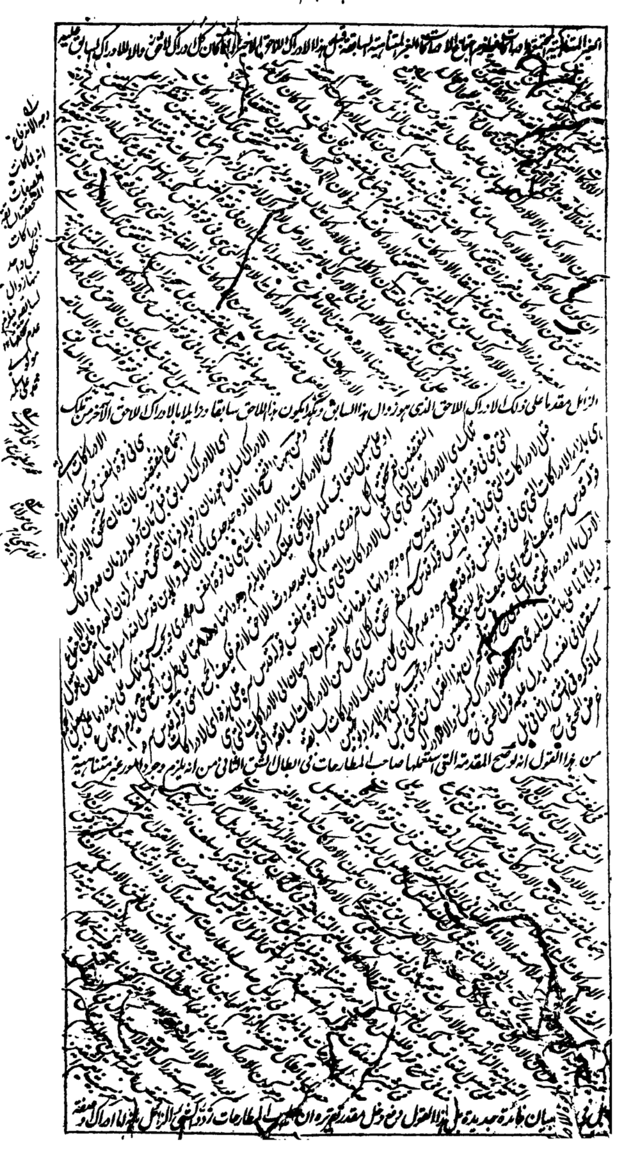


معنى ادراكات زمان الملكة تستوي الادراك الا ان يكون بازائه ادراك من ادراكات ذلك الزمان لا من ادراكات الزمان الذي

اعني الادراكات الموجودة في الزمان اللاحق كاليوم تكون على سبيل الاجتماع فيكون الادراكات اللاحقة زائدة على الادراكات السابقة

اللاحقة فان قيل ان الادراك زوال واستقرار مطلق لنفس الادراك لا مخصوص بزمان ومحل قلت على هذا يبطل الحصر في الشقوق اذ

النفس على ما قدم والملكات الادراك زوال الصفة مخصوصة بادراك آخر حاصل قبله كما هو المفروض في الشق الاول فيكون تلك الصفة

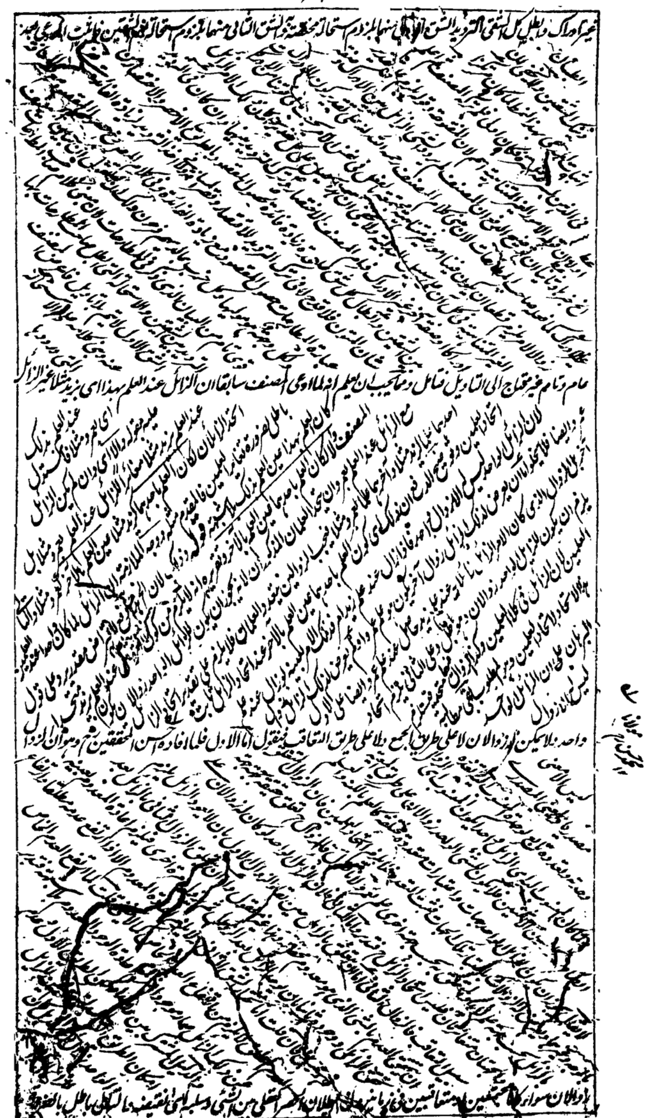


الغير المتناهية المجتمعة وبيانه ان نفرض جميع الادراكات الغير المتناهية السابقة فقبل هذا الادراك اللاحق بالاخير ايضاً كان كل ادراك لاحق مع الادراك السابق عليه

الزائل مقدما على ذلك الادراك اللاحق الذي هو زوال هذا السابق وهكذا يكون هذا اللاحق سابقا وزائلا بالادراك اللاحق الآخر من تلك

من هذا القول انه لو صح المقدمة التي استعملها صاحب المطارحات في ابطال الشق الثاني من انه يلزم وجود امور غير متناهية

بيان فائدة جديدة بل هذا القول دفع دخل مقدر تقريره ان صاحب المطارحات تردد في تجويز الراسخ بان هذا ادراك و صفة

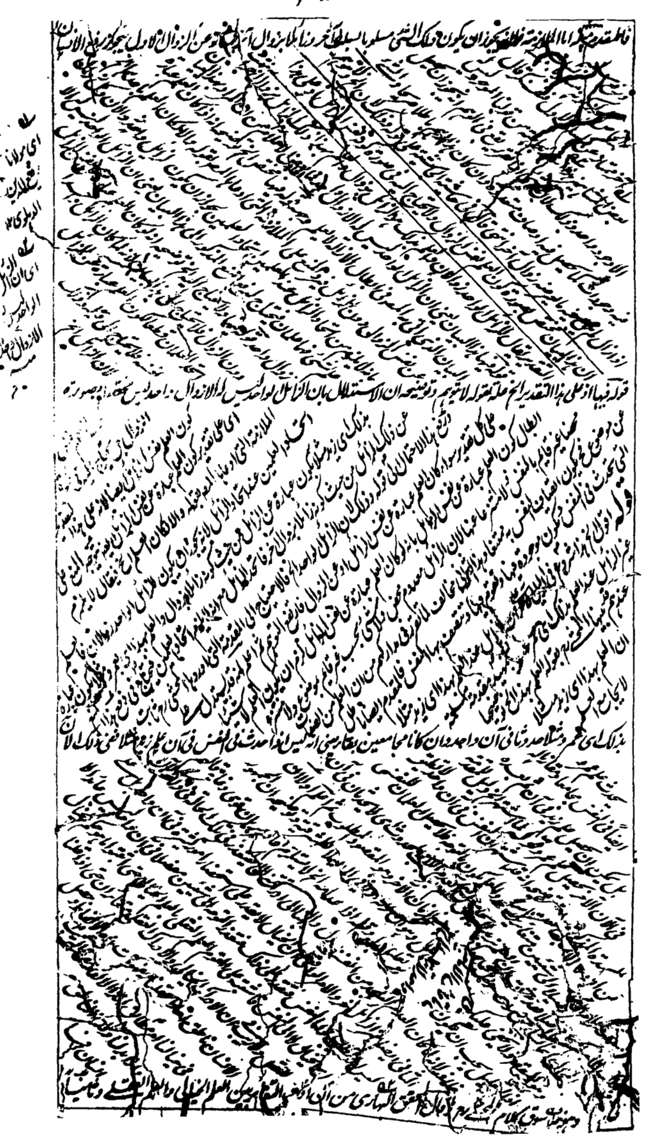


غير ادراك وابطل كل الشقوق التردید الشق الاول منهما بلزوم استحالة محضة والشق الثاني منهما بلزوم استحالة الشقين فانه المدعى

عام وتام غير محتاج الى التاويل فتامل ومما يجب ان يعلم انه لما ادعى المصنف سابقا ان الزائل عند العلم بهذا اي بزيد مثلا غير الزائل

واحد بل لا يمكن الزوالان لا على طريق الجمع ولا على طريق التعاقب فنقول اما الاول فلما افاده استاذ المحققين ثم وهو ان الزوا

بالزوالان سواء كانا مجتمعين او متعاقبين في زمانين ... الشي ... باطل بالضرورة



فالمتقدم ... اما الملازمة فلانه يجوز ان يكون ذلك الشئ مسلوبا بالسلب آخر وزمانه بزوال آخر ... عن الزوال الاول يجوز في الاذهان

قوله فيها اذ على هذا التقدير الخ علة لقوله لا نتوهم وتوضيحه ان الاستدلال بان الزائل لو احد ليس له الا زوال واحد ليس ... بصورته

بذلك اي عمر وشئ واحد وثاني آن واحد وان كانا مجتمعين بحسب ... انه ليس ابدا احد شئ في النفس في آن علم زيد مثلا فهي ذلك لان

وهو هذا سوق الكلام ... الشق الثاني من أي ... بين العلم الجبلي والعلم ... وتنبيه

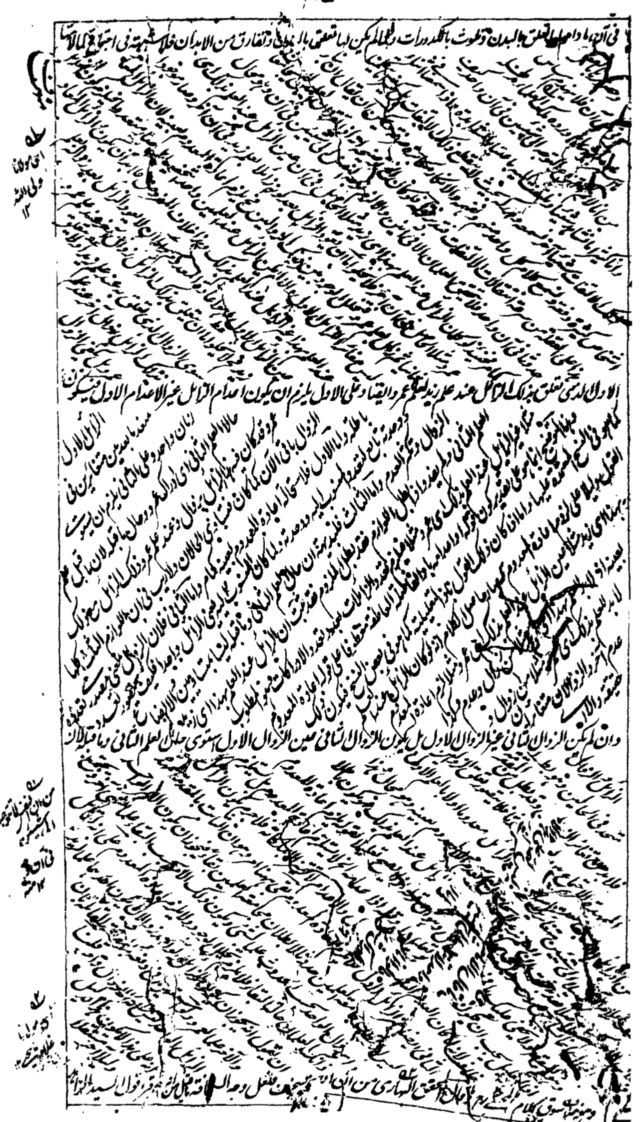


ان المتنافيين لا يستدعيان ان النفس في آن واحد تتوجه الى شيئين بل لا بد من تعاقبهما فانا اذا حكمنا على زيد بالقيام مثلا يحصل في الحكم ملاحظة الطرفين

بقوله ان المبادي في حالة الحدس ان كانت مشتملة على النسبة الحاكية فالنفس تنتقل من التصديق المبادي الى التصديق المطالب

وما يذكر من التوجه الى الشيئين في آن واحد ويمكن ان يقال ان المقدمتين لو كانتا ملحوظتين اجمالا بلحاظ وحداني

الى المتوقف فالكل ... في كل آن ... الى الشيء وسلبه الى نقيضه ما التسلسل باطل بالضرورة



فی آن ما دام لها تعلق بالبدن وتلوث بالکدورات ولما لم یکن لها تعلق بالهیولی وتفارق من الابدان فلا شبهة فی احتیاج کمالاتها

الاول الذی یتعلق بذلک الزائل عند علم زید بعلم عمرو والبقاء وعلی الاول یلزم ان یکون انعدام الزائل غیر الانعدام الاول فیکون

وان لم یکن الزوال الثانی غیر الزوال الاول بل یکون الزوال الثانی عین الزوال الاول استوی حال العلم الثانی وما قبله لان

الحق الظاهری من انی ... وجه المناقشة ... قول السید الزاهد

ما عبارته غير الاعدام الاول بالنظا فلذا كان معطوفا على قوله اعادة المعدوم مع عدم ذكر كلمة لها في المعطوف عليه ومن المعلوم

ولعدم ملية المنفيين الآتيين **قوله** ما سلف انه محصله ان الادراك لما كان عبارة عن نيل امر جوهريا كان ذلك الامر او غيره ادراكا

الاخروي اي بعد قطع تعلق النفس عن البدن وهو عند الموت فقد وقف الادراك عند حد واجل مسمى وهو الموت فلا يتجاوز الادراك

عن الاعمال الحسنة والافعال الصالحة فيثابون بالالتذاذ ... عين ولا سمعها اذن ولا خطر ... على قلب احد سادكمات



سواء كان بعض اللذات حسية كما هو بظاهر النصوص من الولدان والحال الفاخرة والانهار الجارية والحور المقصورة غيرها او لذات عقلية

علی ابن ابی طالب كرم الله وجهه لو انكشف الغطاء لما ازددت يقينا حاصله انه لو انكشف الغطاء وانقطع تعلق النفس عن البدن

ان في قوتنا ادراك الامور الغير المتناهية على وجه البدلية في كل آن فمن كل آن يمكن للنفس ان يتحقق فيه كل ادراك من الادراكات

في آن واحد يجب ان يتحقق بحسبها امور غير متناهية فينا بالفعل الى فتقرير سقوطه ظاهر وقد اعترض المحقق البهاری



باعاصله الملائم لزوم تحقق الامور الغير المتناهية اي الملاحظات بالفعل بل يوجد في كل زمان ما يقع من آنين الامر واحد صالح لان يكون

كذا افيد من تحرير من المحققين رح وقال البعض في دفع المنع الثاني من المحشي رح انه على تقدير كون الادراك زوال الامر من الوجود

الا بعدم والملكة ولما فرض كون العلم زوالا او عدما فلا محالة يكون الجهل ملكة ووجود ولاريب في ان الادراكات الحاصلة لنا

يدل على ان ادراكات النفس للامور الغير المتناهية سواء كانت بمعنى اللاتقفية او موجودة بالفعل ليست بالفعل بمعنى اللاتناهي



انكسي كما يفصح عنه لفظ تونتا فيه ومثله ان العلم تابع للمعلوم فما تقرر في مقره فلو كانت المعلومات امورا غير متناهية بالفعل يكون

على صفة اللاتناهي واذا تمهد هاتان المقدمتان فنقول حاصل الجواب ان الاعداد سواء كانت من الامور الغير المتناهية اللاتفقية

كون العلم تحصيل امر لان العلم سواء كان عبارة عن زوال امر او عن تحصيل امر لا فرق عن لزوم وجود الامور الغير المتناهية فيما بالفعل

الغير المتناهية مبني لا تقف عند حد فظاهر ان العلم بها مبني لا تقف عند حد ايضا لان العلم يكون على حسب المعلوم فاذا كانت المعلومات

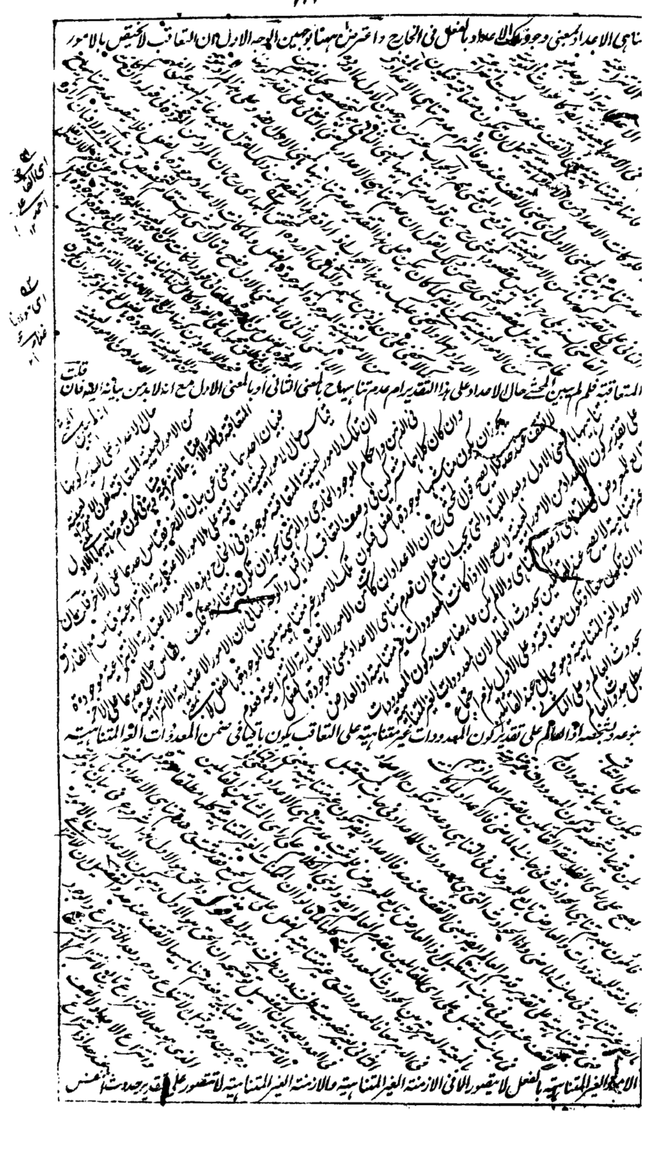


يعني لا تقف عند حد كانت العلوم الغير [المتناهية] كذلك قوله فيها واما على الثاني يعني اما على تقدير الثاني وهو كون الاعداد امورا غير متناهية

الا يعني لا تقف عند حد معين لا تتجاوزه في جانب الاستقبال والادراكات اللاتقفية لا تنافي المبدئية في جانب الماضي

بالفعل بل يكون العلم غير متناه يعني لا تقف عند حد وفيها افاده ملك تعليلا دوام طلبه بانه صحيحه ان الاعداد اذا كانت غير متناهية

اي يعني انها موجودة بالفعل لان الاعداد لما كانت موجودة في الخارج وهي غير متناهية في الخارج فلا جرم يكون علمه غير متناهي



تناهی الاعداد بمعنی وجود تلک الاعداد بالفعل فی الخارج واعترض ههنا بوجهین الوجه الاول ان التعاقب لا یختص بالامور

المتعاقبة فلم یبین المحشی حال الاعداد علی هذا التقدیر ام عدم تناهیها بالمعنی الثانی او بالمعنی الاول مع انه لا بد من بیانه ایضا فان

منوعه و یستجمعه اذ العالم علی تقدیر کون المعدودات غیر متناهیة علی التعاقب یکون باقیا فی ضمن المعدودات الغیر المتناهیة

الامور الغیر المتناهیة بالفعل لا یتصور الا فی الازمنة الغیر المتناهیة والازمنة الغیر المتناهیة لا تتصور علی التقدیر حدوث العالم

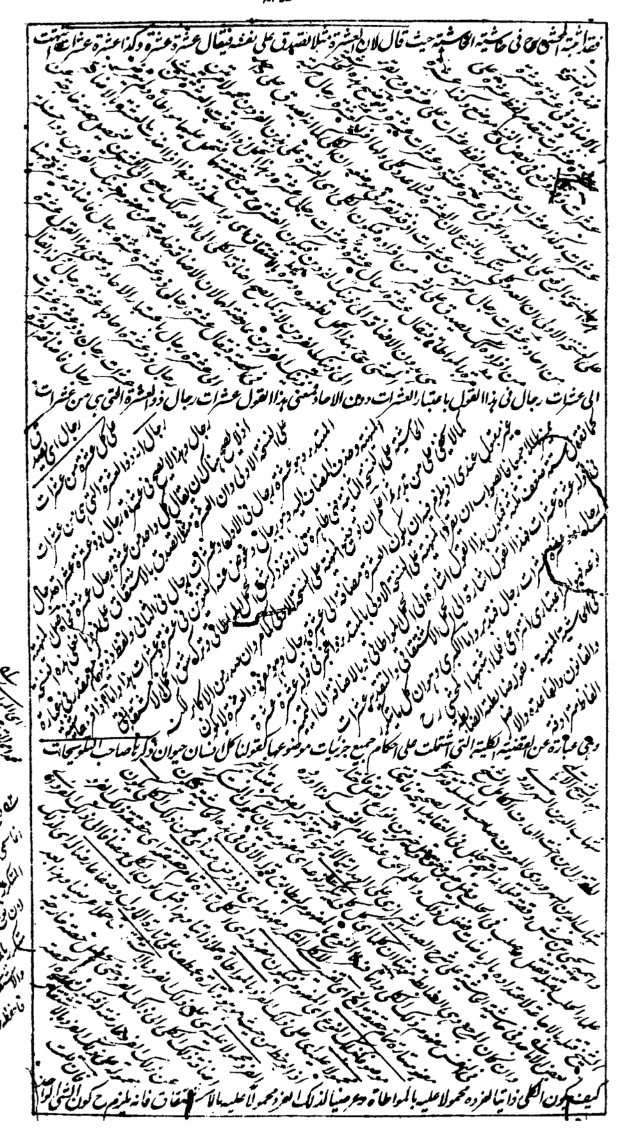


وعلى تقدير مرتبة التفصيل الهيولاني حين قدمها فلا يتصور كون الاعداد غير متناهية بالفعل على تقدير كونها امورا انتزاعية بل يجب كونها

موجودا في الخارج او يجب متناهية ولا ريب في ان الاعداد على تقدير كونها اعتبارية انتزاعية موجودة في الخارج يجب تناهيها

في حاشية الحاشية الاخرى بناء على ما لبعض العلماء من ان الكبرى محذوفة لا معنى له الا ان يقال ان المراد المحذوف

والمفهومية عارضة للمفهوم فيقال بهذا الاعتبار ايضا المفهوم مفهوم واما الثاني وهو ان الاعداد من الكليات المتكررة بالنوع



فقد اثبته المحشي رح في حاشية الحاشية حيث قال لان العشرة مثلا تصدق على نفسه فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرات تصدقت

الى عشرات رجال في هذا القول باعتبار العشرات دون الاحاد فمعنى هذا القول عشرات رجال ذو العشرة التي هي من عشرات

وهي عبارة عن القضية الكلية التي اشتملت على احكام جميع جزئيات موضوعها كقولنا كل انسان حيوان ذكرها صاحب التلويحات

كيف يكون الكلي ذاتيا لفرده محمولا عليه بالمواطاة وعرضيا لذلك الفرد محمولا عليه بالاشتقاق فانه يلزم رح كون الشيء الواحد

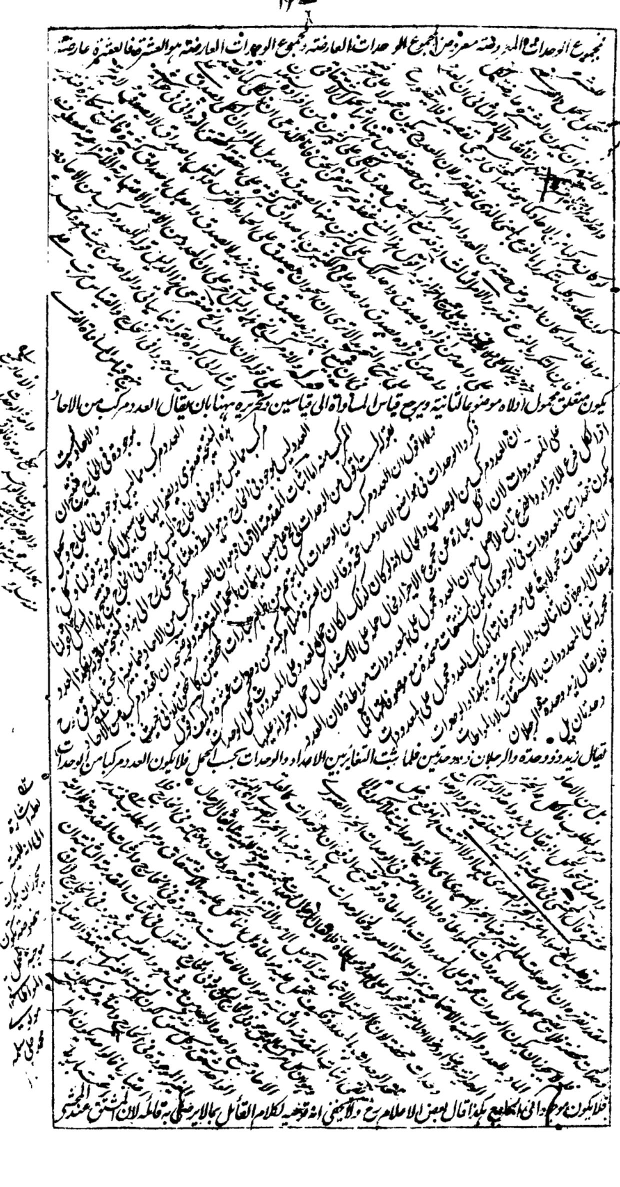


ذاتيا وعرضيا معا وهو ما العاب فيه قلت لا منافاة بينهما انما المنافاة في ان يكون الشيء الواحد ذاتيا وعرضيا باعتبار واحد وههنا

بالنوع موجودا في الخارج يلزم التسلسل في الامور المترتبة الموجودة الخارجية وتفصيله ان الامكان لو لم يكن امرا اعتباريا

الى ما لا نهاية له ولا شبهة في ثبوت الترتيب بين تلك الافراد اذ المعروض مقدم على العارض ولو كان التقدم

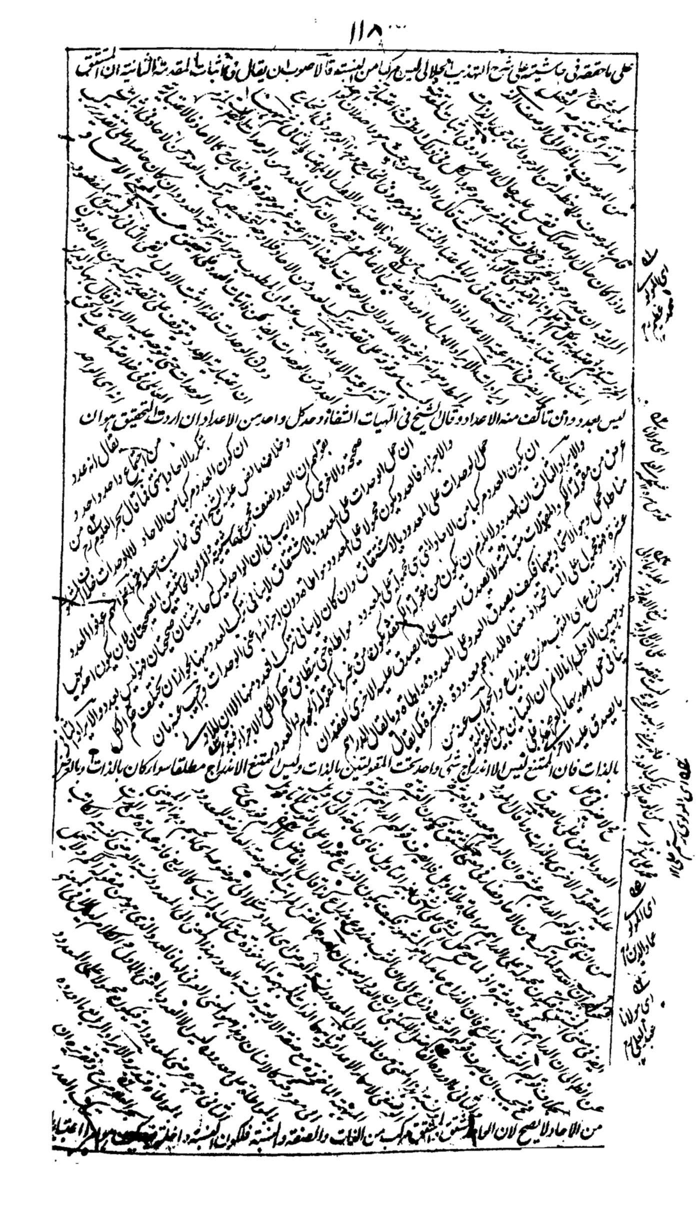
لان الوحدات كما سيجيء فكل وحدة من الوحدات العشرة معروضة لوحدة حتى يحمل على كل وحدة منها وحدة بالحمل العرضي


مجموع الوحدات المعروضة معروض لمجموع الوحدات العارضة ومجموع الوحدات العارضة هو العشرة فالعشرة عارضة

يكون متعلق المحمول اولاه موضوعا الثانية ويرجع قياس المساواة الى قياسين وتحريره ههنا بان يقال العدد مركب من الاحاد

يقال زيد ذو وحدة والرجلان زيد ذو وحدتين فلما ثبت التغاير بين الاعداد والوحدات بحسب الحمل فلا يكون العدد مركبا من الوحدات

فلا يكون موجودا في الخارج كذا قال بعض الاعلام ولا يخفى انه توجيه لكلام القائل بما لا يرضى به قائله لان المشتق عند المحشي



على ما حققه في حاشيته على شرح التهذيب للجلالي الميرزا جان من النسبة قال الاصوب ان يقال في اثبات المقدمة الثانية ان المشتق

ليس بعدد و من تالف منه الاعداد و قال الشيخ في الهيات الشفاء و حد كل واحد من الاعداد ان اردت التحقيق هو ان

بالذات فان الممتنع ليس الا اندراج شيء واحد تحت المقولتين بالذات و ليس الممتنع الاندراج مطلقا سواء كان بالذات و بالعرض

من الاحاد لا يصح لان الحامل المشتق المشتمل المركب من الذات و الصفة و النسبة فلكون النسبة داخلة فيه يكون اعتبار

ولا يكون حقيقة محصلة فكيف يحصل من اجتماع الاحاد الحقيقة المحصلة الواقعية للعدد وجوابه ان المحشي رح ليس بقائل بكون

ليس كلام الشيخ على ظاهره المتبادر منه وهو كون الاعداد موجودة في الخارج بل المراد بالوجود في قول الشيخ له وجود في الاشياء الوجود

بين القولين كما وقع من المحشي لعله خطاء واجيب عنه بوجهين الاول انا لا نم ان الفارق بين القولين هو المحشي بل هذا القول

في الاعيان منشاء انتزاعه والحكم بوجود العدد في الخارج بالنظر الى وجود منشاءه فيه قال الشيخ في الشفاء فانا قد بينا ان الواحد



لا يتجرد من الاعيان قائما بنفسه الا في الذهن وكذا ما يترتب وجوده على وجود الواحد المنتهي تحقق المص قلت الامور الحاصلة فيها امور مترتبة

الحاصلة فيها من جانب اعدام تلك الامور المتاخرة عن وجودات تلك الامور ثم ابطال تلك الاعدام المتاخرة اللاحقة

الحاصلة فيها من جهة نفسها فلزم بطلان تلك الامور التي هي غير العلوم لانتفائها فيلزم تقييد كون العلم زوال بطلان الامور الاخر لعدم

اللاتناهي في النفس العلوم فيها غيرها معا كما هو متحقق حينئذ هذا التوجيه اشنع من الزام اللاتناهي في نفس العلوم كما لا يخفى ... تقدير


تقادير المضاف ولا يذهب عليك ان القول بان مقصود المصنف اثبات الترتيب بين تلك الامور وجودا وعدما لا ليس عده

عدم اللازم وعدم الاكثر عدم الملزوم وعدم اللازم يستلزم عدم الملزوم سواء كان اللزوم بواسطة او بلا واسطة وان ليس

ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع يشتركان في معنى واحد يقال له التقدم بالذات وذلك المعنى تقدم المحتاج اليه على المحتاج وكذا

والصورية من وجود النهار وكما يحصل بالتقدم والتاخر الوضعي المكاني كما بين الاجسام والمقادير العارضة للاجسام فللاجسام التقدم

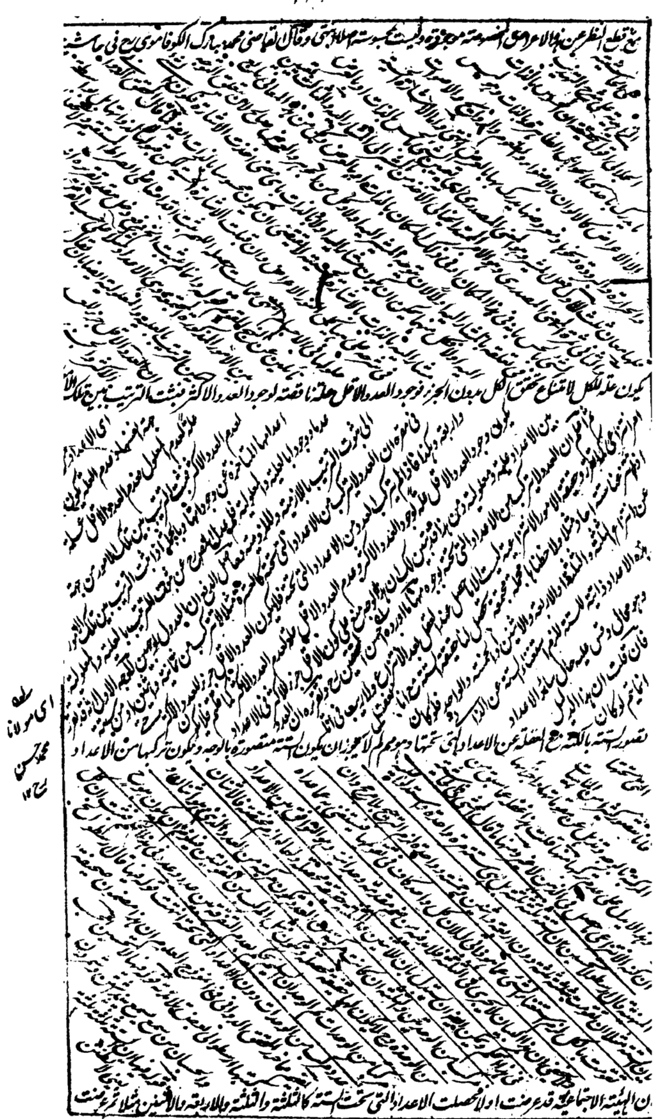


وتأخر زمني ومكاني بالذات والمقادير بالعرض وبواسطة الاجسام لكونها موجودة في الاجسام وكما يحصل بالتقدمات والتأخرات

متقدمة على الملزوم من حيث هو ملزوم اي مع وصف الملزومية لان ذات اللازم متقدمة على وصف اللازمية وهو وصف الملزومية

جوهر ان يحل احدهما في الآخر يسمى المحل الهيولى الاولى والحال الصورة الجسمية وعند الاشراقيين هو عبارة عن الجوهر البسيط المتصل

من الاين ومن اللون والوضع ونحوها في هذه المرتبة يتعلق بها الحس والتقسيم محسوسة بالذات او بالعرض فظهر ان الماهية



مع قطع النظر عن هذا الاعراض المخصوصة موجودة وليست بموجودة هذا هو الحق وقال القاضي محمد مبارك الگوپاموي رح في حاشية

يكون علة للكل لامتناع تحقق الكل بدون الجزء فوجود العدد الاقل علة ناقصة لوجود العدد الاكثر فثبت الترتيب بين تلك الا

تصورات الستة بالكنه مع الغفلة عن الاعداد التي تحتها وهو ملم لا يجوز ان يكون الستة متصورة بالوجه ويكون تركبها من الاعداد

ان الهيئة الاجتماعية قد عرضت اولا لحصلت الاعداد التي تحت الستة كالثلثة والثلثة والاربعة والاثنين مثلا ثم عرضت

اي مولانا محمد حسن سلمه رح ١٢



بل تحت الثلثة ليس الا الاثنان والواحد فيجوز ان يكون الثلثة مركبة منها ولا ضير فيه ثم وقيل انما تجرى هذا الدليل فى الثلثة لعدم

آثار سوى آثار اجزائها لكون تلك الحقيقة من مقولة الكم وغيره ولهما اى لكل واحد من الاثنين والثلثة لوازم مختصة لا توجد

عدد ولصدق تعريف العدد وهو على الاثنين وكلام المستدل مبنى على ما هو الحق عندهم فلا منع على المستدل وقال الشيخ فى الشفا

ان ارادوا ان لها حقيقة محصلة والغية خارجية فهو ممنوع اذ العدد امر انتزاعى ينتزع من المعدودات الموجودة فى الخارج كما

...لما تقرر فيما بين الوجود والخارجي بمنفصلية العدد وان ما ارادوا ان لها حقيقة متحصلة واقعية والتي كانت اشارة ... والى صريح

بعروض الهيئة الاجتماعية واحد لا يكون قابلا لان يعرض له الاثنينية اذ بين الاثنينية والوحدة منافاة وعليك ازاحة

تركب الثلثة من العدد ثابتا بدليل آخر ايضا بلا ملاحظة الوحدانية اثبته ولا ضير فيه فتدبر قوله قال بعض المحققين اراد به

مقولة الكيف على شيء واحد والتصادق بين المقولتين بالذات ممتنع فلا جرم انه لا يصدق العدد على الوحدات الصرفة بل

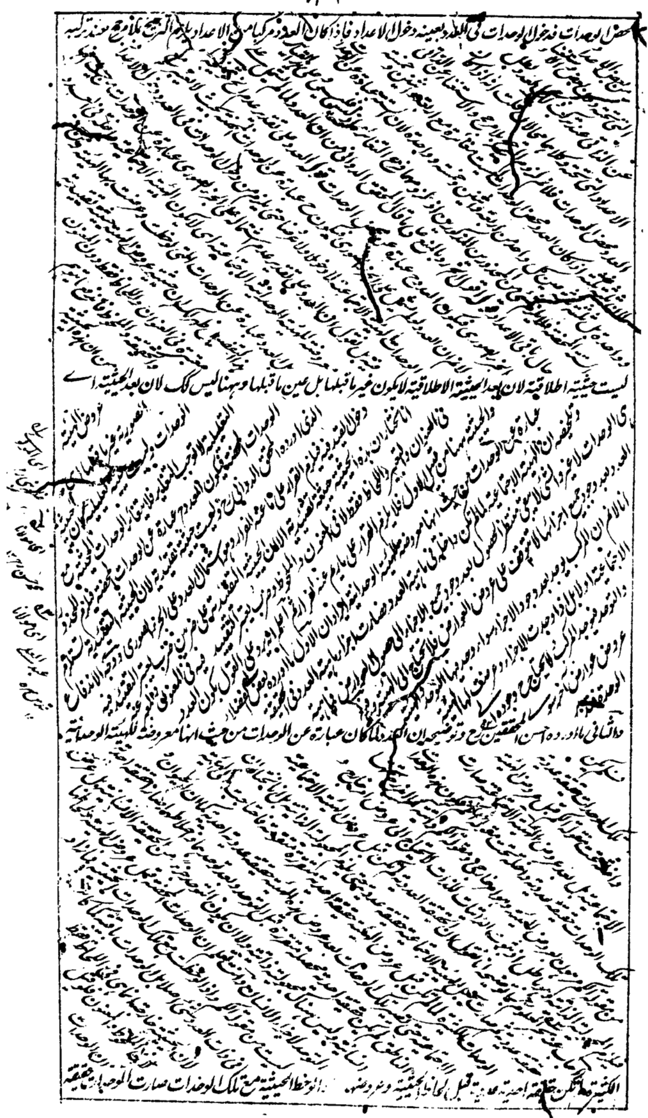
له اشارة الى انه ... فقال لان يقول ان المراد من الوحدات الاحاد وفيه ان الاحاد ايضا اشتراك ... فتذكره ... مولوى محمد علي سلمه

يكون المصداق العدد عليهما او المعنى الآخر فظهر انه اشتمل العدد على امر زائد سوى الوحدات وهو الهيئة الاجتماعية وهو المطلوب

التي هي مندرجة تحت مقولة الكم عما ليس مندرجا تحت مقولة الكم بل تحت مقولة اخرى عرضا وهو باطل وعلى تقدير كون الوحدة من الامور

تلك المحال المتعددة فيكون ذلك الجزء الصوري امرا مركبا من الكثرة فيكون مفتقرا الى هيئة اخرى غير نفسه وهذا الى

او كان لكل منها صورة نوعية مغايرة لوحداته اما اذا كان محض الاحاد فلا يتصور ذلك انتهى فان قلت ان العدد او كان



بعض الوحدات فدخول الوحدات في العدد بعينه دخول الاعداد فاذا كان العدد مركبا من الاعداد يلزم الترجيح بلا مرجح عند تركبه

ليست حيثية اطلاقية لان بعد الحيثية الاطلاقية لا يكون غير ما قبلها بل عين ما قبلها وههنا ليس كذلك لان بعد الحيثية اي

والثاني ما اورده احسن المحققين [illegible] وتوضيحه ان الكثرة لما كان عبارة عن الوحدات من حيث انها معروضة للهيئة الوحدانية

الكثيرة [illegible] حقيقة احدية [illegible] قبل انما الحيثية وعروضها [illegible] الوحظ الحيثية مع تلك الوحدات صارت الوحدانية حقيقة

عدد بسبب هذا اللحاظ مع المعروض فيكون اللحاظ تحت الملك الوحدات عددا من مقولة الكم وبهذا الا المحمولية الذاتية وقياسه

وبعده ولاشيء من الوحدات المحضة كذلك فلاشيء من العدد بوحدات محضة مأخوذة بدون حيثية العروض اما الصغرى فظاهرة

من قوله انما العدد هو محض الوحدات المحضة بالحيثية المذكورة فلا يتوجه على هذا القول المنع المذكور وحاصل الدفع انه سلمنا

الوحدات المحضة بان لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها ولا عارضة لها وذا الاربع كل وحدة وحدة والعدد ولعل التقدير يستلزمه

عليها الجزء الصوري وحدات بالوجه الاول على التقدير بعدم اشتمال علية وحدات بالوجه الثاني اشتمت قوله وبما والتفصيل المحققة

بأن ليس الهيئة داخلة في الحقيقة العددية بل تكون عارضة للوحدات فافترق القول بعدم اشتمال العدد على الجزء الصوري وعدم اشتماله

للهيئة وهذه الوحدة المعروضة للهيئة متقدمة على العدد والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء بمرتبتين فيلزم تقدم

كالتطبيق والتضايف وغيرهما واما وجه الملازمة فما بينه المحشي المحقق بقوله اذ ح الخ وتقريره ان الثلثة مركبة من ثلث وحدات



فثبت ان ثبت تحويز ومن ثم ان قوله لما كان دخول الوحدات من حيث هي في العدد مع قطع النظر عن عروض الهيئة الاجتماعية محتاجا

فحصلت مجموعات ثلث اخرى من هذه المجموعات وتدخل في الثلثة وهكذا الى غير النهاية يحصل مجموعات تكون المجموعات

حقيقة والمجموعات الرباعية الحاصلة بعد حصول تلك المجموعات الحقيقية اعتبارية محضة لان هذه المجموعات تحصل من ضم المجموعات

واما اذا تكرر اعتبار بالملاحظة لزم وجود الكل وعدم اعتبارية وههنا كذلك فيكون المجموعات الرباعية اعتبارية بلا ريب ومن



ومن هذا التفصيل قد اندفع الشك المشهور وهو انه يلزم من وجود الاثنين وجود الثلاث فيه مجموع الوحدتين الذي يعرض له وحدة

في العدد دخول الاعداد فيه بل العدد على تقدير عدم الاشتمال على الجزء الصوري هو الوحدات المعروضة للهيئة الوحدانية الاجتماعية

كثيرة لان الدخول بمعنى مصدري وتعدده وتوحده تابع لتعدد المضاف اليه وتوحده فكيف يكون الدخول واحدا مع تعدد المنسوب اليه

بان يكون دخول الوحدات دخولات متعددة ودخول العدد دخولا واحدا والنزاع في الدخولين بالمعنى المصدري حتى يقال



ان دخول الوحدات دخول كثير ودخول العدد دخول واحد بل هذا الكلام في الدرجتين ولا اشتباه في فيها ولا مانع من بينه

من عشرين رجلا الا الى عشرين رجلا من حيث الكثرة وكما يقال هذا الرغيف يشبع كل واحد واحد ولا يشبع الكثير من حيث

نقص منه لواحد وهذا المجموع الناقص على المجموع الذي نقص منه لواحد وهكذا تثبت الترتيب في جميع الامور الغير المتناهية



میں لا باعتبار ان العدد والعارض للمجموع الثاني جزء للعدد والعارض للمجموع الاول فمن هذا التقرير اندفع ما قال ابن محمد خان الهراة

والمشهور بينهم ان الكلية والجزئية ثابتات للعدد دون المعدود فتدبر فيه فذكر نهيا الا ان الخ تقريره ان في العدد اختلافا كما فصلهم قالوا ان

بهذا المحقق لاثبات الترتيب بين الامور الغير المتناهية مطلقا بحذف لفظ التوقف بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني

مجموع الخمسة بلا ريب فتم الملازمة واندفع المنع لبقي الاستدلال على ان المعية امر اعتباري بالضرب من التمثيل من الاصل الكثيرة

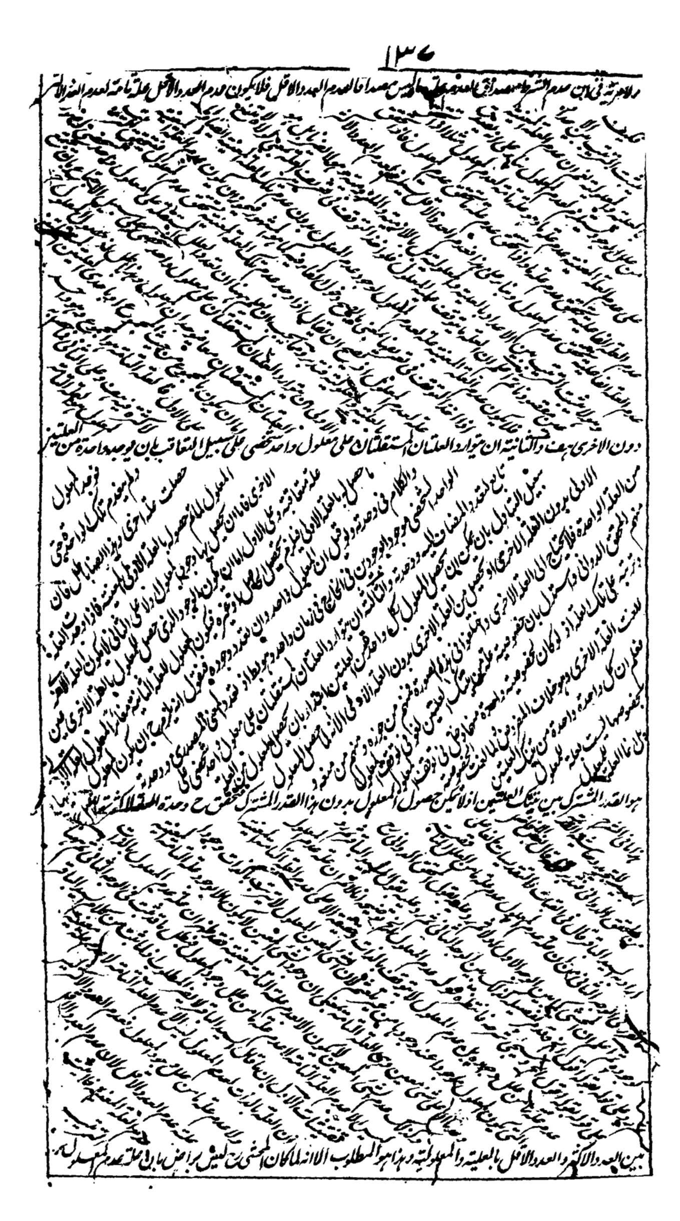


فنقول لو لم يكن الهيئة الوحدانية اعتبارا انتزاعيا بل كانت الهيئة منضمة مع الاحاد الكثيرة من حيث انها كثيرة فنفرض بها الكنها

الواحد الاخير في سلسلة الغير المتناهي في جانب اللاتناهي حتى ينقص منها وما قال ملك العلماء سلمه الله من ان انتهاء المجموع في

عدم تقول لما امكن ان يكون علته التامة عدم علة ما من علل وجود المعلول بمعنى انه اذا تحقق اعدام علة ما من علل وجود المعلول لا على التعيين

لان يكون علة تامة لعدم المعلول اي العدد الاكثر الذي هو الكل لجواز ان يوجد عدم المعلول اي العدد الاكثر بسبب عدم



والاعتبارية في ان عدم الشرط ... ما ليس معدا فالعدم العدد الاقل فلا يكون عدم العدد الاكثر علة تامة لعدم المعلول الاثر

دون الاخرى هف والثانية ان تتوارد العلتان المستقلتان على معلول واحد شخصي على سبيل التعاقب بان يوجد واحدة من العلتين

هو القدر المشترك بين تينك العلتين اذ لا يمكن حصول المعلول بدون هذا القدر المشترك فتحقق ح وحدة المستقلة ...

بين العدد الاكثر والعدد الاقل بالعلية والمعلولية وهذا هو المطلوب الا انه لما كان المحشي ... بان في حالة عدم المعلول ...

عدم العلة التامة فاستقل ببيان فساده ونقول انه يستلزم الباطل كما سيجيء فانتظر ونقتفي المثال في قوله فالذات احتراز عن الترتب

ان شيئا بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على شيء بعينه فاستمع حاله وهو ان ترتب الشيء المعين على الشيء المعين في الوجود مسلم

عليها قوله بل مقدر وتقرير الدخل انا لا نسلم ان عدم المعلول انما يكون بعدم العلة التامة فانه اذا انعدم جزء معين

للكل مركب من الخشبات والمسامير والهيئة الوحدانية عارضة للسرير وخارجة عنه فلا شك ان السرير ينعدم بانعدام هذه الهيئة

مع تحقق جميع اجزائه المسير فالقول بان انعدام المعلول لا يتصور الا بانعدام احد اجزائه باطل كما ترى ولا يذهب عليك ان هذا الاشكال

[illegible]

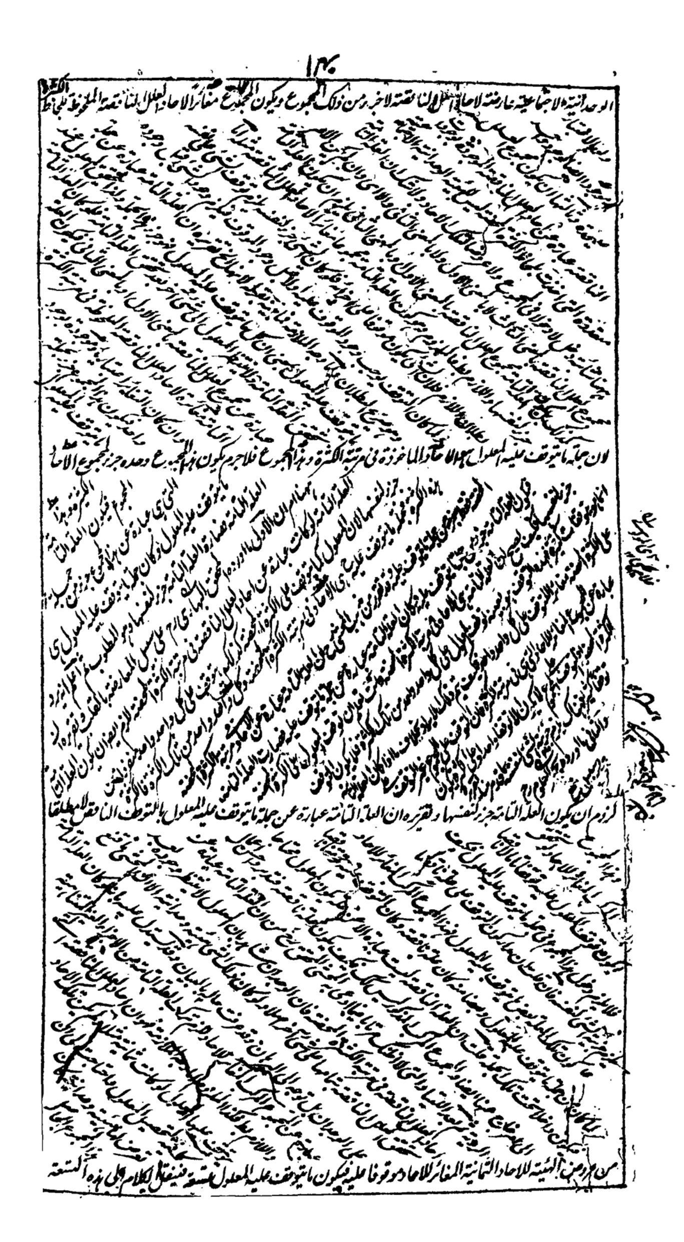
بعدم العلة التامة عدم المعلول فاستقام ما قرره السيد الباقر في البرهان على ان عدم الشرط يلزم لعدم العلة التامة وبدون العلة

[illegible]

المعلول بسبب وجود المانع فكيف يقال ان انعدام المعلول انما يكون بعدم العلة التامة وتوضيح الجواب ان مثل

[illegible]

بوجود واحد على حدة وثانيهما ان يكون مجموع العلل الناقصة عبارة عن ما صدق العلل الناقصة الملحوظة باللحاظ الواحد اي مع يكون الهيئة

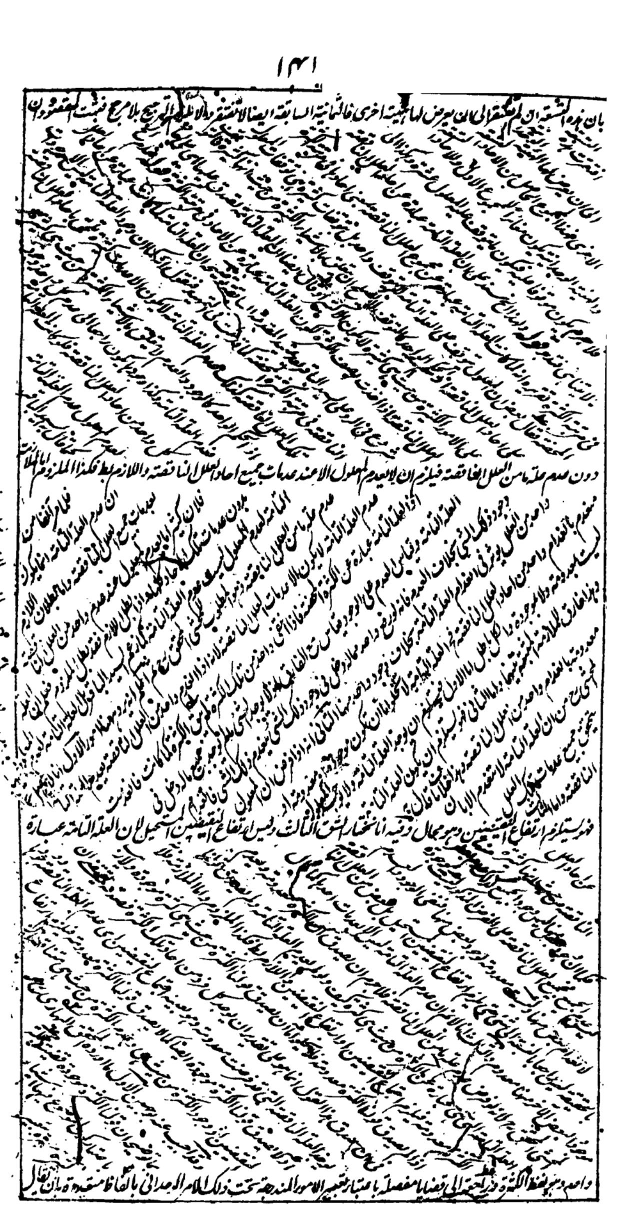


الوحدانية الاجتماعية عارضة لاحاد العلل الناقصة لاجزء من ذلك المجموع ويكون المجموع مغائرا لاحاد العلل الناقصة الملحوظة على حدة الكثرة

لان جملة ما يتوقف عليه المعلول هو الاحاد الماخوذة في مرتبة الكثرة وهذا المجموع فلا جرم يكون هذا المجموع وحده جزء المجموع الاحاد

لزوم ان يكون العلة التامة جزء لنفسها وتقريره ان العلة التامة عبارة عن جملة ما يتوقف عليه المعلول بالتوقف الناقص لا مطلقا

من حيث الهيئة للاحاد الثمانية المغائر للاحاد موقوفا عليه فيكون ما يتوقف عليه المعلول تسعة فينتقل الكلام الى هذه التسعة



بان هذه النسبة ان لم تكن الى ان يعرض الماهية اخرى فالثانية السابقة ايضا لا تنتقض والا تسلسل او ترجيح بلا مرجح فثبت المقصود ان

دون عدم ملة ما من العلل الناقصة فيلزم ان لا يعدم المعلول الا عند عدمات جميع احاد العلل الناقصة واللازم بط فكذا الملزوم اما الملا

فهو يستلزم ارتفاع النقيضين وهو محال وفيه انا نختار الشق الثالث وليس ارتفاع النقيضين بمستحيل لان العلة التامة عبارة

واحد وهو لفظ الكثرة وتحليله الى قضايا مفصلة باعتبار تعبير الامور المندرجة تحت ذلك الامر الوجداني بالفاظ متعددة بان يقال

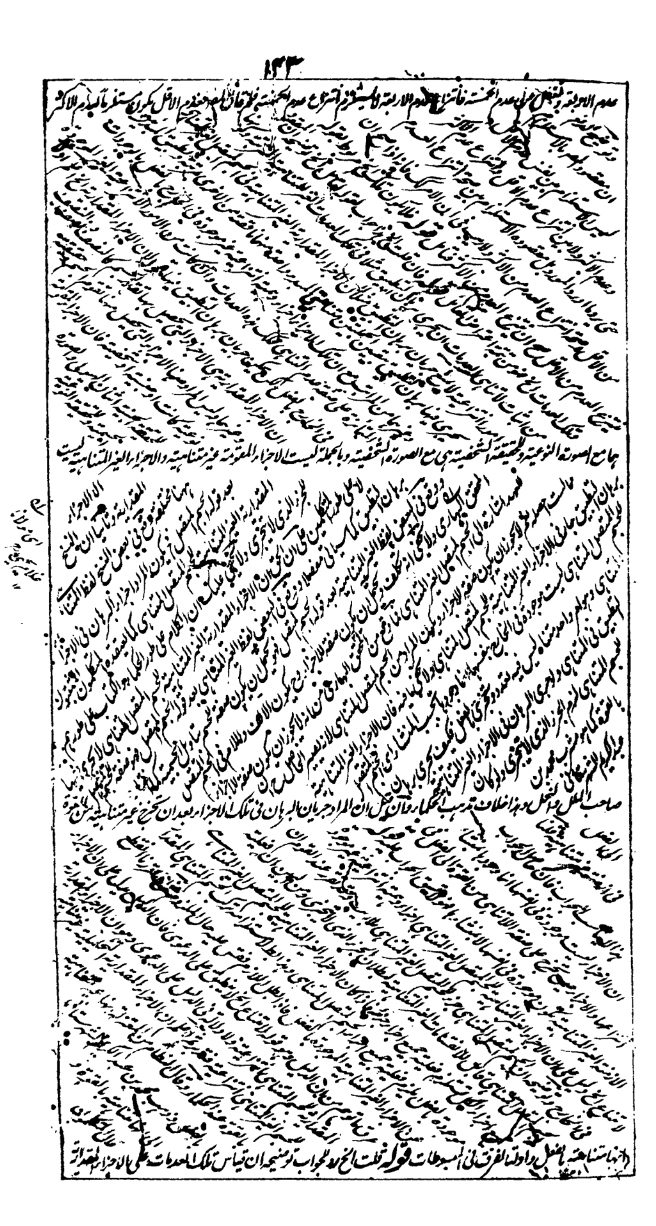


محالة بوجود وهذا موجود وكذا والهذا فقال المحشي رح اي في وجود العقد الثالثة وجودات كثيرة فصدق قولنا الكثرة معدومة قضية محققة الجهة

على ما قيل اما اولا فلانه رح يلغو المقدمة الممهدة التي مهدها الشارح اولا واما ثانيا فلانه لا نم انه في الشق الثاني يثبت مطلوبنا ويبطل

متناهية لا تكون الا متناهية فلا تكون تلك العدمات موجودة غير متناهية بالفعل حتى يجري في تلك العدمات براهين ابطال التسلسل

فلا يكون بين علتها الا فرق وعدم الاكثر رح استلزامها الا اذا كان بينهما انتزاع هذين العدمين استلزامها وليس كذلك فانما منتزع



عدم الاربعة وتنقض على عدم الخمسة فانتزاع عدم الاربعة لا يستلزم انتزاع عدم الخمسة نعم قال الصحة عدم الاقل يكون مستلزما لعدم الاكثر

هما مع الصورة النوعية وللحقيقة الشخصية هي مع الصورة الشخصية وبالجملة ليست الاجزاء المقومة غير متناهية والاجزاء الغير المتناهية ليست

صاحب ... بالفعل وهذا اختلاف مذهب الحكماء ... ان المراد جريان البرهان في تلك الاجزاء بعد ان تخرج غير متناهية

لانها متناهية بالفعل واولنا الفرق في المبسوطات قوله قلت الخ رد للجواب توضيحه ان قياس تلك المعدومات على الاجزاء المقدارية



الجسم المتناهية لجسم الغير المتناهي قياس مع الفارق لان تلك الاجزاء المقدارية ان كانت موجودة في الخارج بانفسها الا انها موجودة

حتى يلزم الخلف لانها ليست متساوية فيجوز ان يكون التفاوت بينها في الاوساط فلا يجري فيها البرهان لقائل ان يقول ان الامتداد

متاخر عنه لما تحققت ان الكل والجزء في الخارج امر واحد مع ان تاخر وصف الجزئية متحقق في كل جزء فاحسن اعمال الروية

او بالمد الابانة اي تركب الجسم منها المطلق لفظ الاجزاء عليها فتدبر قوله فيها اما معدومة صرفة اي لا تكون موجودة في الخارج

لا بانفسها ولا بشئ آخر ابعاضها قوله فيها اي متعددة اي تكون موجودة بوجودات متمايزة في الواقع في ضمن الكل ويكون [illegible] التعدد

[illegible]

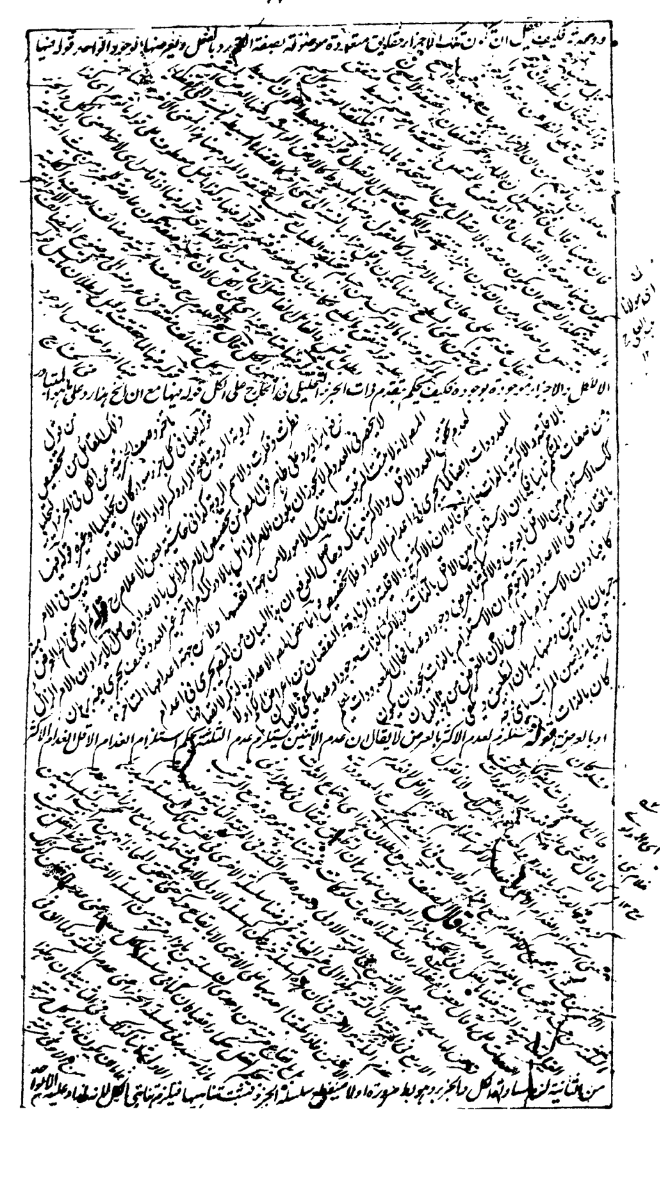
ثبوت شئ لشئ ملزوما وثبوت المثبت له لازما والملزوم مقدم على اللازم فيلزم ان يكون ثبوت المثبت له متاخرا عن ثبوت المحمول له

[illegible]

بين الكل والاجزاء في الوجود حتى يصح الحمل . واعترض على هذا الجواب القاضي السنديلي بان المشتق عند المحشي معنى بسيط منتزع

[illegible]

ليس له فرد الا الافراد الحصصية والافراد الحصصية تحصل بالاضافة والتوصيف فتعدد الوجود المصدري ووحدته تابع لتعدد المنسوب اليه

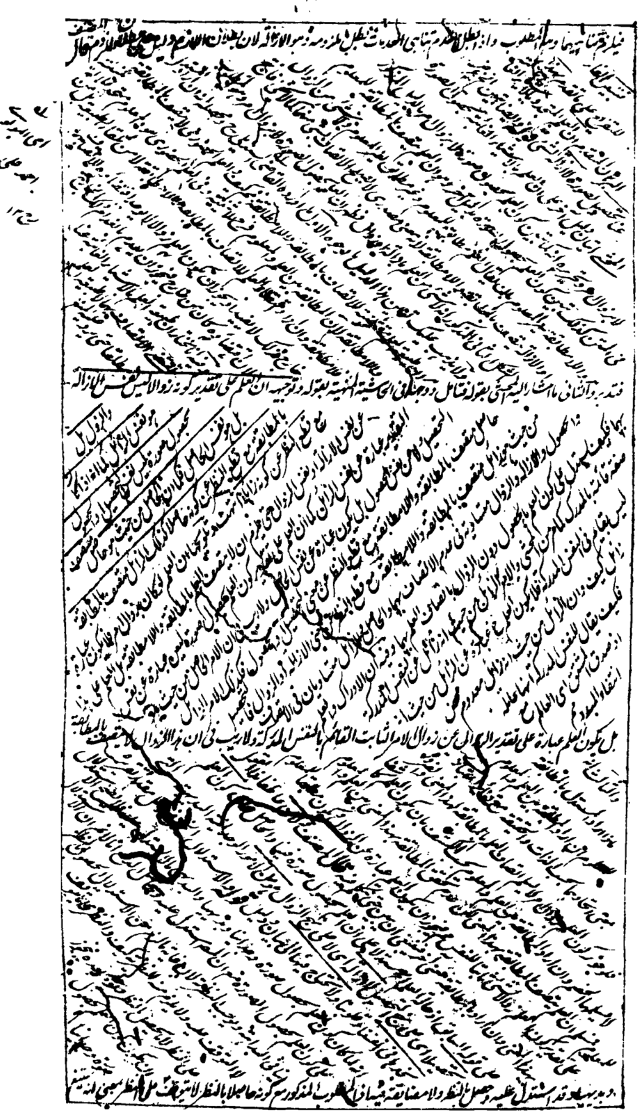


و وجهه ثم قد يقال ان كون تعدد الاجزاء حقائق متعددة موجودة بصفة الجزء بالفعل وتغايرها بوجود الواحد قوله فيها

الا لاجل ان الاجزاء موجودة بوجوده فكيف يحكم بتقدم ذات الجزء التحليلي في الخارج على الكل قوله فيهما مع ان ايخ هذا رد على ما هو المتبادر

او بالعرض قوله يستلزم لعدم الاكثر بالعرض لا يقال ان عدم الاثنين يستلزم عدم الثلثة بحكم استلزام انعدام الاقل انعدام الاكثر

من ان الثانية لنفي التساوي اتحاد الكل والجزء وهو باطل ضرورة او لا ينقطع سلسلة الجزء فتثبت تناهيهما فيلزم تناهي الكل لان انطباقه عليه الاولى

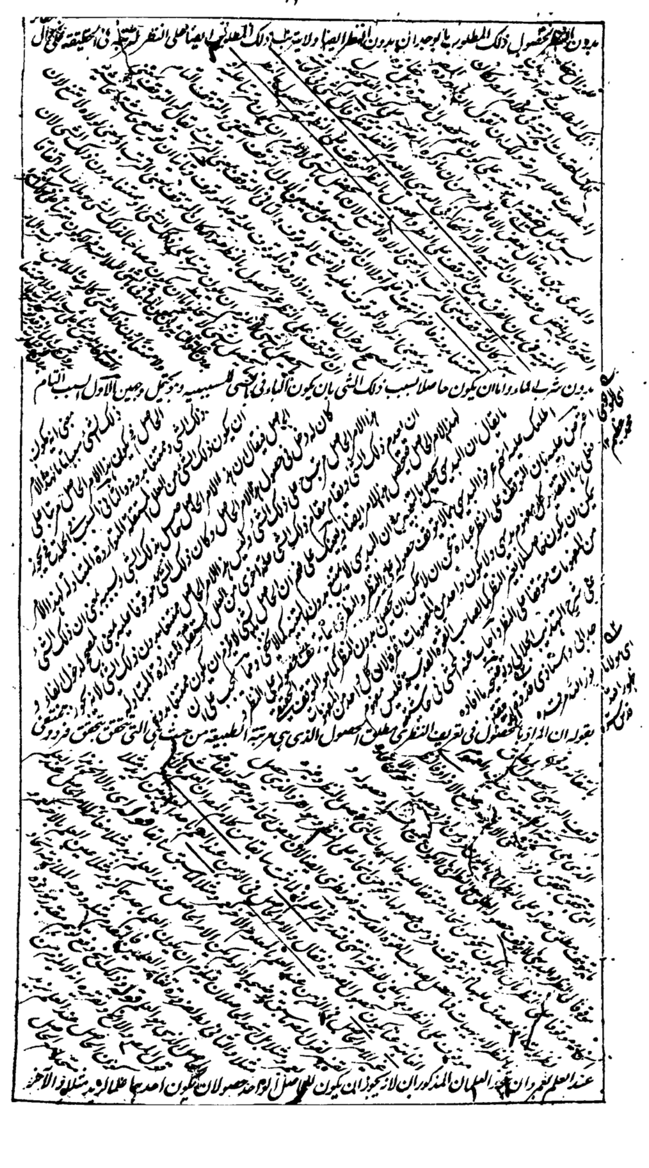


فيلزم قرنينا فيهما وهو المطلوب واذا بطل [illegible] تناهي الحدوثات بطل ملزومه اعني الازالة لان بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم متعال

فتدبر والثاني ما اشار اليه المحشي بقوله فتامل ووجه ما في الحاشية المنهية بقوله ووجهه ان العلم على التقدير كونه زوالا ليس نفس الازالة

بل يكون العلم عبارة على تقدير الحصول عن زوال الامر الثابت القائم بالنفس المدركة ولا ريب في ان هذا الزوال لا يتصف بالمطابقة

ومع هذا قد استدل عليه وحصل بالنظر والا مطابقة فيما اذا المطلوب المذكور مع كونه حاصلا بالنظر لا يتوقف على النظر بمعنى انه

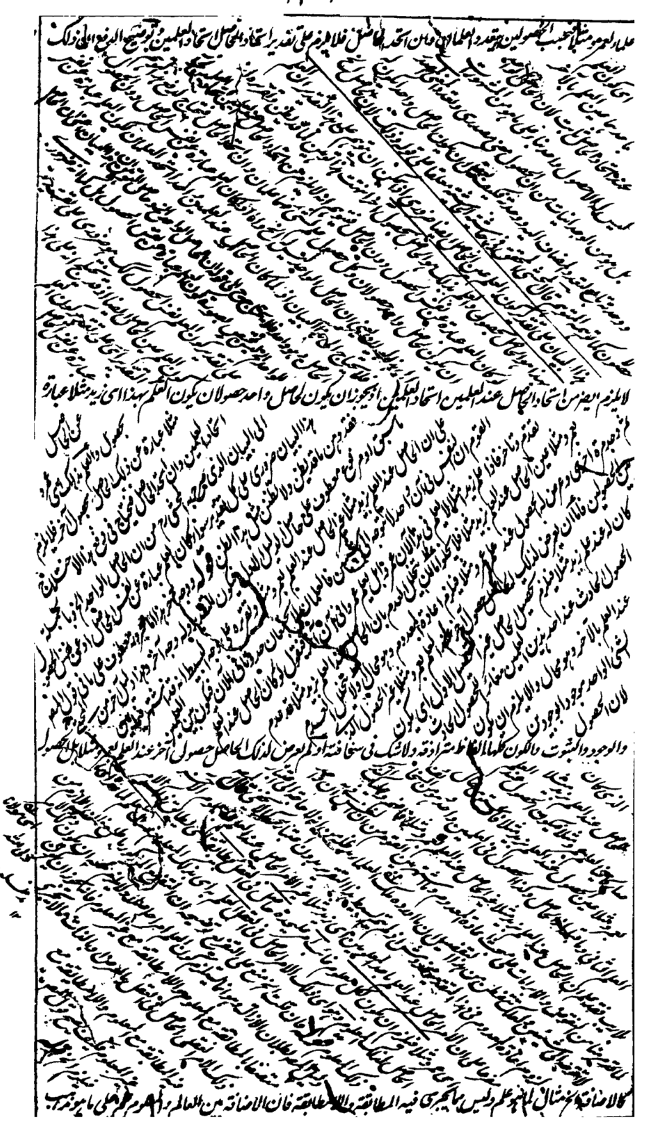


بدون النظر لحصول ذلك المطلوب بالوجدان بدون النظر ايضا ولا يترتب ذلك العلم ايضا على النظر لترجحه في الحقيقة على الاول

بدون شرب الماء واما ان يكون حاصلا بسبب ذلك الشي بان يكون الباء في بالحس للسببية وهو يحتمل وجهين الاول السبب التام

بقوله ان المراد بالحصول في تعريف النظري مطلق الحصول الذي هي مرتبة الطبيعة من حيث هي التي تتحقق بتحقق فرد وتنتفي

عند العلم بغير ان تسعة العلمان المذكوران لانه يجوز ان يكون للحاصل الواحد حصولان يكون احدهما علما الزيد مثلا و الآخر



على العلم مثلاً بحسب الحصولين بتعدد العلماء فان اتحد الحاصل فلا يلزم على تقدير اتحاد الحاصل اتحاد العلمين وتوضيح الدفع الى ذلك

لا يلزم ايضاً من اتحاد الحاصل عند العلمين اتحاد العلمين اذ يجوز ان يكون الحاصل واحداً وحصولان يكون العلم بهذا اي زيد مثلاً عبارة

والوجود والثبوت والكون كلها الفاظ مترادفة ولا شك في سخافته اذ لم يعرض لذلك الحاصل حصول آخر عند العلم

كالاضافة الخ مثال لما هو علم وليس مما يجري فيه المطابقة واللامطابقة فان الاضافة من العالم والمعلوم على ما هو مذهب

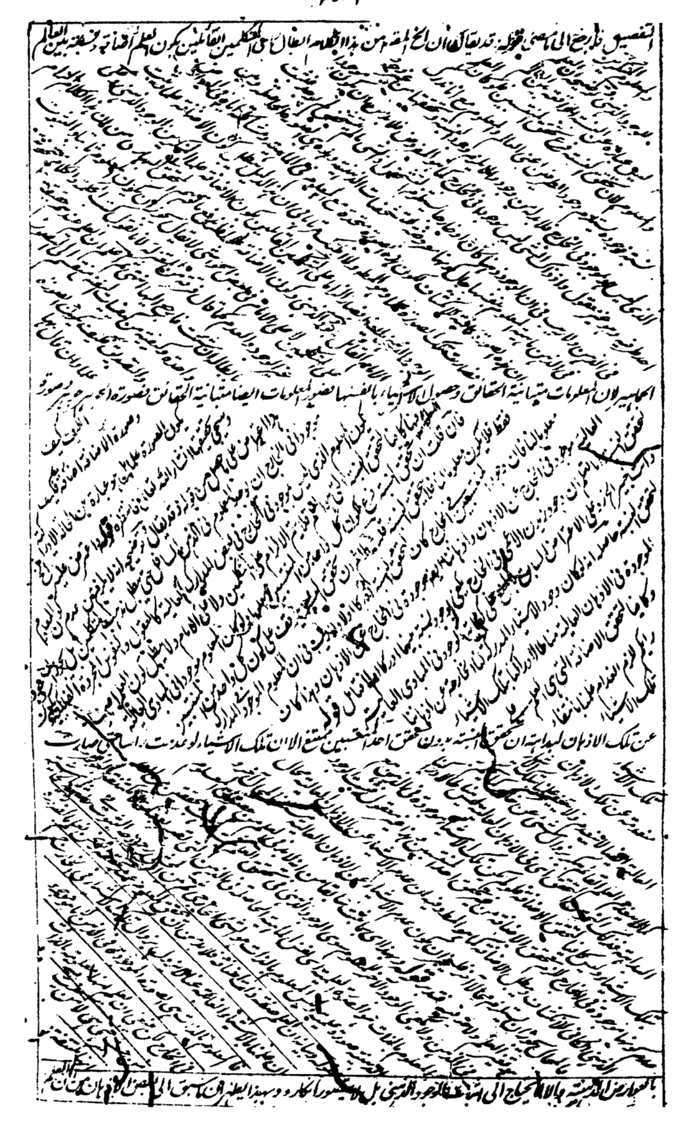


جمهور المتكلمين وليست الاضافة تارة الفعلية من الامور التي تجري فيها المطابقة بل المعلوم والمطابقة تثبوتها للمعلوم قال بعض الفضلاء ان لا نسلّم

ان يكون لكل معلوم غائب امر مطابق للمعلوم ومشاكل للمعلوم وفي العوارض والمشخصات مشاكلة تكون موجبة لانتقال الذهن

او كره المتدين المقدمات في نفي الازالة يكفي لاثبات المقصد لان لقائل من اهل الامر ما اشكل اثباتي كل علم يتصف بالمطابقة

ليس عين الزوال فكما فهمه المحشي بل يكون عين الزوال وهو مما لا يتصف بالمطابقة والا لا مطابقة هنا الا اجمال وفي اثبت

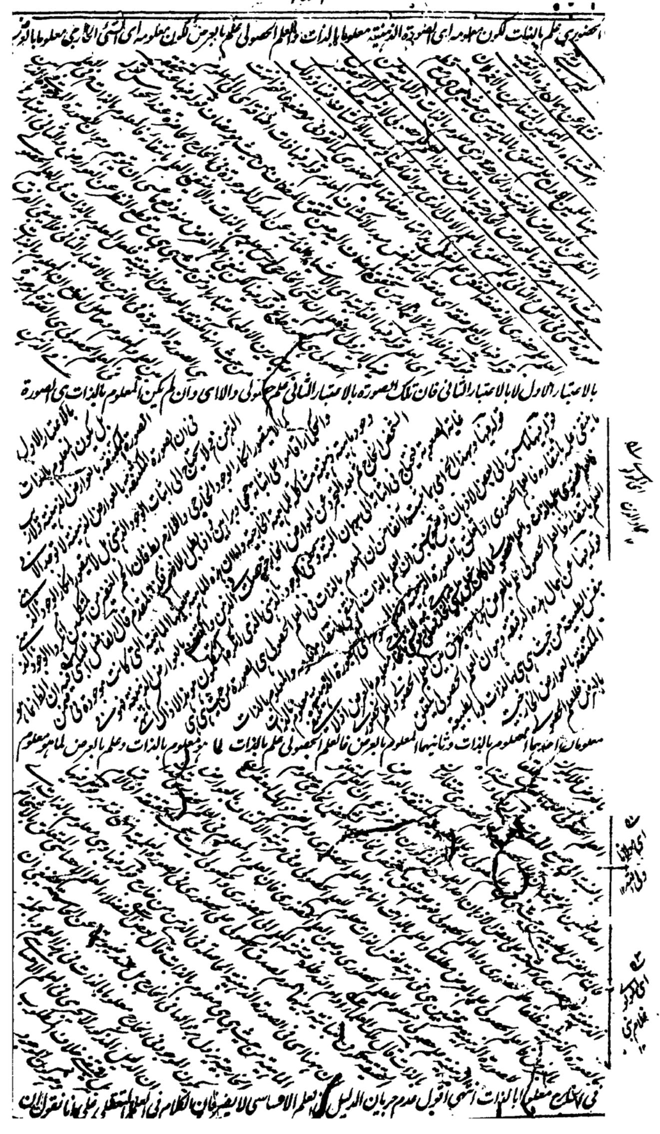


التفصيل خارج الى ما نصه قوله: قد يقال ان الخ المقصود من هذا الكلام ابطال ما حكي عن المتكلمين القائلين بكون العلم اضافة مخصوصة بين العالم

الماهية لان المعلومات متباينة الحقائق وحصول الاشياء بانفسها تصور المعلومات ايضا متباينة الحقائق فصورة الحجر حجر وصورة

عن تلك الاذهان لبداهة ان تحقق النسبة بدون تحقق احد المنتسبين ممتنع الا ان تلك الاشياء لو عدمت [illegible]

بالضرورة مع البديهية ولا احتياج الى اثبات الوجود الذهني بل [illegible] انكاره وبهذا [illegible] الى [illegible] ان



الحضوري علم بالذات لكون معلومه اي الصورة الذهنية معلوما بالذات والعلم الحصولي علم بالعرض لكون معلومه اي الشيء الخارجي معلوما بالعرض

بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثاني فان تلك الصورة بالاعتبار الثاني علم حصولي والا اي وان لم يكن المعلوم بالذات هي الصورة

معلومان احدهما المعلوم بالذات وثانيهما المعلوم بالعرض فالعلم الحصولي علم بالذات لما هو معلوم بالذات وعلم بالعرض لما هو معلوم

في الخارج معلوما بالذات انتهى اقول عدم جريان الدليل في العلم الاحساسي لا يضر فان الكلام في العلم المتعلق بما نحن فيه فنقول ان

ان العلم المتعلق بالاشخاص الخارجية ايضا لا يزول بزوال ذلك الاشخاص عن الخارج فضلا ان يزول بزوالها عن مدة بالمدة الكلية فان العلم

كما بين ثم اعلم ان كون المدارك العالية مع ما فيها من الصور علة لتحقق جميع الاشياء مبني على رايهم قال الفاضل الخيرابادي ان المدارك العالية

ليس على معناه الظاهر المصدري بل المراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل بلا واسطة كما في علم الكليات والجزئيات المجردة اه

فتذكرها تعرفت قال المص ويجب ان لا يكون هذا العلم اي الذي هو مبدأ لعلمه اعم من ان يكون تصورا او تصديقا مطابقا لما

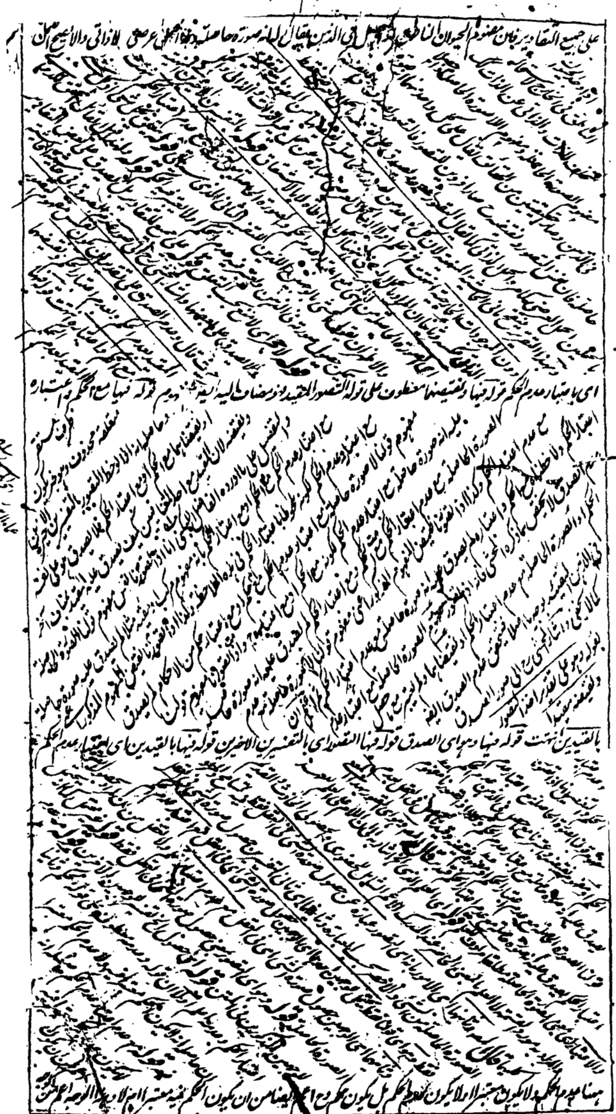


اولی الامر او غیر مطابق وکل واحد من المطابق وغیر المطابق اعم من ان یکون جازما او غیر جازم نقد ظهر ان ههنا ثلث تقسیمات الاول

والرابع الشعر وهو القیاس المرکب من القضایا المخیلة والخامس السفسطة وهو القیاس المؤلف من الوهمیات والتفصیل فی اواخر کتب المیزان

لها غیر ظاهر وکیف لا بد من ادخالها فی المقسم وبالجملة ان ذکر التصدیقات المطابقة والجازمة لیس بالذات حتی یلزم الترجیح بلا مرجح

قوله ویصدق علی نفسه ونقیضه الخ ای بل انه یصدق التصور علی الصورة الحاصلة علی نفسه ونقیضه ای الا التصور بالکل العرضی



على جميع التقادير فان مفهوم الحيوان الناطق ... في الذهن يقال له انه صورة حاصلة ... الا ذاتي والا عرضي ...

اي باعتبار عدم الحكم قوله فيها ونقيضها معطوف على قوله التصور المقيد ... مضاف اليه ... قوله فيها مع الحكم او اعتباره

بالقيدين ... قوله فيها وهو اي الصدق قوله فيها التصور اي بالتفسيرين الاخيرين قوله فيها بالقيدين اي باعتبار عدم الحكم

ههنا عدم الحكم ولا يكون معتبرا ... الحكم بل يكون ... من ان يكون الحكم فيه معتبرا ام لا ... الوجه ...



للاول كما لا يخفى قوله عدم ... العائد يرجع الى الوجهين الاخرين ... لقوله غير محتمل قال في حاشية الحاشية فيه

اخص منه اى من التصور المفسر ... وهو الذى في محمولته الاطلاق وصرافة العموم الذى هو مرادف للعلم لان التغير او

... العموم قوله فيما ... يصح قوله ايضا لان هذا القول يقتضى التشارك قوله فيها علم بالالتفات الى الخارج اى العلم المتعلقات الخارجية

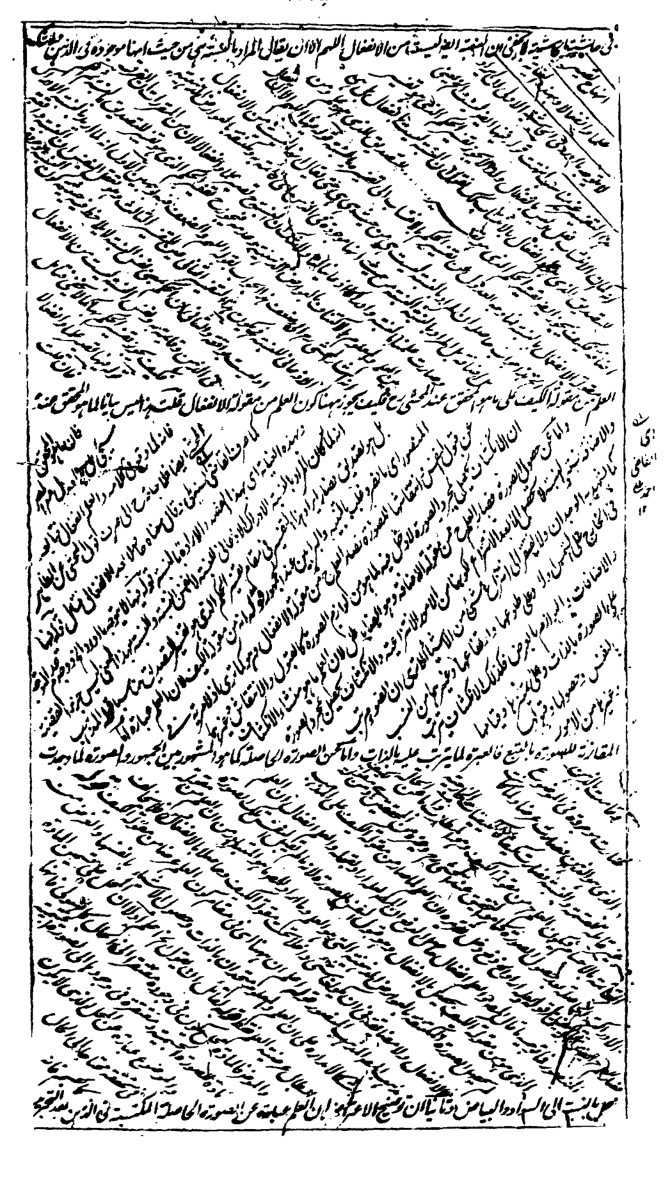
لا ايجابية ... سلبية التى هى ربط احد الطرفين اى المحمول ... الاخر اى الموضوع او سلب الربط والرابع ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها

اسمی بالاسناد الی الاذعانی بان النسبة الثابتة الخبرية واقعة او ليست بواقعة وبهذا الادراك الاذعانی هو التصديق علی مذهب البعض

من انتساب امر الی امر آخر ای مغاير للامر الاول مغايرة بالذات كما فی الانسان ضاحك او بالاعتبار كما فی الانسان انسان

المستفاد بحسب نظام من كلام المصنف فسر الحكم بتلك التعبيرات مع ما علم ان الاذعان وقبول النفس للنسبة ايضا من تعبيرات الحكم

ان يكون ما بينهما الانضمام فعلا فكيف يجوز التعبير بالانتساب قوله لا يخفی ما فيه فافهم فيه ايماء الی ما فی قول المص وهو

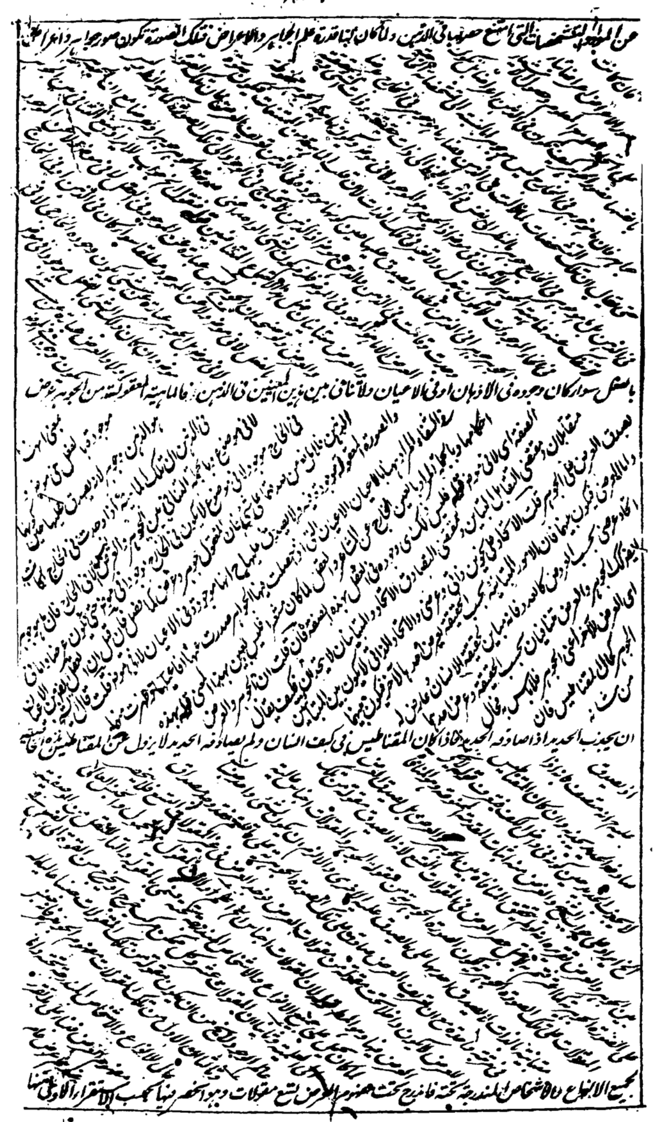


في حاشيتها كحاشية الحكمي ان المنع الذي ليست من الانفعال اللهم الا ان يقال المراد بالعبثة شئ من حيث انها موجودة في الذهن

العلم من مقولة الكيف على ما هو المحقق عند المحشي رح فكيف يجوز ههنا كون العلم من مقولة الانفعال قلت هذا ليس بناء على ما هو المحقق عنده

المقارنة للصورة بالتبع فالعبرة لما يترتب عليه بالذات واما حصول الصورة الحاصلة كما هو المشهور بين الجمهور والصورة لما وجدت

حصول بالنسبة الى السواد والبياض ثم ثانيا ان توضيح الاعتراض ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة المكتسبة في الذهن بعد التوجه

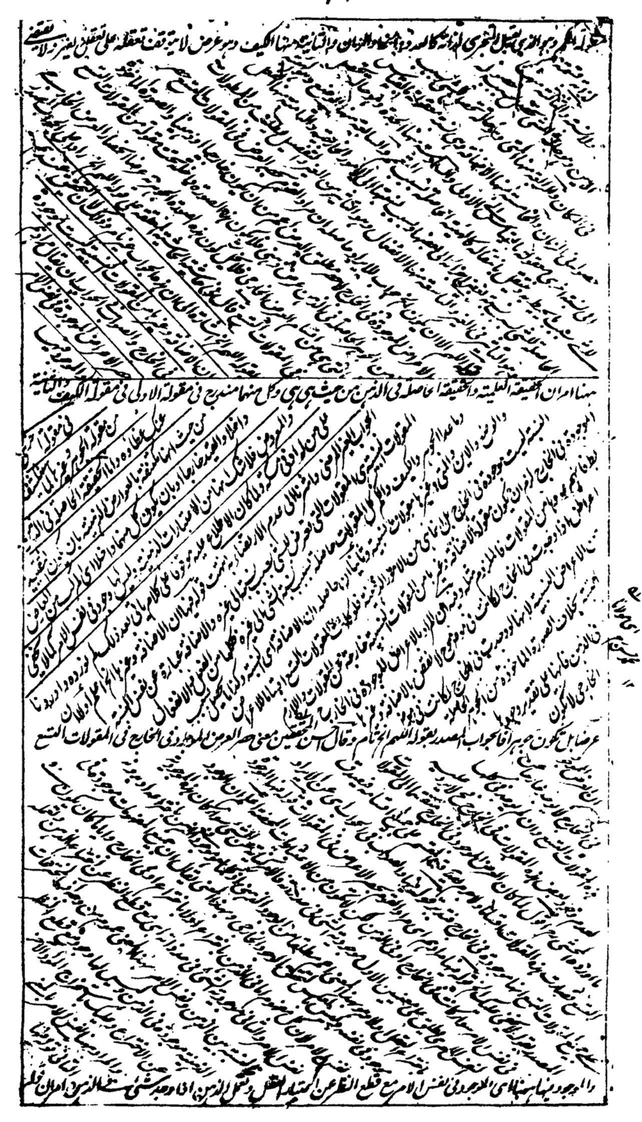


عن المجهولات المتشخصات التي لا تنتزع صورتها في الذهن ولما كان انتزاعه قدرة علم الجواهر والاعراض تلك الصورة تكون صورتها

بالمشخص سواء كان وجوده في الاذهان او في الاعيان ولا تنافي بين هذين المعنيين في الذهن فالماهية المعقولة من الجوهر تعرض

ان يجذب الحديد اذا صادفه الحديد فاذا كان المغناطيس في كهف السان ولم يصادفه الحديد لا يزول عنه المغناطيسية

لجميع الانواع والاشخاص المندرجة تحته فانه يندرج تحت مفهوم العرض تسع مقولات وهو انحصر فيها بحسب الاستقراء الاولى فيها



قوله الكم وهو الذي يقبل التجزي لذاته كالمقدار و ... والزمان و ... الكيف وهو عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي

منها اما ان الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي هي وكل منها مندرج في مقولة الاولى في مقولة الكيف الثانية

عرضا بل تكون جوهرا فالجواب المصدر بقوله اللهم الخ تام وقال ... المحققين معنى حصر العرض ... في الخارج في المقولات التسع

والوجود منها باعتبار الوجود في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار العقل وتعمل الذهن اذا وجد شيء ... الذهن ... اما ان

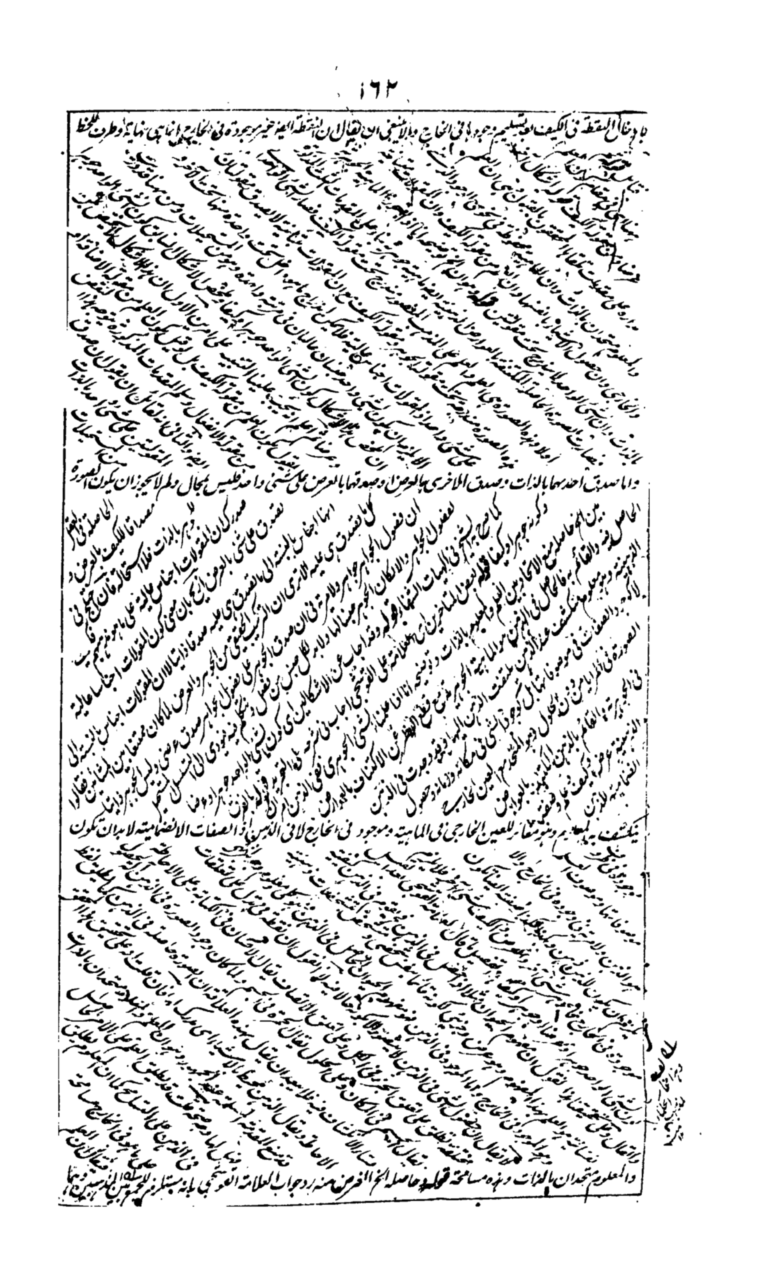


قوله فيها الحقيقة العلمية يعني الحالة الادراكية التي منشاء الانكشاف حقيقة في العلم الحضوري الحصول في الذهن عقيب حصول الصورة

احد الطريقين السابقين من الاعتبارات الذهنية ليس لها وجود في نفس الامر لان التقييد امر اعتباري غير مستقل كما هو الظاهر والا لزم

العرض الخارجي محتمل ايضا فان الوحدة والنقطة عرضان موجودان خارجيان مع انهما ليسا مندرجين تحت شيء من المقولات

فرقا بين الوحدة وسائر الاعراض نعم لو كان الوحدة عين الواحد لتم ما قال لكنه ليس كذلك وبعد اللتيا والتي اقول بان هذا الجواب



باوجدان النقطة في الكيف او بتسليم وجودها في الخارج ولا ينبغي ان يقال ان النقطة اليه غير موجودة في الخارج انما هي نهاية وطرف للخط

واما صدق احدهما بالذات وصدق الاخرى بالعرض وصدقهما بالعرض على شيء واحد فليس بمحال وعلم لا يجوز ان يكون الصورة

فينكشف به المعلوم وهو مغاير للعين الخارجي في الماهية وموجود في الخارج لا في الذهن اذ الصفات الانضمامية لا بد ان تكون

والمعلوم متحدان بالذات وهذه مسامحة قوله وحاصله الخ الغرض منه رد جواب العلامة القوشجي بانه مستلزم للجمع بين الذهنين وهما

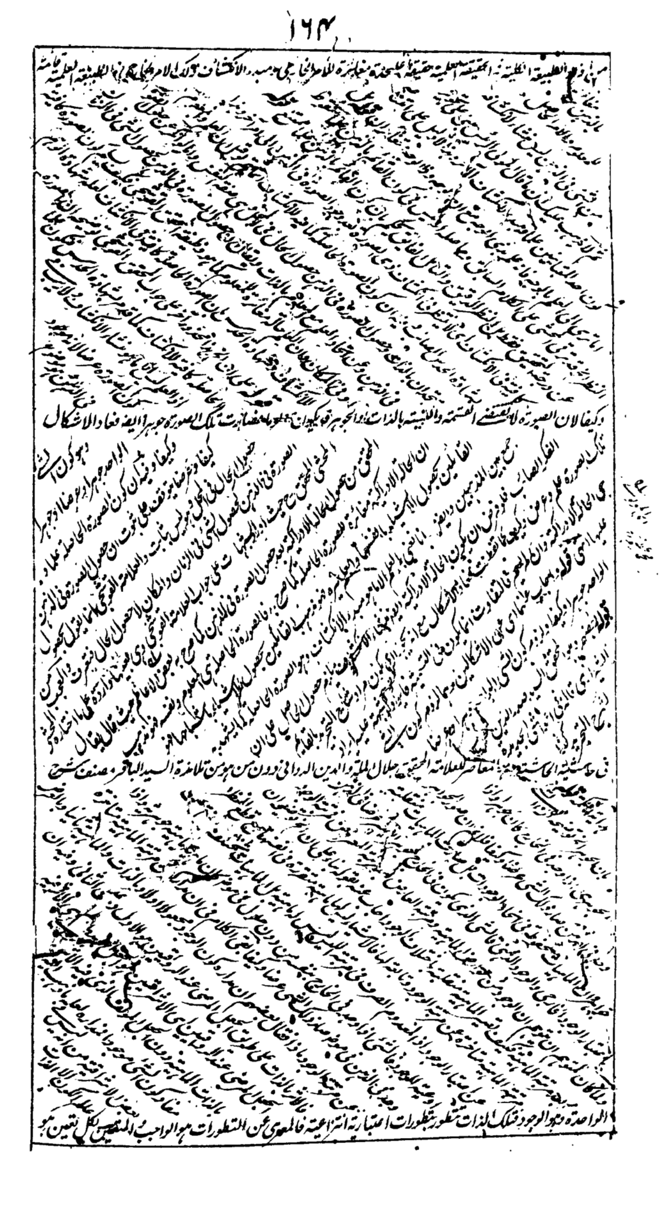


حصول الاشياء بانفسها وحصول الاشباح باشباحها اذ تقرره ان جواب العلامة القوشجي مسلم بحسب الظاهر واما التامل الصادق

مع المعلوم في الماهية فيعود الاشكال فتعين ان الاتحاد القائم بالذهن عرض وكيف باقرار العلامة القوشجي وبالاتحاد

ان حصول الشيء في الزمان وكذا في المكان لا يوجب اتصاف الزمان وكذا اتصاف المكان به فالسواد وغير ذلك

القائم بالذهن المتعالي ربط فالمقصد الطبيعة الكلية لان نسبتها الى افراده باعلى السوية فكيف يصح سريان الحكم الى واحد

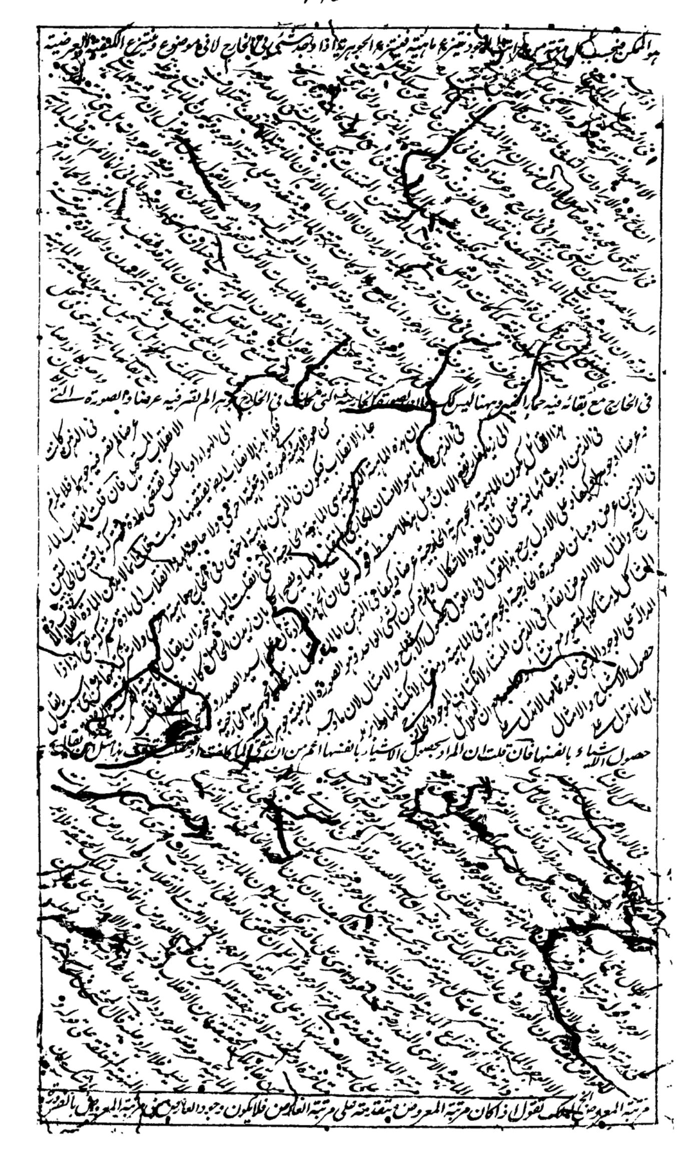


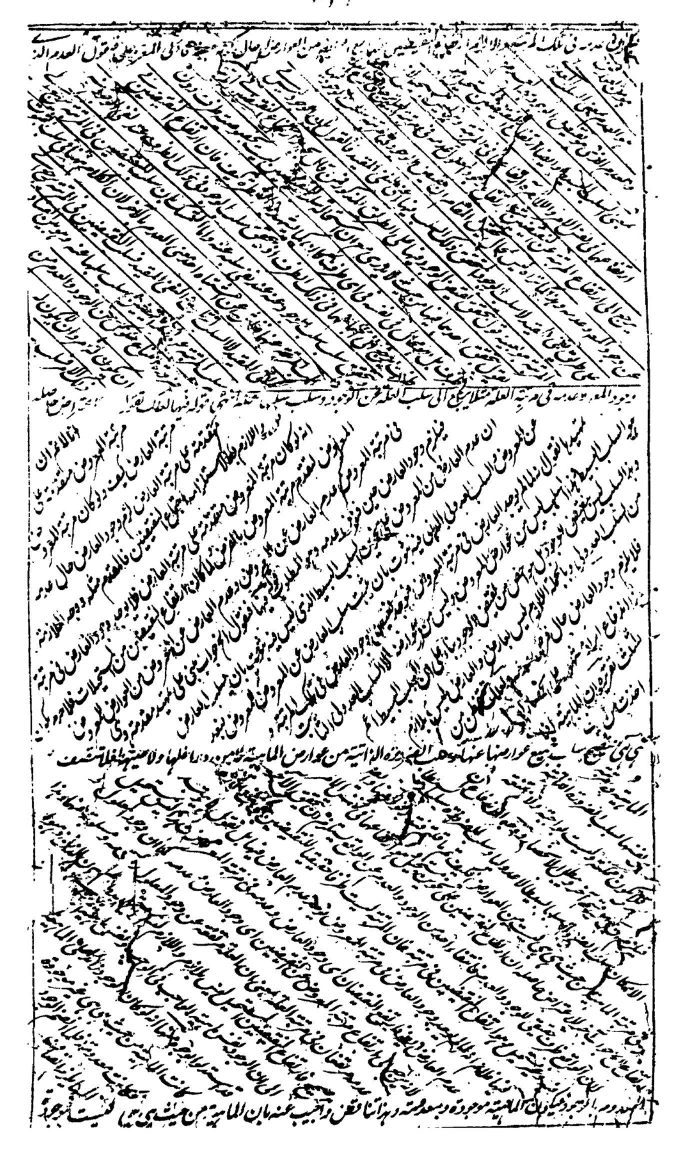
من أي نوع الطبيعة الكلية ... الحقيقة العلمية حقيقة ... مغايرة للأمر ... مبدأ الانكشاف ... الطبيعة العلمية قائمة

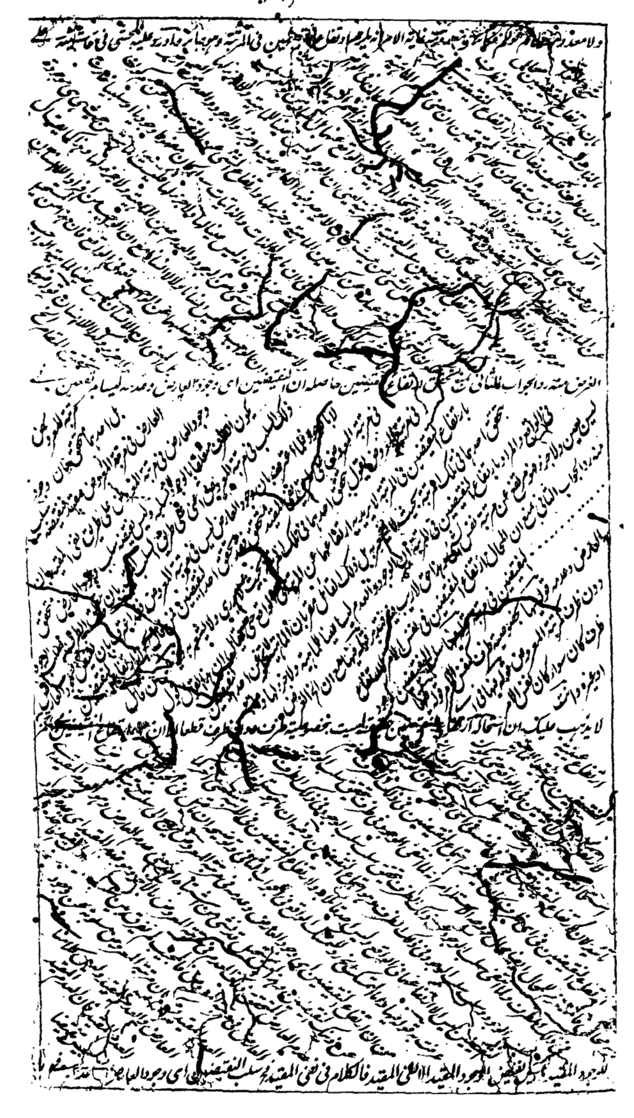
وكيف لا ان الصورة لا تقتضي القسمة واللاقسمة بالذات ... الجوهر ... تلك الصورة جوهرا ... فعاد الاشكال

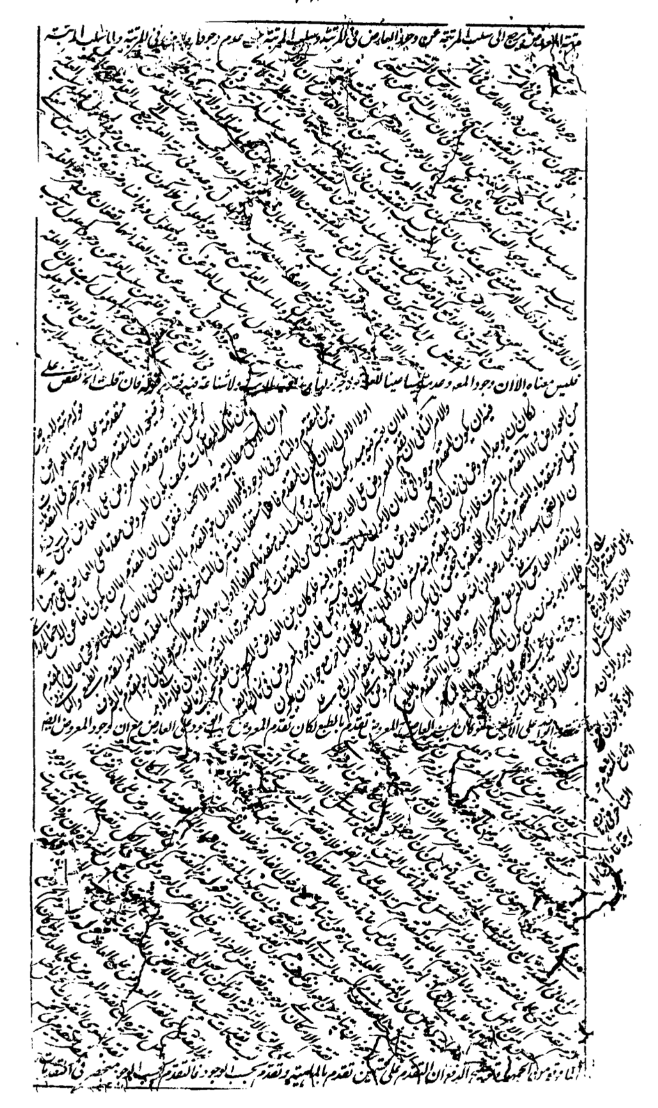
في حاشية الحاشية ... معاصر للعلامة المحقق جلال الملة والدين الدواني ... من هو من تلامذة السيد الباقر ... صنف شرح

الواحدة وهو الوجود فتلك الذات تتطور بتطورات اعتبارية انتزاعية فالمعرى عن التطورات هو الواجب والمتعين بكل تعين هو







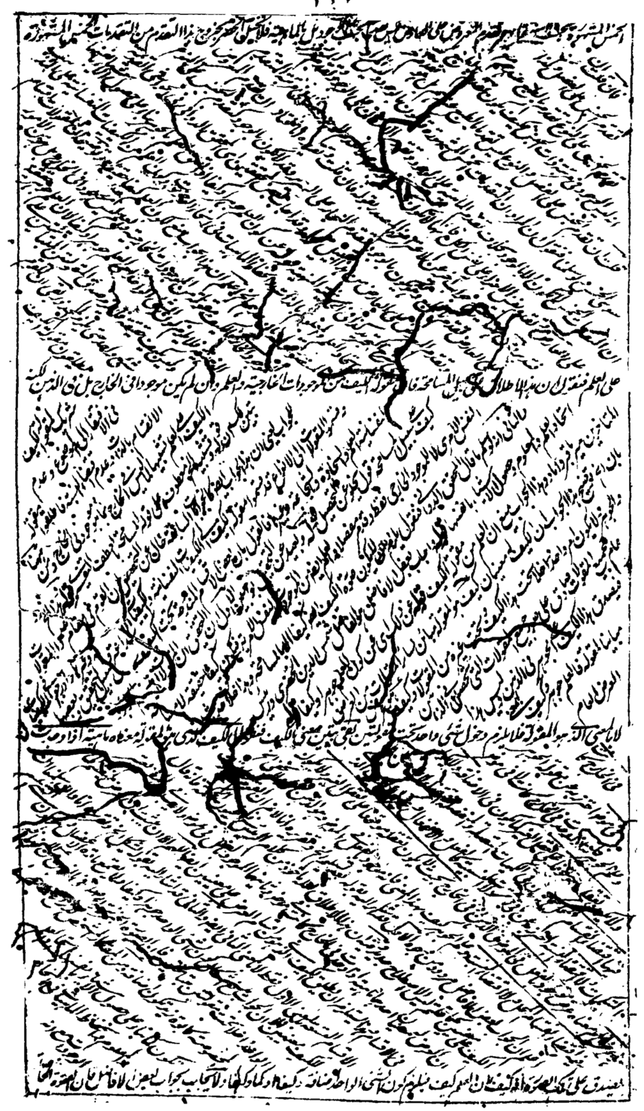


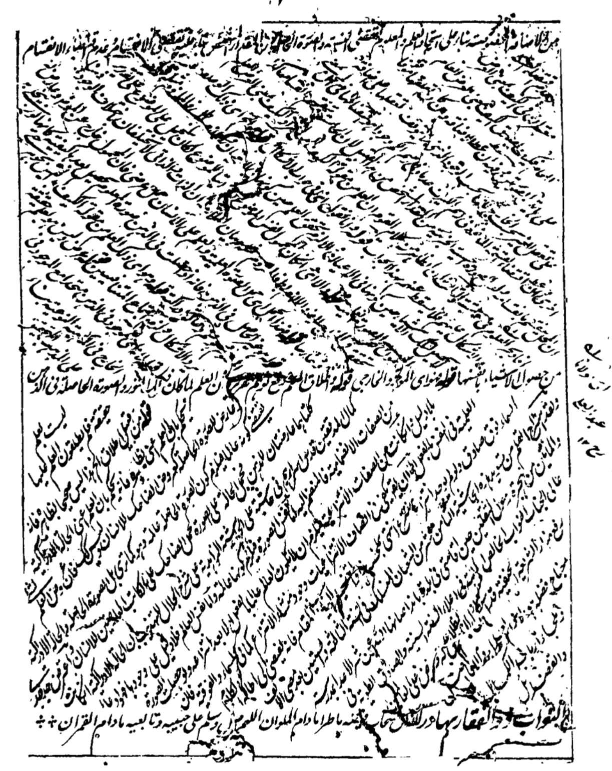
مرتبة المعروض فيرجع الى سلب المرتبة عن وجود العارض في المرتبة وسلب المرتبة في عدم وجودها ... في المرتبة واما سلب المرتبة

فليس معناه الا ان وجود المعه وجد ... العلة ... لا شناعة فيه ... قوله فان قلت انه نقض على

من العوارض ... لكان ان يوجد ... فيلزم ان يكون ... والالزم الثاني ... اما ان يتم فيه ... اولا الاول ... بين المتقدم ... ام ان ...

... ان التقدم على قسمين تقدم بالماهية وتقدم بحسب الوجود فالتقدم بحسب الوجود منحصر في التقدم ...





غلط‌نامه حاشیه میرزاهد و رساله مسماة بتحقیقات مرضیه

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲	[illegible]	انه	ان	[illegible]	۱۵	الجمهو	جمهور	۴۱	۶۲	ویجعل	وتجعل	۵۱	۳۴	ثابت	اذ ثبت
ایضا	۳۶	بصداق	مصداق	۱۴	[illegible]	علی معنی	علی ان معنی	[illegible]	۲۶	الانفصال	الاتصال	〃	۳۳	الکلام	لکلام
۳	۳۲	والبعد	والبعدیة	〃	۳۹	[illegible]	التمیة	۳۳	۷	الاشیا	لاشیا	۵۲	۱۹	الصورة	صورة
〃	۵	اجزاء	اجزاء	〃	۴۴	شرائطه	شرائط	〃	۲۷	هو الوجود	هو الموجود	〃	۱۲	اللبس	اللبس
۴	۵۶	وهو قول	وهو قوله	گ	۴۶	[illegible]	منا	۳۴	۱۳	اذا لم نقم	اذ لم نقم	〃	[illegible]	بتبنه	ببینه
۲	۸	کان	کان او تقبیل	[illegible]	۱۱	تعجب	یعجب	۳۵	۷	الی ان	الی بان	۵۳	۱۱	[illegible]	[illegible]
〃	۱۴	سعینا	مغنیا	۱۷	۱۲	وتانیهما	وثانیهما	〃	۱۲	[illegible]	مع فیها	〃	۲۷	الملحوظ	الملحوظ
〃	۵۵	یعا	یضمر	〃	۲۷	الشخص	الشخصی	〃	۳۶	او العلوم	والعلوم	〃	۳۳	هی	ایسے
۵	۶	القدم	القدیم	〃	۵۳	الحضوری	حضوری	〃	۵۱	او	اذ	〃	۵۹	تحقیق	تحقیق
[illegible]	[illegible]	اباد	[illegible]	〃	۴۱	[illegible]	لکنه لیس	[illegible]	۲	الزمان	للزمان	۴۳	۳	بتجرید	تجرید
〃	۱۵	ولیت	ولیست	۸	۳۴	[illegible]	ویذ[illegible]	[illegible]	۲۲	لئن	وسن	〃	۳۴	کالجبد	کالجسد
〃	۱۲	علا	علیها	۱۹	۱۲	کالبصر	کالبصر	۳۷	۲۱	ما لا به	ما راسه	۵۵	۳۵	جزئیها	جزئیتها
〃	۳۳	تقیید	تقیید	〃	۱۴	عن	ان	〃	۴۱	کنفه	وکنفه	〃	۴۱	المتشخص	والمتشخص
〃	۳۷	تقییده	تقیید	〃	۴۵	فردما	فردماد	۳۹	۱۴	بالاضافة	وبالاضافة	۵۷	۱۸	ضرورتی	ضروری
[illegible]	۵۱	اذا الحضور	اذ الحضور	۲۰	۱۸	فالحضور	والحضور	〃	۴۱	التفکیکیة	التفصیلیة	۵۸	۳۲	انما	ای
۷	۶	فلا	ولا	〃	۴۲	فی الروم	[illegible]	۴۹	۳۱	موجودا	موجود	۵۰	۵۵	لم یرد	لم یردا
〃	۷	ازحة	ازحه	۲۱	۴۴	مجازات	مختارات	۴۳	۱۱	[illegible]	[illegible]	۵۹	۷	تعالی	[illegible]
〃	۲۲	العدول	لعدول	〃	۵۲	ولی	ولا	〃	۳۲	بارتسام	بالارتسام	〃	۱۲	العالم	
〃	۳۲	تزیف	تزییف	۲۲	۳۲	سعدوفا	سطروفا	[illegible]	۴۱	الضابط	الضابط	〃	۱۰	سورته	
۸	۵	تقسیمها	تقسیمها	〃	۵۹	یدل علی	من	〃	۵۸	تنظر نظورات	[illegible]	〃	[illegible]	نغمه	نغمة
〃	۸	حاضرا	حاضرا	۲۳	۱۲	الشخص	المتشخص	۴۲	۱۰۷	الموجود	الوجود	〃	۴۶	تعلقها	تعلقها
۹	۱۲	المتعددو	المتعدد	۹	۱۳	هدیة	هویة	〃	۴۱	[illegible]	[illegible]	۲۲	۱۱	منصورة	[illegible]
〃	۳۵	لم	لالم	〃	۳۳	ارتسام	الارتسام	۴۳	۲۴	[illegible]	[illegible]	[illegible]	۴۳	[illegible]	[illegible]
〃	۴۶	والتعدد	والتعدد	۲۴	[illegible]	[illegible]	[illegible]	۴۸	۲	کالثبوت	[illegible]	[illegible]	۲۷	[illegible]	هذه
۱۰	۴۸	والحادث	والحادث	۲۲	[illegible]	[illegible]	للوجود	۴۵	[illegible]	علی جمیع	[illegible]	[illegible]	۵۰	کلمة	[illegible]
۱۱	۹	علوم	علوم	۲۷	۱۲	بذا	هذه	۳۹	[illegible]	البهارسی	البهارسی	۴۲	۱	[illegible]	[illegible]
[illegible]	۴۴	الصوری	الصورة	۴۸	۲۱	ولامریة	ولامریة	〃	۵۴	المجلبة	المجلبة	〃	۷	[illegible]	[illegible]
〃	[illegible]	[illegible]	منتقص	〃	۲۶	اولانی	[illegible]	〃	۶۱	فلک	فلک	〃	[illegible]	[illegible]	[illegible]
۱۲	[illegible]	تقیید	لتقیید	۲۹	۸	الجزئیة	[illegible]	۴۷	۱	والکائنات	والکان	〃	[illegible]	[illegible]	[illegible]
۱۳	۱۱	الفصول	بفصل	۳۰	۱	افراد	افرادا	〃	۸	علی الکثرة	علی الکرة	〃	۵۹	[illegible]	[illegible]
〃	۲۸	من صفة	من صفته	〃	۹	والتقیید	[illegible]	۴۸	۴۴	[illegible]	[illegible]	〃	[illegible]	[illegible]	[illegible]
〃	۴۳	الوصفین	[illegible]	〃	۱۲	[illegible]	[illegible]	۵۰	۱۶	القول	المقول	[illegible]	۲	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	بالمعرفة	بالمعرفة	〃	۵۹	الوجود	للوجود	[illegible]	۲۵	التسمیة	تسمیة	۳۴	۳	[illegible]	[illegible]

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
٦٥	١	[illegible]	وجدنا	٨٩	٤٣	الادراك	الادراك	٩٠	٢١	المقيد	[illegible]	[illegible]	٥٧	بالزائد	[illegible]
٦٦	٥٠	الاكثر	الاكثر	//	٤٢	استحالته	استحالته	[illegible]	٢٦	انتقاله	انتقاله	١٠١	٤٣	ضروريا	ضروري
٦٧	١	[illegible]	[illegible]	//	٤٥	استحالته	استحالته	[illegible]	٤٠	وتجتنب	يجتنب	١٠٢	٣٤	الا	لا
//	٢٢	الجبرية	الجبرية	٧٩	٤٢	نقيضا الاول	نقيضا الاول	٩٠	٤٣	[illegible]	[illegible]	١٠٣	٥٥	بالزام	بالزوم
//	٤٣	قولاذهن	في الذهن	//	١٨	لاالارتفاع	الارتفاع	//	١٥	البتحقيق	دليل التحقق	//	٦١	زنود	زود
[illegible]	٤٨	[illegible]	[illegible]	//	٤١	الثبوت	لثبوت	//	٥١	لقيا	[illegible]	١٠٤	١	كل الشقي	كلاشقي
[illegible]	١١	[illegible]	[illegible]	٨٠	١١	لاالنفي	النفي	٩٠	١٤	صنفة	نصفة	[illegible]	١	نعم	نعم
//	[illegible]	حاصلتهن	حاصلتين	//	٤٢	عالم	لم	//	٤٥	تعيب	تب	//	٣١	فيجب	فيجب
//	٣٤	قوله	قول	٨١	٦	الادراك	لادراك	٩١	٢١	وهو سابقة	وهو سابقه	١٠٥	٣٣	بحب	بحث
//	٢٥	التعددة	التعددة	//	٩٢	السابقة	لسابقة	//	٣٣	السابقة	لسابقة	[illegible]	٣٤	التاني	التالي
//	٥٢	الضمير	الضمير	//	٣٢	عرض	غرضي	//	//	سبقة	سبقته	//	٥٤	عائد	عائد
[illegible]	٥٥١	صنعه	صنعة	//	٣٤	سبقه	سبقه	//	٤٢	لسبقة	سبقة	//	٥٠	في الترتيب	في ترتيب
//	٤٢	صفة	صنعة	٨٢	١٠	يجور	اذ يجوز	//	٣٧	مفعول	المفعول	١٠٦	٤٤	بها	بها
٥٠	١	نطفة	نصنعة	//	٢٩	الفرقة	الصرفة	//	٥٤	انتقار	انتقار	١٠٧	٢٥	حالا	حال
//	٣	صفة	صنعة	//	٣٢	نيتحقق	فيتحقق	٩٢	٢١	الحق	المحقق	//	٢٧	باقي	باق
//	٥	تملك منه	من تلك	//	٣٣	الثانية	الثابتة	٩٣	٦١	اللازم	اللازم	//	٥١	بلكاته	بلكاتها
[illegible]	٣	لبدا	لبده	//	٣٤	الاحقاف	[illegible]	[illegible]	٤٣	بعدم	بعد	١٠٨	١	واعداسه	اواعدم
[illegible]	٥	يطهر	ظهر	//	٣٧	وتقديم	[illegible]	//	٤٩	فيتبدل	فليتبدل	//	٢٥	زائل	زائلا
[illegible]	[illegible]	يعلم	بعلم	//	٥٠	فان	فانه	//	٥٠	الوجودات	الوجود	١٠٩	١	والحال	والحل
//	[illegible]	يقول	بقول	٨٤	٣٧	ان تكمين	ان لا يكون	٩٤	٢٥	يقتضي ان	يقتضي	//	٢١	لوانكشف	لوانكشف
//	٣	رميق	مرجع	[illegible]	٦٢	الادراك	الادراكات	//	٤٧	اللازمنة	الازمنة	//	٤٦	تصفي	تصفي
[illegible]	٤٤	الاحدافة	الاضافة	٨٥	١١	العلوم	المعلوم	//	//	الاعادة	الاعادة	//	٣٤	تحققها	تحققها
[illegible]	٥٥	لتعقبا	لتعقلها	[illegible]	٤٤	معلوم	معلوما	٩٦	٣٣	لزوم	لزوم	//	٥٢	لولم وجد	لووجد
٦٢	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٣٥	[illegible]	[illegible]	//	٥٣	الطاري	الطاري	//	٥٥	على هذا	وعلى هذا
//	٥٤	[illegible]	[illegible]	//	٤٠	الادراكات	الادراكات	٩٠	١٢	[illegible]	[illegible]	١١٠	١٤	من ادراك	من الادراكات
[illegible]	[illegible]	يثبت	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	لامعاكات	//	٣٧	[illegible]	[illegible]	١١٠	٤١	دوجود	ووجودا
[illegible]	[illegible]	ادراك	[illegible]	٩٦	١٥	اللازمنه	الازمنة	//	٤٦	نعيد	زيدا	//	٥٢	فلت	فلست
[illegible]	[illegible]	هذا الحصر	[illegible]	٥٠	٢١	حال	الحال	//	٤٧	الا	لا	١١١	١	اسور	[illegible]
[illegible]	٤٣	[illegible]	[illegible]	//	٣٠	والصفة	والصفة	٩٩	٤٣	بهنا	بها	١١٢	٤٥	يكونها	يكون
٤٧	٣٧	الاان	[illegible]	//	٤٤	لماكان	لماكان	//	٥١	اجزء	اجتزء	//	٥٩	الاعداد	[illegible]
//	٤٥	اعمرا	عمرو	[illegible]	٥٣	بكرا	بكر	//	//	اخترد	اجترء	١١٣	٣٩	فقياس	فيقاس
[illegible]	٥٥	[illegible]	[illegible]	٨٧	[illegible]	[illegible]	[illegible]	//	[illegible]	ان يكون	ان يكن	//	٤١	المعدودات	المعدودات
[illegible]	٦١	[illegible]	[illegible]	//	١١	[illegible]	[illegible]	١٠٠	٤٠	شاوة الا	مساواة	//	٥٠	اذا	اذ
[illegible]	٢٧	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٩	فنرع	فنرع	//	٤٣	تنبهك	نغبك	١١٤	٣٣	وبينها	[illegible]

غلط نامہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
[illegible]	[illegible]	عشرۃ	عشرو	۱۴	۱۲۳	الحقیقۃ	الحقیقیۃ	[illegible]	۴۷	ظا	ظے	۱۶۳	[illegible]		
//	۲۷	عشریا	عشرو	[illegible]	۴۴	حواشیہ	حواشیہ	۱۴۱	۹۰	لایتوقف	لایتوقف	//	۲۶		
//	۴۷	ان	ان	//	[illegible]	الفرقۃ	المعرفۃ	[illegible]	۲۰	مطلوبا	مطلوبا	//	۱۸		
۱۱۵	۵۸	ضابلۃ	ضابطۃ	//	۵۴	او	اذ	۱۴۴	۲۵	اجزار	اجزار	۱۵۸	۴۴		
//	[illegible]	فی النفس	فی النفس	۱۲۸	۱۵	لاریب	بلاریب	۱۴۴	۱۳	الطبیق	التطبیق	//	۴۶		
۱۱۶	۱۴	فثانیہا	وثانیہا	//	[illegible]	اذ	او	۱۴۵	۱۸	المشی	المشی یستلزم	۵۵			
۱۱۷	۱۱	یصدق	بصدق	[illegible]	۳۵	حقیقۃ	وحقیقتہ	//	۴۱	القاضی	[illegible]	۱۵۶	۲۵		
//	۱۳	لایصدق	لایصدق	//	۴۹	الفرقۃ	المعرفۃ	[illegible]	۵۱	الحال	المال	//	۵۴		
//	۱۴	لایصدق	لایصدق	//	۹۰	حسی	حسی	۱۴۲	۴۹	باجار	باجزار	//	۵۷	التقییدۃ	التقییدیۃ
//	۳۰	لثانیۃ	لثانیہ												
//	۲۷	فیما	فیہا	۱۲۹	۴	بطل	بکل	//	۴۵	اجزائہ	اجزائہ	۱۱	۱	التجزیۃ	التجزیہ
[illegible]	[illegible]	کما یقال	کما یقال	//	۴۹	انا نقول	انالانقول		۵۲	الاخری	اخرے	//	۵۱	بالافعال	بل الافعال
۱۱۸	۵	ولاحظہ	ولاحظ	۱۳۰	۴۱	الوجہیۃ	[illegible]	۱۴۷	۹	[illegible]	لغیر	۱۵۸	۱۲	علما	علما
//	۳۴	احدہما	احدہا	۱۳۱	۳۴	بمن	من	//	۱۲	بالوجوہ	بوجوہ	۱۵۹	۴۹	المقناطیس	[illegible]
//	۳۶	الدراہم	للدراہم	۱۳۲	۹	کان	فکل	//	۲۲	الزائل	الزائل [illegible]	۱۶۰	۴	الشئ	للشئ
//	۴۴	المقولۃ	المعقولۃ	//	۲۸	فم	مم	//	۳۰	عالمہ	عالمۃ	//	۱۰	التیرمن	التاثرمن
[illegible]	۵۳	الوصفی	الوصفی	//	۴۲	حقیقۃ	حقیقیۃ	۱۴۸	۴۷	الانواع	انحائہ	//	۱۶	ہذہ	ہذا
۱۱۹	۱۱	عدد	عددا	//	۵۷	الاصل	الکل	//	۴۸	لے	علے	//	۲۳	لما	کما
//	۲۹	لا ا	لاہرا	۱۳۳	۴۵	یتعلق	تتعلق	//	۵۷	والثانی	والتالی	۱۶۱	۱	التی	
۱۲۰	۱۱	النفس	النفس	۱۳۴	۲۵	الجزاف	الجزر	۱۴۹	۹	اذا	اذ	//	۷	[illegible]	
۱۲	۵۴	اجزار	اجزاء	//	۴۹	وجوہ	وجزء	[illegible]	۲۳	البسیط	البسط	//	۱۲	[illegible]	[illegible]
۱۲۱	۵۳	یکون	تکون	۱۳۶	۹	واحد	واحاد	//	۵۰	التقدیر	التقریر	۱۵۱	۲۹	بین	عنہ بعض
۱۲۲	۲۱	وبہووصف	وبہووصف	//	۱۲	الوصدین	الواحدین	//	۱۵	بسیط	بسط	[illegible]	۵۱	لا ا	لانہ
//	۵۴	من الذین	من الاین	//	۳۴	للعدۃ	العدد	۱۵۰	۱۳	فیہ	علیہ	//	۵۱	[illegible]	[illegible]
۱۲۳	۳۵	نفقل	نفعل	//	۳۸	علیہ	علیتہ	//	۱۷	المطابقۃ	بالمطابقۃ	//	۵۴		[illegible]
//	۴۴	تذبل	تذیل	//	[illegible]	[illegible]	ان یکن علیتہ	[illegible]	۲۰	انتزاعیۃ	[illegible]	[illegible]	۴۰	[illegible]	[illegible]
۱۲۴	۱۲	فی رسالتہ	فی رسالتہ	//	[illegible]	[illegible]	عن وجہ	//	[illegible]	[illegible]	ان	//	۳۲		
۱۲۵	۹	الحقیقۃ	الحقیقۃ	۱۳۷	۱	لیس	ولیس	//	۵۴	ہو	وہو	[illegible]	۱	[illegible]	[illegible]
[illegible]	۲۳	تحصیلہا	تحصیلہا	//	۴۵	القبات	القبات	۱۵۱	۴۳	المنکرین	المنکرین للوجود	//	۱۱	[illegible]	[illegible]
//	[illegible]	رسالتہ	رسالتہ	//	۵۲	علہ	[illegible]	۱۵۲	۱۵	موعن	من				
[illegible]	۱۰	تجرے	تجربے	۱۳۸	۱۲	یتغنی	یتغنی	//	۳۰	الخارج	الخارج	۲۵	۲۰	[illegible]	الانقلاب
[illegible]	۱۴	خیر	ضیر	//	۲۷	علیہ	ملتہ	//	۳۶	والکشف	وکشف	//	۳۶	[illegible]	ولانہ
//	۱۷	الاثنین	للاثنین	۱۳۹	۴۴	فی مرتبۃ	فی مرتبۃ	//	۳	الحقیقۃ	الحقیقیۃ	//	[illegible]	[illegible]	والآت
//	۱۰	الاثنین	للاثنین	۱۴۰	۲۲	قصارۃ	قصارت	۱۵۳	۱	ان	ان	۱۶۲	۱۴	[illegible]	[illegible]
//	۴۷	بعینہ	بعینہ	//	۴۴	فہنہ	فہنا	//	۶	الانضمامیۃ	الانضمامیۃ	//	۴۴	[illegible]	[illegible]